SUDAN DEMOCRACY FIRST GROUP المجمـــوعة السودانيـة للديمقراطيـة أولاً

# Zawaya زوايا

ZAWAYA JOURNAL | VOLUME 1| ISSUE 2 | July 2026

# أمـــن البحـــر الأحمـــر

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

# Zawaya زوايا

**زوايـــا**

مجلة فصليــة تُعنى بقضايـا السلـــم والأمن في السودان ومحيطــه الإقليمـــي.

---

**تصـــدر عن**

المجموعـــة السودانيـــة للديمقراطيـــة أولاً،

بدعـــم من مؤسســـة المجتمع المفتـــوح

(Open Society Foundation)

العـــدد الثاني - يوليو 2026

---

**هيـــئة التحريـــر:**

أميمة قطبي

مجدي النعيم

نجلاء عثمان التوم

واحة إبراهيم

غاده كدوده

**الترجـــمة:**

غاده كدوده

أحمد النشـــادر

**التصميـــم و الإخراج الفنـــي:**

إبراهيم عوض

---

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

توجه المراسلات باسم
هيئة التحرير
P. O. BOX 250 KAMPALA, NTINDA
Tell: +256787991389
zawaya@sdfg.ngo - www.sdfg.ngo

الآراء الواردة في مقالات ومساهمات زوايا تعبر حصراً عن أصحابها، ولا تعكس بالضرورة آراء المجلة، أو فريقها التحريري، أو شركائها، أو الجهات الداعمة لها.

# في هذا العـدد


1 البحـــر الأحمـــر ليـس ممراً بيـن حـروب الآخريـــن
فريـــق التحريـــر

5 القـــرن الملغـــوم: التداعيات الأمنية للتنافس الإقليمـــي لدول الشـــرق الأوسط فـي القـرن الإفريقـي ومنطقـة البحر الأحـمر
موســـى حسيـــن نـقّـشْ

16 القانـــون والأمـن والحوكمـــة فـــي البحـــر الأحـمـــر
محمد سعيد الطيب

30 تعزيز أمن التجارة فـي البـحر الأحمر والقـــرن الإفريقـــي: إسهـــام القـــدرات الاستباقيـة
بابكـر إليـاس عثمـــان

38 السـودان، الاتحـاد الإفريقـي وأمـــن البحـــر الأحمـــر: لماذا تتـزايـد أهميـة الأمن البحـري؟
أميـــمة قطبـــي

54 السيـــادة المجـــزأة: ببليوغرافيـا شارحـــة لفهـــم حـرب أبريل 2023 في السـودان
مجدي النعيم

64 بين الخصوصية والتحولات: أغاني الهَدَنْدَوَة في شرق الســـودان
محمد آدم أبو البشر

# البحـــــر الأحمـــــر

## ليـــس ممراً بيـن حـروب الآخريـــن

فريـــــق التحريـــــر

تصوير: عصام عبد الحفيظ

يُخصَّص هذا العدد من زوايا لأمن البحر الأحمر، لأن المنطقة انتقلت من هامش التغطية الدولية إلى قلب أزمة إقليمية مترابطة. فقد جعل النزاع في السودان، وانعدام الأمن قبالة اليمن، وتجدد القرصنة قرب الصومال، والتنافس على الموانئ والوصول العسكري، وانتشار الطائرات المسيّرة وغيرها من الأسلحة منخفضة الكلفة، البحر فضاءً تلتقي فيه هشاشة الأوضاع المحلية بالتنافس بين القوى العالمية التي تسعى إلى الهيمنة بشراسة بائنة. ولا تقتصر دواعي الإلحاح على الجانب التجاري. فهي تتصل بالسيادة، وحياة المدنيين، والقدرة الإقليمية على الفعل، وبالسؤال عمّا إذا كان البحر الأحمر سيُدار بوصفه فضاءً سياسياً مشتركاً، أم سيُعامل مجرد ممر يُؤمَّن لخدمة مصالح الآخرين.

كثيراً ما يُوصَف البحر الأحمر بأنه طريق: مسطح مائي ضيق يصل البحر المتوسط بالمحيط الهندي، ومختصر لعبور البضائع والنفط والحاويات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا والخليج. هذا الوصف صحيح، لكنه لم يعد كافياً وحده . فالطريق شيء يعبره الناس، أما الإقليم فهو مكان يعيش فيه الناس بكل ما تحمل عبارة العيش من معنى.

بالنسبة إلى القراء و القارئات السودانيين والسودانيات، والمجتمعات الممتدة عبر القرن الأفريقي، و قراء و قارئات الشرق الأوسط، البحر الأحمر ليس خطاً مجرداً على خريطة عسكرية. فهو مرتبط بأسعار الغذاء، وبقاء الموانئ، وتنقل الأسر، وأمن المجتمعات الساحلية، وتدفق الأسلحة، ومستقبل السيادة الوطنية، وإمكانات التعاون الإقليمي. وهو يصل بورتسودان بجدة، والحديدة بجيبوتي، ومصوع بالسويس، وبربرة بعدن، وخليج عدن بالمحيط الهندي الأوسع. ولا تبقى أزماته في مكان واحد، لأن الإقليم نفسه لم يكن يوماً مقسماً بصرامة إلى عوالم منفصلة.

ولهذا تكرس زوايا عددها الثاني لأمن البحر الأحمر. ويأتي ذلك في لحظة حرجة أصبح فيها البحر نقطة ضغط ضمن مواجهة إقليمية ودولية أوسع، وفي ظل نظام عالمي متغير تتسم ملامحه بتنافس شرس للسيطرة على المواقع الاستراتيجية، بما فيها البحر الأحمر. لا يمكن فهم البحر الأحمر بلغة انسياب التجارة أو اضطرابها وحده. فهو يتحول بصورة متزايدة إلى مسرح تمتد فيه حروب البر إلى المياه. وقد أظهرت الهجمات والتهديدات في محيط باب المندب كيف يمكن لفاعل غير رسمي (خلاف الدول) يستخدم الطائرات المسيّرة والصواريخ والأدوات غير المتكافئة منخفضة الكلفة، أن يفرض كلفاً استراتيجية على بعض أقوى الأساطيل البحرية وشركات النقل التجاري في العالم. وليس من الضروري أن تُغرَق سفينة حتى تظهر النتائج؛ إذ إن مجرد توقع الهجوم يمكن أن يعيد توجيه التجارة، ويعيد صياغة أسواق التأمين، ويغير الانتشار العسكري، ويبدل الحسابات الدبلوماسية.

يتضمن العدد مقالة د. غادة كدوده حول التقنيات الناشئة وإعادة تشكيلها لأمن البحر الأحمر في فالطائرات المسيّرة، وصور الأقمار الصناعية، وأنظمة التتبع الآلي، والملاحة الرقمية، والهشاشة السيبرانية، والأسلحة الدقيقة منخفضة الكلفة، تغير العلاقة بين الجغرافيا والقوة. ويمكن لساحل قريب، أو قارب صغير، أو منصة إطلاق متحركة، أو رابط بيانات، أن يؤثر اليوم في طرق تمدّ اقتصادات كاملة بأسباب الحياة. لم تجعل التكنولوجيا البحر أكثر قابلية للتنبؤ، بل جعلت انعدام الأمن أكثر انتشاراً وتوزعاً.

بالنسبة إلى السودان، اكتسب البحر الأحمر أهمية جديدة بعد اندلاع الحرب. فقد أصبحت بورتسودان شريان حياة: مقراً للحكومة، وبوابة للمساعدات الإنسانية، وشرياناً تجارياً، وملاذاً من العنف في مناطق أخرى. ولا تزال الأزمة الإنسانية في السودان هائلة، مع نزوح الملايين ومواجهة أجزاء واسعة من البلاد أوضاعاً إنسانية قاسية. ولذلك لا يمكن فصل أمن بورتسودان والممر الشرقي الأوسع عن أمن المدنيين السودانيين و السودانيات.

وهذا يجعل دور الاتحاد الأفريقي، المأمول، أكثر من مجرد مسألة مؤسسية. إنه اختبار لمدى قدرة الفاعلية السياسية الأفريقية على تشكيل البنية الأمنية لبحر تحيط به دول أفريقية على امتداد واسع. تساءلت أميمة

قطبي عن دور الاتحاد الإفريقي في أمن البحر الأحمر، وعن الفجوة بين التطورات المتسارعة في المنطقة والأطر المؤسسية للسلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي. إذ لا يمكن لأي مقاربة مستدامة لأمن البحر الأحمر أن تتجاوز المؤسسات الأفريقية. وبالمثل، ينبغي لهياكل الأمن التابعة للاتحاد الأفريقي أن تولي اهتماماً أكبر للأمن البحري وربط ذلك بهياكل السلم والأمن.

وفي أنحاء القرن الأفريقي، تكشف أزمة البحر الأحمر حدود نموذج بات مألوفاً وهو النظر إلى البحر بوصفه خطراً، ونشر الأصول العسكرية، وحماية ممر الملاحة، في حين تترك التحديات السياسية على اليابسة من دون حل. وتقدم الصومال مثالاً واضحاً لهذا النموذج. فقد عُرضت القرصنة في السابق بوصفها مشكلة حُلّت عبر الدوريات البحرية الدولية وتشديد الإجراءات الأمنية الخاصة بالشحن. لكن القرصنة لم تختف لأن الأسئلة الأساسية المتعلقة بالحوكمة، وسبل عيش المجتمعات الساحلية، والإقصاء السياسي، والاقتصادات غير المقننة، وانعدام الأمن، لم تجد سوى التجاهل. لقد تراجعت القرصنة، تحت الضغط الأمني، ثم وجدت المجال لتعود إلى الظهور مرة أخرى. وهنا يناقش الأستاذ عبدالله قريضة في مقال «إنتصار بلا استقرار: كيف أنتج ردع القرصنة فراغاً في الأمن البحري في الصومال؟». ولا يعني تصاعد القرصنة أن الصومال مجرد مصدر خطر على التجارة العالمية. بل يعني أن انعدام الأمن البحري لا يمكن فصله عن انعدام الأمن على اليابسة. فالإستراتيجية الأمنية التي تحمي السفن ولا تستثمر في مؤسسات خاضعة للمساءلة، ولا في الكرامة الاقتصادية، و رفاه المجتمعات الساحلية، والتسوية السياسية، لا تخلق إلا هدوءاً مؤقتاً وفراغاً أمنياً.

أوضح دكتور موسي حسين نقَّشْ أن القرن الأفريقي يزداد اندماجاً في حسابات الأمن في الشرق الأوسط. فالموانئ، واتفاقات الوصول والتنافس عليها، والبنية التحتية، والتعاون الاستخباراتي، والتدريب العسكري، والمنشآت الأجنبية، كلها تحوّل السواحل الأفريقية والعربية للبحر الأحمر إلى مجال استراتيجي واحد. والمسألة ليست التداخل في حد ذاته، بل ما إذا كانت هذه الترتيبات شفافة وخاضعة للمساءلة، وتشكلها شعوب المنطقة ومؤسساتها، أم أنها تحوّل الدول الهشة وأراضيها الساحلية إلى أوراق مساومة في صراعات جيوسياسية تشكّلت بواسطة قوى أخرى.

ناقش دكتور بابكر الياس أن التجارة تحتاج إلى أكثر من المرور الآمن. فهي تحتاج إلى مؤسسات فاعلة، وقواعد قابلة للاستشراف، وبنية تحتية آمنة، ومجتمعات مستقرة، وظروف عمل عادلة، وأنظمة جمركية فعالة، وتعاون بين الدول. كما تتطلب الاعتراف بأن الشعوب التي تعيش حول البحر الأحمر لا ينبغي أن تُعامل بوصفها عائقاً بين التجارة العالمية ووجهتها بل أصحاب مصلحة.

يتناول هذا العدد الأبعاد القانونية والمؤسسية لأزمة البحر الأحمر من خلال مقال الدكتور محمد سعيد الطيب، بعنوان: «القانون والأمن والحكومة في البحر الأحمر: إعادة تقييم النظام القانوني الدولي لممر بحري استراتيجي». ويتساءل عن مدى قدرة النظام القانوني القائم على الاستجابة للنزاع والعسكرة واختلال موازين القوى في البحر الأحمر، وما إن كان هناك حاجة إلى إطار أكثر تجذراً في الإقليم، يعامل الدول والشعوب على ضفتيه بوصفها شريكة في صياغة الأمن، لا مجرد ساحة يُفرض فيها الأمن.

في هذا العدد، يواصل الأستاذ مجدي النعيم بحثه وتوثيقه لما كُتب عن حرب السودان من خلال: « السيادة المجزأة: ببليوغرافيا شارحة لفهم حرب أبريل 2023 في السودان» . ولا حاجة إلى التأكيد على أن الأمن يتشكل أيضاً بفعل الكيفية التي يُشرح ويُفسَّر بها الصراع: فما اللغة المستخدمة لوصف الحرب؟ وأيّ التواريخ تُدرج، وأيّها يُهمَل؟ ومن يُعامل بوصفه خبيرًا؟ وما الأدوار الخارجية التي تُفحَص بجدية، وأيّها يُخفف توصيفه ليُدرج ضمن مفردات «المصالح» و«الشراكات» و«الاستقرار»؟

وفي قسم الثقافات والفنون، يعبّر إدراج موسيقى البحر الأحمر، بما في ذلك موسيقى قبيلة الهدندوة، عن القناعة التحريرية ذاتها. فكثيراً ما تجعل لغة

الأمن المنطقة تبدو كأنها مجموعة من التهديدات والقواعد العسكرية والمضائق والمطالب المتنافسة و يغفل الإنسان. لكن الموسيقى تستعيد حقيقة أخرى: لقد كان البحر الأحمر دائماً فضاءً للحركة والذاكرة والتبادل والإبتكار الثقافي و الخصوصية.

فالأغاني والإيقاعات والآلات الموسيقية وطرق الهجرة وثقافات المدن الساحلية تحمل تواريخ تسبق الخرائط العسكرية المعاصرة. والكتابة عن الأمن من دون الإصغاء إلى تلك العوالم الإنسانية تعني إعادة إنتاج الضيق ذاته، الذي يسعى هذا العدد إلى تحديه عبر مقالة دكتور محمد آدم سليمان أبو البشر.

لا يجادل هذا العدد بأن التهديدات العسكرية غير حقيقية، أو أن التجارة لا تحتاج إلى الحماية، أو أن تأمين الإقليم يمكن أن يتحقق بالعاطفة وحدها، فالأخطار حقيقية. ولكن يجادل بأن أجندة البحر الأحمر لا تبنى على الاستجابة العسكرية وحدها لتأمين حركة الملاحة من دون تأمين حياة الشعوب على اليابسة وتحسين الظروف السياسية التي تنتج انعدام الأمن البحري.

إن جمهور القراء والقارئات الأوسع الذي نخاطبه في السودان والقرن الأفريقي والشرق الأوسط، ليس جمهوراً هامشياً في هذا النقاش. بل هو الفئة الأجدر والأقدر على تشكيل أمن الإقليم، ولا يمكن تقرير مستقبل أمن البحر الأحمر حصراً في مقرات القيادات البحرية، أو مجالس إدارات الشركات التجارية، أو العواصم البعيدة عن شواطئه.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

# القـــرن الملغـــــوم:

## التداعيات الأمنية للتنافس الإقليمـــي لدول الشـــرق الأوسط فـي القـرن الإفريقـي ومنطقـة البحـر الأحـمر

موســـى حسيـــن نقَّـشْ

### ملخـــص

تستقصي هذه الورقة الديناميّات الأمنيّة في القرن الإفريقي من منظور التنافس والنزعة التوسعية العسكرية في الشرق الأوسط. فما إن توثقت الصلة بين القرن الإفريقي والشرق الأوسط، حتى دخلت مرحلة متنامية العسكرة، منذ عام 2015، مدفوعةً بالحرب الأهلية في اليمن، والصدع الذي شهده مجلس التعاون الخليجي في عام 2017، وهواجس أمن البحر الأحمر، احتواءً لمنافسيهم الإقليميين. و انخرطت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وقطر وتركيا في استثمارات ضخمة، شملت: الاستحواذ على موانئ إستراتيجية وبنية تحتية وأصول عسكرية على امتداد القرن الإفريقي. واستنادًا إلى نظرية مركّب الأمن الإقليمي (RSCT)، ومفهوم الأنظمة الفرعية التابعة، تنظر هذه الورقة إلى التدخل الخارجي في القرن الإفريقي بوصفه سيفاً ذا حدين. فمن جهة، أسهمت العواصم الشرق أوسطية وجهود الوساطة في تقديم دعم مالي مؤقت، و اضطلعت بأدوار دبلوماسية، لا سيّما في دعم التقارب الإثيوبي الإريتري عام 2018. ومن جهة أخرى، فاقمت هذه التدخّلات هشاشة القرن الإفريقي، إذ صدّرت إليه مشكلات أمنية، وحوّلت الانقسامات المحلية إلى أدوات للصراع، وأخلّت بالتوازنات الإقليمية القائمة، وهمّشت دور الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية (IGAD). ومن دون إطار شامل متعدد الأطراف لتنظيم المجال الجيوسياسي للبحر الأحمر، يظلّ القرن الإفريقي مهدداً بالتحول إلى مسرح غير مستقر للصراعات بالوكالة، وميدان لتنافس قوى من خارج الإقليم.


الكلمات المفتاحية: القرن الإفريقي، والشرق الأوسط، ومركب الأمن الإقليمي، والعسكرة، والبحر الأحمر.

د. موسى حسين نقَّشْ: متخصص في أمن القرن الإفريقي والبحر الأحمر، والجغرافيا السياسية، والسياسة الخارجية لإثيوبيا، والسياسات المائية، وبناء السلام.

## مقـدمـــــة

يتحدّد القرب الجغرافي بين القرن الإفريقي والشرق الأوسط عند مضيق باب المندب الإستراتيجي الضيّق، إذ لا يفصل الساحلين الجيبوتي واليمني سوى سبعة وعشرين كيلومتراً. ويُعدّ المضيق شرياناً ملاحياً حيوياً، وفي الوقت نفسه، خط تصدّعٍ لهشاشات غير متكافئة. وعلى مرّ القرون، شكّلت المنطقتان، على نحو تبادليّ، المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي لكلٍّ منهما. فانعدام الأمن على أيٍّ من الضفتين، يولّد تأثيرات متموجة تمتد إلى الضفة الأخرى من دون استثناء. ولا تقتصر المصالح الحساسة، بالنسبة إلى دول القرن الإفريقي المعتمدة على البحر الأحمر، على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تكتسب، على نحو مُتزايد، طابعاً وجودياً. وتحوز كلٌّ من إريتريا والسودان وجيبوتي والصومال شريطاً ساحلياً على البحر الأحمر، مما يجعلها عُقداً لا غنى عنها في إستراتيجيات القوى الخارجية المتنافسة. وأضحت إثيوبيا، منذ استقلال إريتريا عام 1993، دولة حبيسة بلا منفذ بحري. ومع ذلك، فإنها تمثل الكتلة السكانية الأكبر، والدولة الأهم اقتصادياً في هذه المنطقة الفرعية. وقد أبدت مؤخراً، وبإلحاحٍ متزايد، طموحاً متعاظماً إلى استعادة نفاذها الملاحي. وباستثناء جيبوتي جزئياً، تعاني هذه الدول جميعها أزمات داخلية عميقة، فضلاً عن وقوعها في بؤرة التنافس الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، وهو تقاطع يعمّق حالة عدم استقرارها على نحو ممنهج.

وعلى الرغم من أنّ منطقة القرن الإفريقي ظلّت، تاريخياً، هشّة أمام تنافس الدول العظمى ونفوذها، فإنّ مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، شهدت تصاعداً لافتاً في كثافة الحضور العسكري للقوى الأجنبية في المنطقة. واليوم، تحتفظ أكثر من اثنتي عشرة قوةً خارجية، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان، والصين، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، بقواعد عسكرية ومواطئ نفوذ على امتداد المنطقة (Negash & Sa-lih, 2023; Negash 2022). وتركّز هذه الورقة، على وجه الخصوص، على إحدى أبرز الديناميّات الراهنة، وهي استعراض القوة العدواني من قِبل دول شرق أوسطية، بما ينطوي عليه من حضور عسكري وخضوع لمنطق الأمننة، وتداعياته على المنطقة الفرعية.

دأبت دول الخليج، وفي مقدّمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، إلى جانب تركيا وإيران وإسرائيل، على تصدير منافساتها الإقليمية البينية، على نحو ممنهج، إلى سواحل البحر الأحمر. وعبر إنشاء قواعد عسكرية مُتقدّمة، والاستحواذ الإستراتيجي على الموانئ، وبناء شبكات زبائنية تبادلية مع النخب المحلية، يفاقم هؤلاء الفاعلون الهشاشة البنيوية للقرن الإفريقي ويسرّعون وتيرة العسكرة في المنطقة. وتمحّص هذه الورقة هذه الظاهرة نقدياً، متتبّعةً أسُسَها النظرية، وسوابقها التاريخية، ومحفزاتها الراهنة، فضلاً عن تداعياتها الأمنية بعيدة المدى على الإقليم.

## رؤى نظـــرية

لتحليل التداخــل المتزايــد بيــن القــرن الإفريقي والديناميّات الأمنية للشرق الاوســط، توفّــر نظريــة مُركّب الأمن الإقليمي (RSCT) رؤى تحليلية مفيدة. وتقوم النظرية، التي طوّرها باري بوزان وأولي ويفر، على مفهوم المركّبات الأمنيّة الإقليميّة، إذ ترى أن كلّ مجموعة من الدول التي تتشابك شواغلها الأمنية، تشابكاً تبادلياً وثيقاً وعميقاً، لا يمكن تحليلها بمعزل بعضها عن بعض، على نحو ذي مغزى. وفي التصوّر التقليدي، عومل كلٌّ من مركّبيْ الأمن الإقليمي للشرق الأوسط (MERSC) والقرن الإفريقي (HOARSC)، بوصفهما تكوينين مستقلّين معزولَين، يفصل بينهما حاجز جغرافي هو البحر الأحمر.

وتسبّبت كثافة الاختراقات القادمة من خارج الإقليم، على امتداد العقد المنصرم، في زعزعة الخط الفاصل بين المركّبين على نحو جوهري. ويتجادل الباحثون في ما إن كان مركّب الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (MERSC) قد نجح في استيعاب مركّب الأمن الإقليمي للقرن الإفريقي (HOARSC)، أو ما إن كان

القرن الإفريقي (HOA) يعمل بوصفه نظاماً فرعياً تابعاً وغير متكافئ، يندمج جزئياً في البنية الأمنية الأوسع للشرق الأوسط، من دون أن يمتلك الفاعلية البنيوية المكافئة (Donelli & Gonzalez-Levaggi, 2021; Kimaita, 2026). تدعم الأدلة وجود نموذج أمني بين-مناطقي متجذّر، ينسجم مع صياغة وودورد (2002) لمفهوم «منطقة فرعية أفرو-شرق أوسطية». وفي هذا النموذج، لم تكن الديناميّات الشرق أوسطية مجرد ضغوط خارجية واقعة على منطقة القرن الإفريقي، بل مثّلت ملامح تأسيسية لبيئتها الأمنية. ومن الأهمية الحاسمة بمكان، أنّ هذه التأثيرات لم تكن متكافئة، إذ يُسقط الشرق الأوسط تأثيره على القرن الإفريقي، بينما يندر أن يحدث العكس، بقوة مماثلة.

يُسلَّط الضوء على هذا اللاتكافؤ نظرياً عبر أطر عمل دفاعية وهجومية. وتستغل دول شرق أوسطية، الثغرات الاقتصادية، والهشاشة المؤسّسيّة للقرن الإفريقي (HOA) لتعزيز أمنها إلى أقصى حد، وردع منافسيها، ومنع تطويقها، عبر تشييد مناطق عازلة خارجية (Mearsheimer, 2001). ومن ثمّ، غدت دول القرن الإفريقي (HOA) متلقيات بنيوية لمخاطر أمنية مُنتَجة خارجياً، مما حوّل ممرّ البحر الأحمر إلى مركّب ثانوي أو شبه مركّب أمني عابر للأقاليم، يتّسم بتبعية عميقة وغير متكافئة.

## التفاعلات الأمنية التاريخية العابرة للأقاليم

لا يمثّل التغلغل المعاصر للقوى الشرق أوسطية في القرن الإفريقي (HOA) تشوّهاً تاريخياً، بل يُعدّ امتداداً لديناميّات أمنيّة مزمنة عابرة للأقاليم. ففي أعقاب تصفية الاستعمار خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، شكّلت دول إفريقية وشرق أوسطية حديثة الاستقلال تحالفات عابرة للبحار على امتداد البحر الأحمر. وخلال حقبة الحرب الباردة، لم تكن الصراعات في دول القرن الإفريقي (HOA) معزولة عن سياقها الإقليمي الأوسع، بل تأجّجت، باستمرار، بتداعيات التنافسات الشرق-أوسطية. وتجلى ذلك في عدد من الصراعات، من بينها: الحرب الأهلية في السودان، وحرب التحرير الإريترية، والحرب الإثيوبية الصومالية خلال عامي 1977 و1978. وقادت هذه التدخّلات حسابات براغماتية واقعية، لا ميـــول أيديولوجيـــة. فقد دعمت مصر التمردات السودانية والصومالية والإريترية، ضمن إستراتيجيتها الرامية إلى الحفاظ على هيمنتها الهيدروسياسية، أي المرتبطة بسياسات المياه على نهر النيل. وفي المقابل، أقامت إسرائيل علاقات أمنية وثيقة مع إثيوبيا، لمنع تحوّل البحر الأحمر إلى «بحيرة عربية» (Woodward, 2002). وكانت أنماط التحالفات الناجمة عن ذلك بالغة السيولة وسريعة التبدّل. ففي أثناء الحرب الإثيوبية الصومالية، دعمت كل من سوريا والعراق الجانب الصومالي، في حين اصطفت ليبيا واليمن الجنوبي مع نظام الدرج الماركسي العسكريّ بقيـــادة منغســتو هايلـــي مريـــام، على الرغم من تعاون إثيوبيا الأمني مع إسرائيل في الفترة نفسها.

وعلى المنوال ذاته، تحوّلت المملكة العربية السعودية من دعم الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي إلى مساندة القوات الصومالية والفصائل الإريترية حينها، عقب تحالف إثيوبيا مع الاتحاد السوفيتي. ويبيّن هذا التحوّل أنّ اعتبارات توازن القوى، ظلت، باطراد، أرجَح وزناً من الالتزامات الأيديولوجية (Woodward, 2002). وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين ومطلع تسعينياته، دفعت الشراكة العسكرية بين السودان وإيران كلّاً من المملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل إلى دعم إريتريا، في إطار جهود أوسع لاحتواء النفوذ الإيراني (Lefe-bvre,1996). وبناءً على ذلك، انعكس التنافس العربي الإسرائيلي، والانقسامات بين الدول العربية الراديكالية والمحافظة، على نحو متكرر، على دول القرن الإفريقي (HOA). وكشفت الصراعات الكُبرى في كلٍّ من السودان وإثيوبيا والصومال عن امتدادات التنافسات الشرق أوسطية (Khan, 2018; Verhoeven, 2018). وبوجهٍ عام، وعلى الرغم من أوجه التقارب الثقافي والديني، ظلّ الانخراط الشرق أوسطي في القرن الإفريقي، في الغالب، مدفوعاً بحسابات جيوسياسية براغماتية، فضلاً عن الإيديولوجيا (Lefebvre, 1996; Negash, 2022).

## دوافـــع العسكـــــرة والأمننـــة ما بعـد عـــــام 2015

في حين تركّزت التفاعلات التاريخية على الأنشطة الدبلوماسيـــة، اتّسمـت مرحـــلة ما بعـد عـــام 2015 باختراقات بنيويـــة، تمثّلت في إنشاء قواعد عسكرية، والاستحواذ الإستراتيجي على الموانئ التجارية، والإدماج العملياتي المباشر لدول القرن الإفريقي في الصراعات النشطة في الشرق الأوسط. ودفعت نحو هذا التحوّل أربعة عوامل متشابكة: **أولها:** اندلاع الحرب اليمنية في عام 2015، والتي وضعت الحكومة اليمنية المُعترف بها دولياً في مواجهة التمرد الحوثي المدعوم من إيران، وحوّلت القرن الإفريقي إلى جناح عملياتي لا غنى عنه للتحالف الذي كانت تقوده المملكة العربية السعودية. وخشية التطويق الجيوسياسي بوكلاء إيران المنتشرين على امتداد نقاط اختناق ملاحية حرجة، رفعت كلٌّ من الرياض وأبو ظبي القرن الإفريقي إلى مستوى أولوية من أولويات الأمن القومي. ولإقامة حاجز ملاحي، وإطلاق حملات جوية عبر خليج عدن، أمّنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ترتيبات عسكرية إستراتيجية، **كان من أبرزها:** إنشاء قواعد بحرية وجوية رئيسة في ميناء عَصَب الإريتري، واستخدام منشآت في جيبوتي. وأدمجت هذه التدخلات بكفاءة هذه الدول الإفريقية في عمليات قتالية نشطة، إذ أرسل كلٌّ من السودان وإريتريا قوات مشاة إلى مسارح العمليات، مقابل دعم اقتصادي بالغ الأهمية ومساندة دبلوماسية. **وتمثّل العامل الثاني** في الأزمة الدبلوماسية التي عصفت بمجلس التعاون لدول الخليج (GCC) في عام 2017، حين انقلبت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين على قطر، فانتقلت التوترات البينية داخل الخليج مباشرةً لتعمّق الانقسامات المحلية القائمة في دول القرن الإفريقي. وتستغل دول الخليج اعتماد حكومات دول القرن الإفريقي اقتصادياً عليها، لدفعها إلى التخلي عن الحياد. وقد نجحت السعودية والإمارات في الضغط على كلٍّ من جيبوتي وإريتريا والسودان لحملها على تقليص علاقاتها مع قطر وإيران، بما أمّن لهما عمقاً عملياتياً لحملتهما في اليمن. وأعقب ذلك سحب قطر قوات حفظ السلام التابعة لها من جزر دميرة المتنازع عليها، وهو ما أفضى إلى تحرك عسكري إريتري فوري لإعادة السيطرة عليها، مما زعزع استقرار الحدود الإريترية الجيبوتية بين عشيّةٍ وضحاها. وبالتزامن مع ذلك، تجاوزت الإمارات العربية المتحدة الحكومةَ الفيدرالية الصومالية، وتفاوضتْ مباشرةً مع إقليميْ أرض الصومال وبونتلاند شبه المستقلّيْن، للحصول على ميناءٍ مستقلّ وامتيازاتٍ عسكرية، مما أسهم في إضعاف سلطة الحكومة الفيدرالية وتعميق الانقسامات بين المركز والأطراف (De Waal, 2018). وردّت تركيا بترسيخ حضورها الإستراتيجي في مقديشو، من خلال إنشاء مجمع تركسوم للتدريب العسكري، وتولي إدارة ميناء مقديشو، لتؤسس بذلك محوراً منافساً للنفوذ الإماراتي (Donelli, 2021). **أمّا العامل الثالث،** فتمثّل في التراجع الملموس للدور الأمريكي الموسوم بالهيمنة، بما خلّف فراغاً إستراتيجياً، سارعت الملكيات الخليجية وتركيا وإيران إلى شغله. وقد سعى كل طرف إلى بسط نفوذه وفقاً لمقتضيات جيوسياسية ومصالح تجارية خاصة به. وأمّا العامل الرابع، فتمثّل في الانتقالات السياسية في إثيوبيا عام 2018، والسودان عام 2019، والتي أثارت، لفترة وجيزة، تفاؤلاً حذراً بشأن إمكانية تحقيق الاستقرار الإقليمي. غير أنها، أفضت، بدلاً من ذلك، إلى صراعات كارثية، سرعان ما استغلها الفاعلون الخارجيون. ففي الحرب السودانية بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، وفي صراع التيغراي في إثيوبيا، دعم رعاة خارجيون متنافسون الأطرافَ المتحاربة، وعززوا شبكات الوكلاء التابعة لهم، مما جعل الأزمتين أكثر استعصاءً على نحو مطرد. وقد تضافرت هذه العوامل الأربعة لتحويل القرن الإفريقي من منطقة هامشية في الحسابات الشرق أوسطية إلى ساحة إستراتيجية متنافَس عليها باستمرار.

## ساحـــات الحـــروب بالوكـالـــة وتراجـــع الفاعليـــة الإقليميـــة

تتبلور التبعات البنيوية للاختراق الخارجي المزمن في القرن الإفريقي، على نحوٍ متزايد، في علاقات غير متكافئة بين الراعي والوكيل المحليّ، تنتج استقراراً سطحياً، وتفاقم في الوقت نفسه حالة انعدام الأمن. وعلى مستوى المكاسب الظاهرية، أسفرت الوساطات الخليجية عن انجازات دبلوماسية هشة، إن جاز عدّها إنجازات. وكان أبرز آثارها الملموسة رأب الصدع في العلاقات الإثيوبية الإريترية في عام 2018، بوساطة دبلوماسية واقتصادية قادتها السعودية والإمارات، أنهت عقدين من الجمود العسكري، ويسّرت إعادة إدماج إريتريا في المنظومة الدبلوماسية الإقليمية. كما وفّر رأس المال الخليجي دعماً اقتصادياً حيوياً مفصلياً للدول التي عانت عزلةً اقتصادية، ومن بينها إريتريا والسودان، في حين تشكّل استثمارات موانئ دبي العالمية (DP World) في البنى التحتية للموانئ، إلى جانب إسهامات دول الخليج في جهود مكافحة القرصنة على امتداد ممر البحر الأحمر، مكاسبَ أمنيّة ملموسة، وإن لم تكن متبادلة. وعلاوةً على ذلك، أسهم إعلان أنقرة، الذي تُوصّل إليه بوساطة تركية، في احتواء التوتر بين إثيوبيا والصومال عقب التوقيع على مُذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال (صوماليلاند).

غير أنّ هذه المكاسب قابلتها تكاليف أثقل بكثير: **أولـــها** أنّ الرعايـــة الاقتصاديـــة الخليجية أسهمت بفاعلية في ترسيخ النزعات السلطوية على امتداد الإقليم الفرعي. كما تُسهم التحويلات المالية غير المشروطة من الصناديق السيادية، والمساعدات الأمنية، في تحصين النخبة السلطوية الحاكمة من ضغوط الإصلاح الداخلية، وتعزيز البُنى القهرية للدولة، من دون أيّ مشروطية مرتبطة بالتحول السياسي (Donelli, 2021). ويُعدّ التقارب الإثيوبي-الإريتري في عام 2018 تجسيداً لهذه الهشاشة، إذ انهار منذ ذلك الحين، فقد انخرطت إريتريا بعمق في الصراع الأهلي الإثيوبي في ظل مزاعم دعمها للفصائل المُتمردة ضد حكومة آبي أحمد، ما يؤكد أنّ الانفراجات التي تتحقق بالوساطات الخليجية تظلّ شديدة الهشاشة أمام الاضطرابات البنيوية التي أخفقت في معالجتها. **والثاني** أنّ بنية الحروب بالوكالة قد تنامت منذ عام 2022 لتصبح أكثر تعقيداً وخطورةً على نحو ملحوظ. وأخذت أنماط متعددة من التنافس تجري بالتوازي وتتقاطع على امتداد القرن الإفريقي، من بينها التنافس بين السعودية والإمارات على الريادة الإقليمية، والتنافس بين محور تركيا-قطر والمحور السعودي-الإماراتي، فضلاً الصراع الأوسع بين الخليج وإيران. وتجسّد الحرب في السودان، بصورة صارخة، تراكب هذه المستويات من التنافس. فقد أفادت تقارير بتلقي القوات المسلحة السودانية (SAF) دعماً، بدرجات متفاوتة، من إريتريا، ومصر، والسعودية، وتركيا. في حين وُجّهت اتهامات إلى الإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا بدعم قوات الدعم السريع (RSF). ويتبيّن من ذلك أنّ الفاعلين الخارجيين، الذين يعلنون التزامهم باستقرار الإقليم، كانوا يُسهمون، في الوقت ذاته، في تأجيج أشد نزاعاته فتكاً. وهو ما يؤكد أنّ تنافس الرعاة الخارجيين يعمّق، على نحو ممنهج، الأزمات التي يستثمرون فيها بدلاً من الإسهام في تسويتها.

وعلاوةً على ذلك، كانت قاعدة عَصَب، التي تشرف عليها الإمارات العربية المتحدة، قد زُوّدت بالأسلحة والمعدات العسكرية خلال حرب التيغراي، واستُخدمت منصةً لإطلاق هجمات بالطائرات المُسيّرة ضد الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي (TPLF). وفي الآونة الأخيرة، اتهمت تقارير وتحقيقات دولية، إلى جانب مسؤولين سودانيين، إثيوبيا بتوفير قواعد عسكرية ومعسكرات تدريب لقوات الدعم السريع السودانية (RSF)، بتمويل من الإمارات العربية المتحدة، في إقليم بني شنقول - قُمُز (Paravicini & Levinson, 2026, February 10). وتبيّن هذه المعطيات كيف يمكن توظيف الأصول العسكرية الأجنبية المتمركزة في القرن الإفريقي، مباشرةً، في حرب محلية، بما يؤدي إلى تغيير مسارها و مفاقمة الكارثة الإنسانية. **ثالثاً**، أحدث اعتراف إسرائيل الرسمي بأرض الصومال (صوماليلاند) في 26 ديسمبر 2025، نقلة نوعية في

هيكل التنافس الإقليمي. فبهذا الاعتراف، حصلت إسرائيل على عمق إستراتيجي يُمكّنها من مراقبة تحركات كلٍّ من الحوثيين وإيران في البحر الأحمر والحدّ من نفوذهما. كما بلور هذا الاعتراف تحالفاً ناشئاً يمكن تسميته «محور بربرة»، يضم إسرائيل والإمارات وإثيوبيا، ويقوم على السيطرة على الموانئ والمراقبة البحرية. وفي الجانب المقابل، تشكّل «محور مقديشو» الذي يضم الصومال وتركيا ومصر والسعودية، للدفاع عن سيادة الصومال الفيدرالية. غير أنّ الوجود العسكري الإماراتي في بربرة، والذي قد يُنظر إليه اليوم بوصفه أداةً عملياتية لإسرائيل، يهدد بتحويل أرض الصومال إلى هدف للضربات الحوثية، مما ينقل فعلياً جبهات القتال في اليمن إلى الساحل الإفريقي. وفي موازاة ذلك، استغلت حركة الشباب الوجود المكثف للقواعد الأجنبية لتغذية خطاباتها التجنيدية المناهضة للاستعمار وتوسيع نطاق عملياتها، وهو ما يكشف كيف يُولّد التوسع العسكري الخارجي بيئة خصبة لنمو التطرف لدى الجماعات المسلحة الفاعلة من غير الدول.

يتمثّل الفشل المؤسسي الذي يشكّل أساساً لجميع هذه الديناميّات في التهميش شبه الكامل لأطر الحوكمة الإفريقية. فقد أثبت الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية (IGAD) أنهما عاجزان بنيوياً واقتصادياً وسياسياً عن إدارة دبلوماسية الصفقات التي ينتهجها الرعاة الخارجيون أو الحدّ من تأثيرها. وفي هذا السياق، جاء إنشاء المملكة العربية السعودية في يناير 2020 «مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، بوصفه استجابةً ظاهريةً لفراغ مؤسسي، غير أنه يُجسّد المشكلة التي يزعم أنه يتصدى لحلها، إذ يقصر عضويته على الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر، مستبعداً، على نحو واضح، إثيوبيا التي تتمتع بثقل ديموغرافي واقتصادي وإستراتيجي كبير في القرن الإفريقي. وقد غذى ذلك شكوك أديس أبابا العميقة في أنّ هذا الإطار يعمل بوصفه أداةً للهيمنة العربية على منظومة الأمن الملاحي، وتهميش الدول الإفريقية غير العربية. وبدلاً من تبني إطار جامع للحوكمة الإقليمية، يعزز هذا التشكيل المؤسسي الراهن حالة التشظي، ويترك ديناميّات الأمن في القرن الإفريقي عرضةً لمنافسات غير منضبطة بأيّ قواعد بين الرعاة الخارجيين، في غياب ثقل مؤسسي إفريقي فاعل يمكنه موازنة نفوذهم.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

## خاتمـــــة

يُعدُّ تحوُّل القرن الإفريقي إلى نظام إقليمي فرعي تابع للشرق الأوسط، أحد أبرز التحولات الجيوسياسية في العلاقات الدولية المُعاصرة للإقليم. فقد نجح الفاعلون الشرق أوسطيون، مدفوعين بالحرب الأهلية في اليمن، والانقسام داخل مجلس التعاون الخليجي، والعداء الإيراني-الخليجي، واحتدام المنافسة للهيمنة على البحر الأحمر، في إسقاط تنافساتهم وبناهم الأمنية على الساحل الإفريقي، مما أفضى إلى تداعيات إقليمية حادّة. ومع أنّ التدخّل الخليجي والتركي وفّر لبعض دول القرن الإفريقي موارد اقتصادية في ظروف حرجة، وأتاح اختراقات دبلوماسية انتقائية، فإن كلفته البنيوية أكثر رسوخاً واستدامة، بما في ذلك تآكل السيادة، وتعميق الانقسامات الداخلية المُسلّحة، وتسريع الارتداد عن مسارات التحول الديمقراطي، فضلاً عن اختلال توازن القوى الإقليمي، والتهميش الممنهج للاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بالتنمية (IGAD) بوصفهما فاعلين شرعيين في مجال الحوكمة الإقليمية. وأصبح القرن الإفريقي أسير علاقة اعتمادية غير متكافئة، تجعل استقراره الداخلي شديد التأثر بالتقلبات السياسية في شبه الجزيرة العربية. وقد تعمّقت هذه الديناميّات بتداعيات الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال وبروز التنافس بين محوري بربرة ومقديشو. ويتطلّب تحقيق الاستقرار المُستدام تغييراً جوهرياً بعيداً عن الترتيبات الثنائية والصفقات المدفوعة بمصالح النخب التي باتت تحدد نمط العلاقات الخارجية للإقليم الفرعي. وما يحتاج إليه القرن الإفريقي عاجلاً هو بناء إطار جامع ومتعدد الأطراف للحوكمة، يدمج الدول الساحلية والدول الحبيسة ذات الأهمية الإستراتيجية على امتداد ممر البحر الأحمر، ويضع الفاعلية المؤسسية الإفريقية في مركز ترتيباته لا في هامشها. وفي غياب هذا الإطار سيظلّ القرن الإفريقي، يتحوّل، على نحوٍ متزايد، إلى مسرح تُقدّم فيه الشواغل الأمنية الناشئة عن التنافسات الخارجية، على نحو ممنهج، على اعتبارات السيادة والاستقرار والفاعلية السياسية لدول المنطقة وشعوبها.

REFERENCES:


Buzan, B., & Waever, O. (2003). Regions and powers: The structure of international security. Cambridge University Press.

De Vries, M. (2026, March 2). The Red Sea power game: Israel's recognition of Somaliland and the contest for influence in the Horn of Africa. Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques.

De Waal, A. (2018). Beyond the Red Sea: A new driving force in the politics of the Horn. African Arguments, 11.

Donelli, F. (2021). Turkey in Africa: Turkey's Strategic Involvement in Sub-Saharan Africa. Bloomsbury Publishing.

Donelli, F. (2026, January 25). Israel's recognition of Somaliland: The strategic calculations at play. The Conversation.

Donelli, F., & Gonzalez-Levaggi, A. (2021). Crossing roads: The Middle East's security engagement in the Horn of Africa. Global Change, Peace & Security, 33(1), 45-60; For an overview of how these regional security complexes were historically analyzed as independent units, see ibid., 178–182.

Khan, T. (2018). The GCC and the Horn of Africa: Changing geoeconomics in the strategic gateway to the Red Sea. Arab Gulf States Institute in Washington.

Kimaita, S. (2026). Beyond Conflict Intervention: Unmasking Gulf Supremacy Rivalries and Strategic Interests in the Horn of Africa. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 10(3), 3060-3067.

Lefebvre, J. A. (1996). Middle East Conflicts and Middle Level Power Intervention in the Horn of Africa.

Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. WW Norton & Company.

Meester, J., Van den Berg, W., & Verhoeven, H. (2018). Riyal Politik. The political economy of Gulf Investments in the Horn of Africa. CRU report, Clingendael Institute.

Negash, M. H. (2022). Back to Bases: Ethiopia's Security and the Geopolitics of Foreign Military Bases in the Horn of Africa.PhD Thesis, Bahir Dar University.

Negash, M. H., & Salih, M. (2023). The US Military Bases in the Post-9/11 Horn of Africa. International Journal of African Renaissance Studies-Multi-, Inter-and Transdisciplinarity, 18(1), 92-117.

Omar S. Mahmood, The King's Council: Saudi Arabia's Red Sea Forum, International Crisis Group Commentary (Brussels: ICG, 2020).

Paravicini, G., & Levinson, R. (2026, February 10). Ethiopia builds a secret camp to train Sudan RSF fighters, sources say. Reuters.

Verhoeven, H. (2018). "The Gulf and the Horn: Changing Geographies of Security Interdependence and Competing Visions of Regional Order." Civil Wars, 20(3), 333–357.

Woodward, P. (2002). The Horn of Africa: Politics and International Relations. I.B. Tauris.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

# القانـــون والأمـــن والحوكمـــة في البحـــــر الأحمـــــر

## إعادة تقييـــم الإطـــار القانونـــي الدولـــي لممـــر بحـــري إستراتيجـــي

محمد سعيـــد الطيـــب


## ملخـــص

استعاد البحر الأحمر أهميته الإستراتيجية في النظام الدولي، باعتباره ممراً بحرياً يربط أوروبا بآسيا وإفريقيا عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، وشرياناً حيوياً للتجارة العالمية، ونقل الطاقة، والحركة الملاحية. وقد كشفت الهجمات الأخيرة على سفن الشحن التجاري، إلى جانب الصراعات المسلحة الإقليمية، وأعمال القرصنة، والتنافس الجيوسياسي المتصاعد، عن مواطن ضعف عميقة في الأطر القانونية والإدارية التي تحكم هذا الممر الحيوي. يُجادل هذا المقال بأنه على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) ما تزال توفر الإطار القانوني الأساسي لحقوق الملاحة ومسؤوليات الدول والاختصاصات البحرية، فإنها لم تعد كافية بمفردها لإدارة التهديدات الهجينة والمتعددة الأبعاد التي تواجه البحر الأحمر. فقد حدّ ضعف آليات التنفيذ، وتجزّؤ السياسات الإقليمية، وظهور فاعلين مسلحين من غير الدول، من فاعلية هذه الاتفاقية. ومن ثم، يدعو هذا المقال إلى نموذج أكثر تنسيقاً، يقوم على الأسس الإقليمية للحوكمة، ويدمج القانون الدولي مع آليات التعاون الأمني الجماعي ومبادئ الحوكمة البحرية المستدامة. ويخلص إلى أن البحر الأحمر يمثّل دراسة حالة مهمة لتقييم قدرة المؤسسات القانونية الدولية المعاصرة على التكيف مع التحولات الأمنية والجيوسياسية.


د. محمد سعيد الطيب: خبير في القانون الدستوري ومستشار في حقوق الإنسان يحمل درجة الدكتوراه في القانون الدولي لحقوق الإنسان

تصوير: عصام عبد الحفيظ

## 1 مقدمـــــة

يتبوّأ البحر الأحمر مكانة إستراتيجية في منظومة الملاحة العالمية، بوصفه ممراً بحرياً حيوياً يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي عبر قناة السويس ومضيق باب المندب. وتمر عبر هذا الممر نسبة كبيرة من التجارة الدولية وشحنات الطاقة، مما يجعل استقراره ضرورياً لازدهار الاقتصاد العالمي ولأمن الملاحة البحرية. ومن ثم، فإن تداعيات أيّ اضطراب في المنطقة لا تقتصر على الدول المطلة على البحر الأحمر، بل تؤثر في سلاسل الإمداد الدولية، وتكاليف النقل، والأسواق العالمية.

كشفت التطورات الأخيرة هشاشة هذا الممر المائي الإستراتيجي، فمنذ أواخر عام 2023، تصاعدت الهجمات ضد السفن التجارية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، وشملت: ضربات صاروخية، وهجمات بالطائرات المسيّرة، وعمليات استيلاء على السفن، مما عمّق المخاوف بشأن أمن الملاحة البحرية. ودفعت هذه الحوادث العديد من شركات الشحن إلى تحويل مسارات السفن نحو رأس الرجاء الصالح، مما أفضى إلى بطء متزايد في عبور السفن، وارتفاع ملحوظ في أقساط التأمين وتكاليف التشغيل[2].

وفي ضوء هذه التحولات، يبحث هذا المقال في مدى كفاية الإطار القانوني الدولي القائم، الذي يحكم البحر الأحمر، لمواجهة التحديات الأمنية المعاصرة. ويجادل بأن القانون البحري الدولي، على الرغم من أنه يوفر مبادئ راسخة تتعلق بالملاحة والسيادة والأمن، فإن النزاعات المستمرة، والحروب بالوكالة، وأنشطة الفاعلين المسلحين من غير الدول، تكشف عن قصور في التطبيق العملي لهذه المعايير. ومن ثمّ، يمثّل البحر الأحمر دراسة حالة بالغة الأهمية لتقييم قدرة القانون الدولي على الاستجابة للتهديدات الأمنية الهجينة وبيئات الحوكمة المجزأة[3].

ويُشير هذا المقال إلى أن الحوكمة البحرية باتت تتحقق، باطراد، عبر تعاون جهات متعددة، من بينها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والتحالفات البحرية والشركات الخاصة. وهذا يدل على تحول كبير في بنية النظام الدولي المعاصر[4].

## 2 السيـــــاق التاريخـــــي والإستراتيجـــــي

شكّل البحر الأحمر ممراً تجارياً حيوياً على امتداد التاريخ القديم والحديث. فقد أدركت الإمبراطوريات الكبرى، كالمصرية والرومانية والعثمانية، ولاحقاً البريطانية، أهمية الربط بين إفريقيا وآسيا. ومع افتتاح قناة السويس عام 1869، بات بإمكان السفن الإبحار بين أوروبا وآسيا في مدةٍ أوجز، مما زاد من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر. ولطالما مثّل التحكم في مداخل البحر الأحمر وسيلةً لإظهار القوة والنفوذ. فخلال الحرب الباردة، سعت الكتلتان الغربية والسوفيتية سعياً حثيثاً إلى التأثير أيديولوجياً وعسكرياً في الدول المطلة على ساحله، بهدف تأمين نفوذ إستراتيجي في المنطقة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت دول وقوى جديدة، كدول الخليج والصين وتركيا والاتحاد الأوروبي، بالانخراط في المنطقة صوناً لمصالحها.

---

2- راجع المصادر UNCTAD. (2025). Review of maritime transport 2025. United Nations Conference on Trade and Development; Reuters. (2026, March 1). Maersk pauses sailings through Suez Canal, Bab el-Mandeb strait citing escalating. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/maersk-pauses-sailings-through-suez-canal-bab-el-mandeb-strait-citing-escalating-2026-03-01/.

3- راجع المصادر Cian Moran, 'International Law, Maritime Security and Freedom of Navigation' (2023) European Journal of Legal Studies; UN Security Council Resolutions concerning Yemen and maritime security (2024–2026); International Maritime Organization, Maritime Security Updates (2024–2026); and Reuters, "Shipping Firms Divert from Red Sea Following Houthi Attacks" (2025); Lloyd's List, various reports on Red Sea maritime security (2024–2026).

4- راجع المصادر Barnett and Finnemore (2004), Bueger (2015), Klein (2011), Ostrom (2009), and Slaughter (2004)
للاطلاع على أطر شاملة تتناول الترتيبات المؤسسية، والخبرة، والحوكمة متعددة المراكز في العلاقات الدولية

البحر الأحمر مسطح مائي صغير شبه مغلق، تحيط به ثماني دول، هي: مصر، والسودان، وإريتريا، وجيبوتي، والسعودية، واليمن، والأردن، وإسرائيل. ونظراً إلى ضيقه ومحدودية مساحته، فإن موانئه وجزره وممراته الضيقة المهمة، المعروفة باسم "نقاط الاختناق"، تُعد بالغة الأهمية من الناحيتين القانونية والإستراتيجية.

أمّا مضيق باب المندب، فهو ممر مائي ضيق يربط بين اليمن وجيبوتي وإريتريا. وتنبع أهميته الحيوية من أن أيّ اضطراب فيه يعطّل فعلياً وصول السفن إلى قناة السويس، ويجعل الوصول إلى وجهات أخرى أمراً بالغ الصعوبة[5].

في الآونة الأخيرة، بات المشهد في البحر الأحمر أشد تعقيداً، في ظل وجود قواعد عسكرية أجنبية في جيبوتي، واستحواذ دول على موانئ، فضلاً عن تصاعد المنافسة المرتبطة بالسياسات الخليجية، والتوسع اللوجستي الصيني، والحضور البحري الأمريكي النشط، إلى جانب النشاط التركي والإماراتي في القرن الإفريقي، والاهتمام السعودي المتزايد بترتيبات الأمن البحري. وتُظهر هذه العوامل مجتمعةً أن البحر الأحمر لم يعد مجرد ساحة هامشية في الشرق الأوسط، بل غدا مكوناً حيوياً في الحسابات الإستراتيجية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والعالم بأسره.

## 3 الإطـــار القانونـــي الدولـــي

يستند النظام القانوني الحديث للبحر الأحمر، في جوهره، على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي تُعدّ، على نطاق واسع، دستور المحيطات[6]. وعلى الرغم من الخصوصية الجيوسياسية للبحر الأحمر، فإن إدارته تخضع للقواعد الأساسية نفسها المطبقة على البحار الأخرى، وتشمل هذه القواعد: السيادة، وحقوق الملاحة، وترسيم الحدود البحرية، والواجبات البيئية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وتكتسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) أهمية محورية في سياق البحر الأحمر، إذ تجتمع في المنطقة عوامل معقدة، من بينها: الممرات البحرية الضيقة، والمطالبات البحرية المتداخلة، والحركة التجارية المزدحمة، ونقاط الاختناق الإستراتيجية، والتهديدات الأمنية الناشئة من اليابسة، فضلاً عن القدرات البحرية غير المتكافئة بين الدول الساحلية.

### وبموجب اتفاقيـــة الأمم المتحـدة لقانـــون البحـــار، يحـــق قانونيـــاً للدول الساحليـــة المطلة علـــى البحـــر الأحمـــر المطالبـــة بالآتـــي:

- البحر الإقليمي حتى 12 ميلاً بحرياً[7]؛
- المنطقة المتاخمة حتى 24 ميلاً بحرياً[8]؛
- المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) حتى 200 ميل بحري[9]؛
- حقوق الجرف القاري وفقاً للمعايير الجيولوجية والقانونية[10].

---

5- راجـع المصـادر Eduardo Cavalcanti de Mello Filho, "Operations for the Protection of Foreign-Flagged Vessels at Sea De Mello Filho (2025), Guilfoyle (2009), Klein (2015), Kraska and Pedrozo (2013), Maluki and Njoki (2024), and Rodriguez-Diaz et al. (2024).

6-United Nations Convention on the Law of the Sea (adopted 10 December 1982, entered into force 16 November 1994) - 1833 UNTS 3.

7- المصدر نفسه art. 3 .

8- المصدر نفسه art. 33.

9- المصدر نفسه art. 57.

10- المصدر نفسه .arts. 77-76

نظراً إلى أنّ أجزاء من البحر الأحمر شديدة الضيق، فإنّ المطالبات البحرية للدول الساحلية المتقابلة كثيراً ما تتداخل، مما يجعل اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية ذات أهمية خاصة. في عدة قطاعات، تكون المسافة بين السواحل المتقابلة أقل من 400 ميل بحري، مما يؤدي إلى تداخل مناطقها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، ويستلزم تسوية هذه الحدود عبر التفاوض أو التحكيم. وتترتب على هذه الحقيقة الجغرافية نتيجتان قانونيتان حاسمتان، أولاهما: أن تحديد الحدود بدقة لا يعتمد فقط على القواعد المكتوبة في المعاهدة، بل يتطلب أيضاً الحوار والتعاون بين الدول المعنية؛ والثانية: أن ترك الحدود دون ترسيم قد يُفضي إلى مخاطر عالية، تتمثل في احتمال تشابكها مع النزاعات السياسية الإقليمية الأوسع.

علاوةً على ذلك، يمكن تصنيف البحر الأحمر ضمن البحار شبه المغلقة، وفقاً للمادة 122 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتحثّ المادتان 122 و123 الدول المتجاورة صراحةً على التعاون في إدارة الموارد الحية، وحماية البيئة، والبحث العلمي، وسلامة الملاحة. وعلى الرغم من محدودية التطبيق العملي لهذه الأحكام تاريخياً في سياق البحر الأحمر، فإنها تظل ركيزةً قانونيةً ضرورية لأيّ مبادرات مستقبلية تنشد بناء حوكمة إقليمية فعّالة.

## 3.1 مضيـــق باب المندب وممـــر العبـــور

يُعدّ مضيق باب المندب بالغ الأهمية لحوكمة البحر الأحمر، إذ يربطه بخليج عدن والمحيط الهندي. ويبيّن الجزء الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار كيفية مرور السفن عبر المضائق المستخدمة في الملاحة الدولية بين مختلف أجزاء المياه الدولية أو المناطق الاقتصادية[11].

يمنح المرور العابر الحق في حرية الملاحة والطيران، لكن فقط للعبور المستمر والسريع. ويُعد هذا النظام أقوى قانونياً من نظام المرور البري، إذ لا تملك الدول حق منع السفن من العبور، حتى لدواعٍ أمنية، ولا تحتفظ إلا بصلاحيات تنظيمية محدودة تتعلق بسلامة الملاحة البحرية ومكافحة التلوث[12]. وتتمتع السفن التجارية والعسكرية، على حد سواء، بحق قانوني راسخ وغير قابل للإلغاء في العبور عبر المضيق؛ إذ إنّ انعدام الأمان الساحلي لا يُسقط تلقائياً هذه الحريات الملاحية. ومع ذلك، فقد أبرزت الأحداث الأخيرة تبايناً صارخاً بين الحق القانوني من جهة والسلامة العملية من الجهة أخرى، فثبوت الحق في المرور، لا يضمن بالضرورة سلامة ممارسته. ومن ثم، قد يكون المرور مشروعاً من الناحية القانونية، لكن محفوفاً بالمخاطر من الناحية العملية. وهي معضلة أسهمت في تدهور أوضاع البحر الأحمر وعدم استقراره مؤخراً.

## 3.2 قناة السويس: نظام متميز ولكنه متصل

على الرغم من أنّ قناة السويس مرتبطة وظيفياً بممر البحر الأحمر، فإنها تُدار أساساً بموجب معاهدة تاريخية منفصلة تُعرف باتفاقية القسطنطينية لعام 1888. وتنص هذه الاتفاقية على جواز مرور السفن عبر القناة في أيّ وقت، سواء في السلم أو الحرب، مع ضمان احترام سيادة مصر على القناة[13].

---

11- المصدر نفسه. arts. 37-44

12- المصدر نفسه. art. 44

13- تُعد اتفاقية القسطنطينية معاهدةً تخص استخدام قناة السويس في الخديوية المصرية التي كانت تتبع الدولة العثمانية. وقد جرى التوقيع عليها بتاريخ 29 أكتوبر 1888 من قبل المملكة المتحدة، والإمبراطورية الألمانية، والنمسا–المجر، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية العثمانية. لمزيد من المعلومات، راجع Love, Kennett (1969), Suez: The Twice-Fought War. New York: McGraw Hill; Majid Khadduri (Winter 1968), "Closure of the Suez to Israeli Shipping", Law and Contemporary Problems, 33 Duke Law School

لذلك، تتمتّع القناة بوضع قانوني هجين: فهي ليست مضيقاً طبيعياً تحكمه قواعد المرور العابر وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بل بنية تحتية سيادية مصرية تعمل بوصفها طريق عبور دولي لا غنى عنه. ومن الناحية الإستراتيجية، لا يعمل النظامان بمعزل عن بعضهما؛ فأيّ اضطراب في جنوب البحر الأحمر ينعكس مباشرةً على قناة السويس عبر خفض حجم الحركة الملاحية ودفع السفن إلى تغيير مسارها حول إفريقيا.

## 3.3 حريـــة الملاحـة والشحـــن التجـــاري

تُعدّ حرية الملاحة مبدأً تنظيمياً أساسياً في القانون البحري، إذ تدعم سلاسل التوريد العالمية، وأسواق السلع، وأنظمة تأمين الشحن، وانتظام تدفقات التجارة. وقد يفضي التدخل في الشحن التجاري إلى إثارة العديد من القضايا القانونية، بما في ذلك الاستعمال غير القانوني للقوة، وقضايا القرصنة أو السطو المسلح، والاتفاقات المتعلقة بالإرهاب، ومسؤولية الدولة، و/أو العقوبات والتدابير المضادة. وحين تكون الهجمات مدفوعة باعتبارات سياسية لا بتحقيق مكاسب شخصية، فقد تخرج عن التعريفات التقليدية للقرصنة بموجب المادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تشترط توافر أغراض خاصة[14]. ويخلق هذا تحدياً نظرياً كبيراً، إذ إن كثيراً من الهجمات البحرية الحديثة تشبه القرصنة من الناحية التشغيلية، لكنها لا تعد كذلك من الناحية القانونية. وقد أبرزت أزمة البحر الأحمر حدود الاعتماد على القواعد التقليدية للقرصنة في ضبط العنف غير المتكافئ والمحَفّز سياسياً في البحر[15].

## 3.4 أدوات الأمن البحـري خارج اتفاقيـة الأمم المتحدة لقانون البحـار

تُسهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) في وضع كثير من القواعد البحرية، لكنها لا تُغطي جميع جوانب السلامة والأمن البحريين. لذا، تبرز الحاجة إلى اتفاقيات أخرى مهمة، من بينها اتفاقية قمع الأعمال غير القانونية الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA) لعام 1988، التي تُجرّم اختطاف السفن، وإيذاء الأشخاص على متنها، ووضع أجهزة خطرة عليها[16]. وتُعدّ هذه الاتفاقية مفيدةً بوجه خاص في الهجمات التي لا تُصنّف ضمن القرصنة. ومن الاتفاقيات المهمة الأخرى أيضاً اتفاقية سلامة الأرواح في البحار (SOLAS) لعام 1974، التي تُحدّد القواعد الأساسية لبناء السفن وتجهيزها وتشغيلها بأمان[17]. وإلى جانب ذلك، وُضعت المدونة الدولية لأمن السفن والموانئ (ISPS) بعد هجمات 11 سبتمبر، بهدف تعزيز أمن السفن والمرافق المينائية. وغدتْ هذه المدونة إلزاميةً في عام 2004، وتُسهم في اكتشاف التهديدات ومنع الحوادث التي قد تمسّ التجارة البحرية الدولية[18]. علاوةً على ذلك، تعمل العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة والعقوبات الأحادية بوصفها آلياتٍ تنظيمية تستهدف الكيانات الضالعة في نقل الأسلحة خارج إطار القانون أو السلوك البحري المزعزِع للاستقرار.

---

14 - UNCLOS, supra note 5, art. 101.

15 - راجع (Abdulghany (2026), Ahmad (2020), and Murphy (2012) لاطلاع أعمق على النقاشات المتصلة بالتهديدات البحرية المعاصرة، والحصارات الناجمة عن النزاعات، والحدود القانونية المتغيرة التي تميز بين تصرفات الدول وأعمال القرصنة.

16 - اعتمدت اتفاقية قمع الأعمال غير القانونية الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (اتفاقية SUA) في 10 مارس 1988، وبدأ تطبيقها في 1 مارس 1992. وفي 10 أكتوبر 2005، أقرّ بروتوكول لاتفاقية SUA الذي دخل حيز التنفيذ في 28 يوليو 2010؛ ويعمل هذا البروتوكول على توسيع نطاق الأفعال التي يُعاقَب عليها، وتعزيز إنفاذ القانون الدولي. وللحصول على تفاصيل إضافية بشأن الاتفاقية وبروتوكولها، يمكنكم زيارة الصفحات الإلكترونية التابعة للمنظمة البحرية الدولية (IMO).

17 - اعتُمدت اتفاقية السلامة الدولية لأرواح البحارة (SOLAS) في 1 نوفمبر 1974، وبدأ تطبيقها في 25 مايو 1980. وتُعد اتفاقية سولاس، بنسخها المختلفة، المعاهدة الأبرز من بين جميع المواثيق الدولية المعنية بسلامة السفن التجارية. وصدرت النسخة الأولى سنة 1914 عقب كارثة تيتانيك، وتلتها النسخة الثانية في 1929، والثالثة في 1948، والرابعة في 1960. وتتضمن نسخة عام 1974 آلية القبول الضمني، والتي تقضي بدخول التعديل حيز التنفيذ في موعد محدد، إلا في حال ورود اعتراضات من عدد معين من الأطراف قبل ذلك الموعد. وللحصول على مناقشة مستفيضة بشأن الاتفاقية، يُرجى مراجعة صفحات المنظمة البحرية الدولية (IMO).

18 - تصفح الصفحات الإلكترونية المتعلقة بالمنظمة البحرية الدولية (IMO).

### 3.4.1 ميثاق الاتحاد الإفريقي للأمن البحري والسلامة والتنمية في إفريقيا ( ميثاق لومي )

يوفر الميثاق الإفريقي للأمن البحري والسلامة والتنمية في إفريقيا، المعروف بميثاق لومي، والذي اعتمده الاتحاد الإفريقي في لومي بجمهورية توغو، في 15 أكتوبر 2016، إطاراً قارياً شاملاً لحوكمة البحار في إفريقيا[19]. ويسعى الميثاق إلى التصدي لطيف واسع من التهديدات البحرية، مثل القرصنة، والسطو المسلح في البحر، والتهريب، والصيد غير المرخص، والتلوث البحري، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في إفريقيا[20].

ويقوم الميثاق على ثلاثة أهداف مترابطة، أولها: تعزيز الأمن والسلامة البحريين، وثانيها: تعزيز الحوكمة البحرية والتعاون بين الدول، والثالث: تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة عبر الاستخدام المسؤول للموارد البحرية[21]. ويعمل الميثاق، جنباً إلى جنب، مع القانون البحري الدولي القائم، ولا سيّما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويدعم أهداف إستراتيجية إفريقيا البحرية المتكاملة لعام 2050[22].

## 3.5 الحدود البنيويـــة للقانون القائـــم

على الرغم من تعقيد تلك القوانين البحرية، فإن ثمة ثلاث نقاط ضعف بنيوية تقوض النظام البحري الدولي في البحر الأحمر، وهي:

1. **الاعتماد التشغيلي:** تعتمد الفاعلية العملية للقانون البحري كلياً على قدرة الدول والتحالفات الدولية على التنفيذ.
2. **استغلال الثغرات القانونية:** غالباً ما تقع التهديدات الهجينة، مثل هجمات الطائرات المسيّرة، والرعاية الحكومية القابلة للإنكار، والعمليات بالوكالة، والتشويش الإلكتروني، ضمن الفجوات القائمة بين الفئات القانونية التقليدية المحددة بدقة.
3. **ضعف القدرات المؤسسية للدول الساحلية:** حين تعاني الدول الساحلية نزاعاتٍ داخلية أو تدهوراً في مؤسساتها، يغدو تطبيق الالتزامات القانونية وفرض الامتثال أمراً بالغ الصعوبة.

لذلك، فإن أزمة البحر الأحمر لا تدل على غياب القانون، بقدر ما تكشف عن قصوره حيـــن ينفصـل عن الحوكمة الفاعلـــــة والقـدرة على التنفـــيذ.

---

19 - art. 2. راجع الاتحاد الإفريقي

20 - المصدر نفسه arts 3–6 للفحص الدقيق للميثاق. وللاطلاع على المراجعات النقدية لميثاق لومي، والتي تتناول جوانبه الخاصة بحقوق الإنسان، وتحديات التطبيق، والتداعيات القانونية الإقليمية على الاتجار بالبشر والأمن البحري في مختلف أنحاء إفريقيا، راجع Biloa (2023), Brits and Nel (2018), Igwela and Chiangi (2021), and Nkomadu (2024).

21 - arts. 8–19. المصدر نفسه

22 - راجع الاتحاد الإفريقي (2014) والأمم المتحدة (1994) فيما يتعلق بالأطر القانونية والإستراتيجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، والتي تنظم مبادرات الاقتصاد الأزرق، والولاية، وهياكل الأمن البحري في جميع أنحاء القارة الإفريقية.

## 4 ظهـــور التحالفـــات البحريـــة متعددة الجنسيـــات

أدى تصاعد المخاوف المتعلقة بالأمن البحري إلى توسيع الانتشار البحري متعدد الجنسيات، بهدف حماية طرق الشحن، ومنع الهجمات غير المتكافئة، وضمان حرية الملاحة. وتشمل العمليات البحرية الرئيسة النشطة حالياً في هذه المنطقة: القوات البحرية المشتركة (CMF)، وعملية أتلانتا، وعملية أسبيديس، وأنشطة المراقبة البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، فضلاً عن عملية حارس الازدهار.

وتدلّ زيادة التسلح في البحر الأحمر على توافق دولي على أن عدم الاستقرار البحري في هذه المنطقة يهدد الوظائف الأساسية للاقتصاد العالمي.

### 4.1 الأساس القانوني للعمليات البحرية

تاريخياً، استندت العديد من عمليات مكافحة القرصنة في منطقة القرن الإفريقي إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تجيز للدول استعمال "جميع الوسائل اللازمة" لمواجهة القرصنة قبالة السواحل الصومالية[23]. وقد مثّلت تلك القرارات تطورات مهمة في حوكمة الأمن الجماعي، غير أنّ الاستجابات البحرية المعاصرة للهجمات المرتبطة بالصراع في اليمن تثير تحديات قانونية أكثر تعقيداً. وتعتمد العمليات الحالية عادةً على مزيج من الأسس الآتية:

- الحق الفطري في الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.
- مبدأ القانون الدولي العرفي الذي يضمن حماية الملاحة الدولية.
- تأييد صريح أو موافقة من الدول الإقليمية المعترف بها.

وفي هذا السياق، يخوّل غياب توافق شامل داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ إجراءات هجومية أو تنفيذية في بعض العمليات، وقد أثار ذلك مناقشات أكاديمية ودبلوماسية مستمرة بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالوضوح، والتناسب، والانتقائية الجيوسياسية.

### 4.2 التداعيات القانونية لهجمات الحوثيين والاستجابات البحرية الدولية

منذ أواخر عام 2023، أثارت الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثي ضد السفن التجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب جدلاً واسعاً بشأن القوانين المتعلقة بالأمن البحري المعاصر[24]. وقد سُجلت أكثر من مئة حادثة، شملت: استعمال صواريخ باليستية مضادة للسفن، وصواريخ كروز هجومية، وطائرات مسيّرة أحادية الاتجاه، إلى جانب محاولات اقتحام واستيلاء، مما عطل حركة التجارة العالمية ودفع شركات الشحن إلى تجنب الممر بالكامل[25]. ومن منظور قانون البحار، تهدد هذه الأفعال الموجّهة مبدأ حرية الملاحة تهديداً مباشراً. وبما أن مضيق باب المندب يخضع لنظام المرور العابر، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن الهجمات الموجهة ضد السفن العابرة تمثل تحدياً بنيوياً للحقوق البحرية الدولية، إذ يحق لكلٍّ من السفن التجارية والسفن الحربية ممارسة حق المرور

---

23 - أشار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (a2008، b2008) إلى التّفويضات القانونية الدولية الأساسية التي مكّنت القوى البحرية الخارجية من دخول المياه الإقليمية الصومالية وتنفيذ عمليات برية لمكافحة القرصنة.

24 - راجع Ademuni-Odeke -2025 للحصول على فحص متكامل للاضطرابات التجارية، ومخاطر السلامة البيئية، والتبعات القانونية الناجمة عن هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيّرة على سفن الشحن التجاري الدولي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

25 - راجع Reuters - 2025- و Stewart 2025 للتقييمات اللحظية للوضع الجيوسياسي المتغير في ممر البحر الأحمر، وصياغة توقعات دبلوماسية لخفض التوترات في حركة الشحن، بالتزامن مع الضغوط المضادة المباشرة الناجمة عن إعادة تقييمات السياسة الخارجية الأمريكية.

المستمر والسريع عبر المضيق[26]. ولذلك، فإن الهجمات المتعمدة على السفن في أثناء ممارستها هذه الحقوق تشكل تحدياً مباشراً للبنية القانونية المنظمة للملاحة الدولية. وقد أكد كثير من المحللين القانونيين أن هذه الهجمات ليست مجرد حوادث أمنية منفصلة، بل تمثل تدخلاً مُمنهجاً في الحريات البحرية التي تحميها القوانين الدولية[27]. وتُبرز هذه الأزمة عدداً من القضايا القانونية المعلقة:

- **مأزق "الأغراض الخاصة" مقابل الدوافع السياسية:** كما سبقت الإشارة، يشترط تعريف القرصنة التقليدية، وفقاً للمادة 101 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن تُرتكب الأفعال غير القانونية لـ"أغراض خاصة". وبما أنّ هجمات الحوثيين ذات طابع سياسي واضح، وترتبط بالصراعات الإقليمية الأوسع، فإنها لا تستوفي شروط التعريف التقليدي للقرصنة[28]. لذا يرى عدد من الباحثين أن الأنسب تحليل هذه الهجمات في إطار الإرهاب البحري واتفاقية مكافحة الأعمال غير القانونية الموجّهة ضد سلامة الملاحة البحرية اتفاقية SUA[29]. فقد صُممت هذه الاتفاقية خصيصاً لمعالجة العنف المدفوع سياسياً ضد السفن، مما يسد ثغرة جوهرية في التعريف التقليدي للقرصنة[30].

- **حد "الهجوم المسلح" والدفاع عن النفس:** تُثار مسألة أخرى بشأن مدى إمكانية اعتبار الهجمات على السفن التجارية "هجوماً مسلحاً" يجيز اللجوء إلى تطبيق حق الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[31]. واكتسبت هذه المسألة أهمية خاصة عقب العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بمشاركة دول أخرى، ضد الأصول العسكرية للحوثيين. وعلى الرغم من أن القانون الدولي يربط تقليدياً الدفاع عن النفس بالهجمات التي تستهدف الدول، تكشف الممارسات المعاصرة عن اتجاهٍ متنامٍ نحو قبول اتخاذ تدابير دفاعية في مواجهة هجمات جسيمة تنفذها جماعات مسلحة من غير الدول. ومع ذلك، ما يزال من غير الواضح ما إن كانت الهجمات على سفن تجارية ترفع أعلام دول أخرى، دون وقوع هجمات مباشرة على إقليم دولة بعينها، تستوفي الشروط القانونية اللازمة لممارسة حق الدفاع الجماعي عن النفس[32]. وتشير دراسات حديثة إلى أن الطبيعة الخاصة للتجارة البحرية والطابع متعدد الجنسيات لقطاع الشحن قد يستلزمان تفسيرات أكثر مرونة لمفهوم الدفاع الجماعي في المجال البحري[33].

برزت هذه النقاشات القانونية، بوجه خاص، في سياق العمليات البحرية متعددة الجنسيات، مثل عملية حارس الازدهار وعملية أسبيديس التابعة للاتحاد الأوروبي. ووُصفت كلتا العمليتين بأنهما مهتمان دفاعيتان تهدفان إلى حماية حرية الملاحة والشحن التجاري من الهجمات[34]. وتستند مبرراتهما القانونية عموماً إلى مزيج من الدفاع عن النفس، والدفاع الجماعي عن النفس، وحماية حقوق الملاحة المعترف بها دولياً. وعلاوةً على ذلك، تجسّد القلق الدولي بشأن الأمن البحري في البحر الأحمر في مناقشات مجلس الأمن وقراراته التي تدين الهجمات ضد الشحن التجاري وتؤكد أهمية حماية حرية الملاحة[35].

---

26 - UNCLOS, supra note 5, arts. 37-44

27 - Odeke, supra note 23.

28 - UNCLOS, supra note 5, art. 101

29 - SUA Convention, supra note 16

30 - راجع Klein (2011, pp. 147-152) للاطلاع على تحليل مفصل للمعايير القانونية الدولية، والتحديات القضائية، والنصوص المحددة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بعمليات إنفاذ القانون البحري ومعايير السلامة في أعالي البحار.

31 - راجع United Nations (1945, art. 51.)

32 - راجع Schmitt and Watts (2022.).

33 - راجع De Mello Filho (2025, p. 201.).

34 - راجع Escudero Espinosa (2025, p. 178) لتقييم قانوني بخصوص إطلاق الاتحاد الأوروبي لعملية EUNAVFOR Aspides.

35 - المداولات والتصريحات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بخصوص أمن البحر الأحمر (2024-2025).

وفي الوقت ذاته، أثارت الاستجابات البحرية مخاوف من احتمال اتساع نطاق المقاربة الأمنية في الحوكمة البحرية. ويجادل منتقدو هذا الاتجاه بأنّ العمليات العسكرية المطولة التي تُنفذ دون تفويض صريح من مجلس الأمن قد تفضي تدريجياً إلى إضفاء الشرعية على الاستعمال الفردي للقوة بدعوى حماية التجارة العالمية[36]. وفي المقابل، يرى آخرون أنّ تأمين النقل البحري الدولي يمثّل مصلحة جماعية مشروعة تستدعي اتخاذ إجراءات دفاعية حازمة[37]. ويكشف هذا النقاش عن توتر أوسع في إطار القانون الدولي المعاصر، بين ضرورة حماية حرية الملاحة، والالتزام بمنظومة الأمن الجماعي التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة[38].

في النهاية، تُظهر أزمة البحر الأحمر أنّ الأطر القانونية القائمة لم تُصمم أصلاً لمواجهة تهديدات بحرية هجينة من هذا القبيل. فقد كشف تداخل الفاعلين المسلحين من غير الدول، والهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة بعيدة المدى، ونقاط الاختناق الإستراتيجية الحيوية، والاستجابات البحرية متعددة الجنسيات عن ثغرات مهمة في كلٍّ من قانون البحار وقانون استخدام القوة[39].

ولذلك، فإنّ التحديات القانونية التي تثيرها هجمات الحوثيين لا تقِف عند حدود البحر الأحمر، بل تثير تساؤلات أوسع بشأن مستقبل حوكمة الأمن البحري في عصر يتسم على نحو متزايد بتفكك السلطة، والحروب التكنولوجية، والتنافس الإستراتيجي[40].

# 5 تحديـــات الحوكمة فـي البحـــر الأحمـــر

## 5.1 الضعـــف المؤسســـي والتجزئـــــة

يتمثّل العجز المؤسسي الجوهري في البحر الأحمر في غياب إطار عمل مؤسسي إقليمي شامل ومتكامل يمكن مقارنته بالأطر القائمة في مناطق بحرية أخرى كثيفة الملاحة، مثل بحر البلطيق أو البحر الأبيض المتوسط. وما تزال حوكمة البحر الأحمر متشتتة بين منظمات إقليمية غير مترابطة، وتحالفات أمنية مؤقتة، واتفاقات ثنائية، ومهام بحرية أحادية الجانب. ويعرقل هذا التشظي البنيوي إلى حد بعيد الجهود المنسقة المستندة إلى المعلومات الاستخباراتية لمواجهة التهديدات البحرية العابرة للحدود.

## 5.2 مجلس الدول العربيـــة والإفريقيـــة المطلة على البحر الأحمـــر

أفضت الجهود الرامية إلى مأسسة ملكية الإقليم للقرار إلى إنشاء مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في عام 2020. وقد أنشئ هذا الكيان لتعزيز التعاون بين الدول الساحلية في مجالات الأمن والتجارة والحوكمة البيئية.

ومع ذلك، يواجه المجلس قيوداً كبيرة، من بينها تباين المصالح السياسية للدول الأعضاء، وعدم تكافؤ قدراتها العسكرية، والضغوط الجيوسياسية الخارجية، فضلاً عن غياب آليات تنفيذ فاعلة. ولكي يتحول المجلس إلى آلية فعّالة للحوكمة الإقليمية، يتعيّن على الدول الأعضاء البحث عن سبل لمنح الأمن البحري الجماعي أولوية على الصراعات الجيوسياسية ذات المحصلة الصفرية.

36 - راجع (Glavica and Brulc (2024.
37 - راجع Escudero Espinosa, supra note 30
38 - راجع Glavica and Brulc, supra note 35
39 - راجع De Mello Filho, supra note 32; Klein, supra note 29
40 - راجع Odeke, supra note 23.

## 6 إعادة تقييم النظام القانوني الدولي في البحر الأحمر

يكشف الوضع الأمني المتغير في البحر الأحمر عن توترات بنيوية عميقة داخل النظام القانوني الدولي المعاصر. فقد صُممت الأطر التقليدية لقانون البحار للتعامل مع النزاعات المرتبطة بالملاحة، بالتركيز على الدول والقرصنة التقليدية؛ ولذلك فهي غير مهيأة بما يكفي للتعامل مع الصراعات الهجينة التي تشمل فاعلين مسلحين من غير الدول، وحروباً بالوكالة، وتنافساً محتدماً بين القوى العظمى.

ونتيجةً لهذه التوترات، تبرز خمسة اتجاهات رئيسة، يكشف كلٌّ منها عن مواطن قصور جوهرية في البنية القانونية والإدارية القائمة.

**أ. اتساع نطاق الاستثنائية الأمنية:** تتخذ الدول على نحو متزايد حماية التجارة العالمية ذريعةً لتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق وغير محدودة. ومع أنّ تأمين طرق الشحن يُعد أمراً ضرورياً، فإن تطبيع التدابير الأمنية الاستثنائية يهدد بتقويض القيود البنيوية التي يفرضها نظام ميثاق الأمم المتحدة.

**ب. تآكل آليات الأمن الجماعي:** إن عجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن الحفاظ على نهج متسق وفعّال في التعامل مع الأزمات البحرية يعكس انقساماً بنيوياً أعمق داخل المؤسسات الدولية للحوكمة.

**ج. صعود الحوكمة البحرية التنافسية:** يُظهر البحر الأحمر تحولاً نحو نمط من الحوكمة التنافسية، إذ يتشكّل المجال البحري وفقاً لمقتضيات التنافس الإستراتيجي بدلاً من الأنظمة القانونية التعاونية. ويؤدي التنافس على الوجود البحري ومشاريع البنية التحتية البحرية إلى نشوء دوائر نفوذ مُتجزّئة ومتداخلة.

**د. أهمية وجود أطر قانونية إقليمية:** يتطلب تحقيق الاستقرار المستدام وجود ملكية إقليمية حقيقية وانخراط في صنع القرار. ويقتضي ذلك مواءمة القوانين البحرية المحلية، وتعزيز التعاون بين قوات خفر السواحل، والسعي المشترك لتطوير أنظمة الوعي بالمجال البحري maritime domain awareness، وآليات فعالة لحل النزاعات الإقليمية، ونظم منسقة لحماية البيئة.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

**هـ. التنافس بين القوى العظمى وتفكك الحوكمة البحرية:** يتحول البحر الأحمر على نحو متزايد إلى ساحة للتنافس الإستراتيجي بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية. وفي حين يفترض القانون البحري وجود تعاون ونظام قائم على القواعد، تشير الوقائع الجيوسياسية المعاصرة إلى أن النظام البحري بات يتشكّل على نحو متزايد وفقاً لأجندات أمنية متنافسة ومصالح إستراتيجية متباينة. ويتجلى هذا الاتجاه في إنشاء المنشآت العسكرية الأجنبية على طول سواحل البحر الأحمر. فجيبوتي وحدها تستضيف قواعد عسكرية تديرها الولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان ودول أخرى[41]. ومع أنّ هذا الانتشار يدعم جهود مكافحة القرصنة وحماية الأمن البحري، فإنه يعكس أيضاً تصاعداً في التسلح داخل ممر مائي ذي أهمية إستراتيجية بالغة. وتُعد المنشأة العسكرية الصينية في جيبوتي، على وجه الخصوص، امتداداً حيوياً لإستراتيجيتها البحرية العالمية و "لمبادرة الحزام والطريق" الأوسع نطاقاً[42]. وفي الوقت نفسه، تحافظ الولايات المتحدة على وجود بحري واسع يهدف إلى ضمان حرية الملاحة وتأمين الممرات البحرية الحيوية[43].

وسّعت القوى الإقليمية أيضاً نطاق نفوذها الإستراتيجي، إذ باتت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وإيران، تنظر على نحو متزايد إلى البحر الأحمر بوصفه امتداداً للتنافس الأمني الإقليمي الأوسع[44]. وقد أسهمت الاستثمارات في الموانئ، ومشاريع البنية التحتية، واتفاقات التعاون العسكري، ودعم الفاعلين المحليين، في تحويل المنطقة إلى فضاء جيوسياسي معقد تتداخل فيه دوائر النفوذ.

تُخرج هذه التغييرات تصورات الحوكمة البحرية التقليدية عن نطاقها المعروف. فبدلاً من نظام قانوني موحّد، يُظهر البحر الأحمر سمات الحوكمة التنافسية، إذ تتداخل فيه الأنظمة القانونية في ظل منافسة جيوسياسية محتدمة. ويفضي ذلك إلى نشوء بيئة أمنية مجزّأة، يوظف فيها الفاعلون المتنافسون القانون الدولي بصورة انتقائية، بالتوازي مع مواصلة سعيهم إلى تحقيق أهدافهم الجيوسياسية[45].

من منظور القانون الدولي، يثير تزايد وجود قوى بحرية متعددة أسئلة مهمة تتعلق بحرية الملاحة، وشرعية العمليات الأمنية الأحادية، والعلاقة بين آليات الأمن الجماعي والتنافس الجيوسياسي. ومن ثم، تبيّن حالة البحر الأحمر كيف باتت الحوكمة البحرية المعاصرة تتشكل عبر التفاعل المتنامي بين المعايير القانونية والقوة الجيوسياسية.

## 6.1 الأمن البشـــري والحوكمة القانونيـــة للممرات البحريـــة

كثيراً ما تُركّز المناقشات المتعلقة بالأمن البحري على مصالح الدول، والشحن التجاري، والعمليات البحرية. ومع ذلك، تمتد عواقب انعدام الأمن في البحر الأحمر إلى ما هو أبعد من مسائل الملاحة والتجارة، إذ يخلّف عدم استقرار المنطقة تداعيات وخيمة على الأمن البشري، ويعيق وصول المساعدات إلى المحتاجين، ويعرض الفئات الضعيفة للخطر[46].

يُعدّ البحر الأحمر ممراً حيوياً لنقل الغذاء والوقود والإمدادات الطبية والمساعدات الإنسانية الموجّهة إلى السكان

41 - للاطلاع على مباحثات القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي، يمكن مراجعة (Fowler 2023)، ومجموعة الأزمات الدولية (2024)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2024) عامةً للحصول على تقييمات مستفيضة بشأن عسكرة نقاط الاختناق الساحلية، وتمركز المنشآت البحرية الأجنبية، والأطر الأمنية متعددة الطبقات التي تسعى إلى إدارة التنافسات المتصاعدة بين القوى الكبرى عبر ممر البحر الأحمر.

42 - للوجود العسكري للصين ومبادرة الحزام والطريق، راجع مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (2024)، (Hillman 2020)، و (Lanteigne 2024)

43 - لعمليات البحرية الأمريكية وحرية الملاحة، انظر عموماً معهد البحرية الأمريكية (2025) و Kraska and Pedrozo (2022)، الصفحات 446-421)

44 - راجع (Chatham House (2023)، Verhoeven (2015, Ch. 8)، و (Bianco 2024)

45 - راجع Guilfoyle 2022 و Klein 2011

46 - للاطلاع على الآثار الإنسانية لانعدام الأمن البحري، راجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاستعراض المتعلق بالنقل البحري 2025؛ وبرنامج الأغذية العالمي، واللوجستيات العالمية والوصول الإنساني في الممرات البحرية (2025).

المتضررين من النزاعات في اليمن والسودان والقرن الإفريقي. ولذلك، لا تقتصر آثار الاضطرابات في حركة الملاحة البحرية على المصالح التجارية، بل تمتد أيضاً إلى إيصال المساعدات المنقذة للحياة. فقد تؤدي زيادة تكاليف الشحن، وإعادة توجيه السفن، وارتفاع أقساط التأمين إلى رفع أسعار السلع والخدمات، مما يعمّق انعدام الأمن الغذائي ويفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات الهشة أصلاً[47].

يتجلى التقاطع بين انعدام الأمن البحري والمخاوف الإنسانية بوجه خاص في اليمن[48]، حيث تؤثر القيود المفروضة على الوصول البحري والاضطرابات في طرق الشحن في توافر السلع الأساسية ووصول المساعدات الإنسانية. ويواجه السودان تحديات مماثلة بسبب استمرار القتال، مما يزيد اعتماده على السفن القادمة عبر موانئ البحر الأحمر في نقل الإمدادات والمساعدات[49].

تكشف هذه التطورات عن ضرورة تجاوز التصورات التقليدية للحوكمة البحرية، التي تحصرها في قضايا السيادة وحقوق الملاحة والأمن العسكري. فالمطلوب تبني مفهوم أوسع للحوكمة يدمج الأمن البشري، والتنمية المستدامة، والحماية الإنسانية، ضمن مبادئه الأساسية. ويتوافق هذا التوجه مع التطورات الراهنة في القانون الدولي، ويقرّ بالترابط الوثيق بين الأمن والنمو ورفاه الشعوب[50].

ومن ثمّ، لا يمثّل البحر الأحمر ممراً بحرياً إستـراتيجياً فحسب، بل يُعد أيضاً ممراً إنسانياً تترتب على إدارته آثار بالغة الأهمية على الاستقرار الإقليمي ورفاه البشر.

## 6.2 المخاطـــــر البيئيـــة والمناخيـــــة

يواجه البحر الأحمر أيضاً مخاطر بيئية متزايدة ترتبط بحركة الشحن الكثيفة، ونقل النفط، والبنية التحتية البحرية، والنزاع المسلح. وقد تفضي الحوادث البحرية، والتسربات النفطية، والأضرار التي تلحق بالنظم البيئية الساحلية الحيوية، إلى عواقب تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية. ونظراً إلى الأهمية البيئية لمنظومات الشعاب المرجانية والتنوع البيولوجي البحري في البحر الأحمر، يتعيّن على مبادرات الحوكمة المستقبلية أن تدمج حماية البيئة ضمن إستراتيجيات الأمن البحري الأوسع. وينسجم هذا النهج مع الالتزامات التعاونية الواردة في المادتين 123 و192 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

47 - للتأثيرات في الأمن الغذائي وسلاسل التوريد، راجع FAO وآخرين (2025)، Michel وStick lor (2024) لتحليل موسع لهذه الضغوط العالمية المتداخلة.
48 - لتحليل المشهد القانوني والإنساني المتطور ، راجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA، 2025) و (Schmitt and Watts 2023)
49 - لفهم أعمق للديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، راجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2025) ، و (de Waal 2015)
50 - لأمن الإنسان بوصفه إطاراً قانونياً ومفاهيمياً، راجع Sen (1999) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 1994).

## 6.3 الإطار المقتـــرح للحوكمة البحريـــة الإقليميـــة

**لمعالجة هذه العيوب البنيوية، يقترح هذا المقال إنشاء بنية إقليمية متعددة المستويات، تتكون من خمس ركائز أساسية:**

1. مركز تنسيق الأمن البحري في البحر الأحمر: إنشاء مركز إقليمي مركزي مخصص لتبادل المعلومات الاستخباراتية آنياً، وتعزيز الوعي بالمجال البحري، وتنسيق عمليات الإبلاغ عن الحوادث.
2. مدونة سلوك إقليمية للأمن البحري: وضع مدونة شاملة لمواجهة التهديدات الهجينة والتهديدات النابعة من فاعلين من غير الدول، على أن تُستلهم جزئياً من النجاحات التشغيلية لمدوّنة جيبوتي لقواعد السلوك.
3. آليات مشتركة لخفر السواحل والبحث والإنقاذ (SAR): تطوير أطر تشغيلية تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الدوريات المشتركة المنتظمة، وبناء القدرات، والتشغيل البيني بين الدول الساحلية.
4. آلية لتسوية النزاعات البحرية في البحر الأحمر: إقامة منتدى دبلوماسي وقانوني متخصص لمعالجة المطالبات الحدودية المتداخلة والاحتكاكات الملاحية بنهج استباقي قبل أن تتصاعد إلى نزاعات عسكرية.
5. بروتوكول الأمن البيئي والإنساني: تفعيل آلية قانونية ملزِمة لتنظيم مكافحة التلوث البحري، وكفالة الوصول الإنساني دون قيود، وحماية البنية التحتية البحرية وتحت البحرية الحيوية.

## 7 الخاتمـــــة

يُمثّل البحر الأحمر ممراً مائياً إستراتيجياً وحيوياً يشهد تحولات متسارعة في إطار النظام القانوني والجيوسياسي العالمي الراهن. وقد شهدت الآونة الأخيرة اعتداءات على السفن وتصاعداً في التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية والإقليمية، مما يكشف عن ثغرات جوهرية في أطر الحوكمة التي تدير هذا الممر البحري الحيوي. وبذلك، يتحوّل البحر الأحمر من مسار تجاري تحكمه القواعد إلى فضاء أمني وعسكري مجزّأ، وهو ما يجسّد تحولات جذرية في موازين القوى الدولية.

وعلى الرغم من نجاح العمليات البحرية متعددة الجنسيات في توفير حماية تكتيكية ضرورية للشحن التجاري، فإنها لا تعالج المشكلات البنيوية الجوهرية في الحوكمة، التي تسهم في استمرار عدم الاستقرار الإقليمي. ففي ظل تشرذم المؤسسات، وضعف التنسيق الإقليمي، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، يغدو إرساء نظام بحري مستدام أمراً بالغ الصعوبة.

ومن ثمّ، لم تعُد إعادة التقييم الجوهري للإطار القانوني الدولي الذي يحكم البحر الأحمر خياراً، بل ضرورة ملحّة. وينبغي أن تنتقل ترتيبات الحوكمة المستقبلية نحو نموذج إقليمي استباقي، بعيداً عن الاستجابات العسكرية المتفرقة وردود الفعل الآنية، وذلك عبر تحقيق التوازن بين الأمن البحري والسيادة الإقليمية، وتعزيز الآليات القانونية التعاونية، ودمج الأبعاد الإنسانية والأمنية للأزمة بصورة مباشرة. وعندئذٍ فقط، يمكن للمجتمع الدولي ضمان مستقبل مستقر يمكن التنبؤ به لممر البحر الأحمر.

# فهرس المراجع:


bdulghany, F. (2026, April 5). Iran's closure of the Strait of Hormuz, is it piracy? Fadel Abdulghany Blog. https://fadelabdulghany.net/blog/2026/04/05/irans-/closure-of-the-strait-of-hormuz-is-it-piracy

Ademuni-Odeke. (2025). The Houthi attacks on shipping: Commercial and environmental maritime safety considerations. DEHUKAM Journal of the Sea and .Maritime Law, 8(Special Issue), 1–27

African Union. (2014). 2050 Africa's integrated maritime strategy (2050 AIM strategy). https://au.int/en/documents/20140228/2050-africas-integrated-maritime-strategy-2050-aim-strategy

African Union. (2016). African charter on maritime security, safety and development in Africa (Lomé charter). https://au.int/en/treaties/african-charter-maritime-security-safety-and-development-africa-lome-charter

Ahmad, M. (2020). Maritime piracy operations: Some legal issues. Journal of International Maritime Safety, Environmental Affairs, and Shipping, 4(3), 62–69. https://doi.org/10.1080/25725084.2020.1788200

.Barnett, M. N., & Finnemore, M. (2004). Rules for the world: International organizations in global politics. Cornell University Press

Bianco, C. (2024). Gulf rivalries in the Red Sea. International Affairs, 100(2), 721–740. https://doi.org/10.1093/ia/iiae003

.Biloa, P. D. (2023). The Lomé Charter, between "oceanisation" of human rights and "humanisation" of the ocean. African Human Rights Yearbook, 7(1), 31–51

Brits, P., & Nel, M. (2018). African maritime security and the Lomé Charter: Reality or dream? African Security Review, 27(3–4), 226–244. https://doi.org/10.1080/10246029.2018.1554522

Bueger, C. (2015). From expert communities to epistemic arrangements: Situating expertise in international relations. European Journal of International Relations, .21(1), 1–21

Center for Strategic and International Studies. (2024). China's military base in Djibouti: Strategic implications for the Red Sea (CSIS Briefs). https://www./csis.org

/Chatham House. (2023). The geopolitics of the Red Sea (Research Paper). Royal Institute of International Affairs. https://www.chathamhouse.org

.de Waal, A. (2015). The real politics of the Horn of Africa. Polity Press

De Mello Filho, E. C. (2025). Operations for the protection of foreign-flagged vessels at sea against Houthi attacks: A case of collective self-defence? Journal on the Use of Force and International Law, 12(1–2), 201–223. https://doi.org/10.1080/20531702.2025.2522522

Escudero Espinosa, J. F. (2025). New "defensive maritime security operations" to safeguard freedom of navigation: Operation EUNAVFOR Aspides in the Red Sea. In A. Caligiuri, G. Cataldi, & F. Schneider (Eds.), Les nouveaux défis du droit de la mer / The new challenges of the law of the sea (pp. 178–189). Editoriale .Scientifica

FAO, IFAD, UNICEF, WFP, & WHO. (2025). The State of Food Security and Nutrition in the World 2025: Addressing high food price inflation for food security and nutrition. Food and Agriculture Organization. https://doi.org/10.4060/cd6008en

Fowler, M. W. (2023). Djibouti and the emerging geopolitics of the Red Sea. Journal of Strategic Studies, 47(2), 225–248. https://doi.org/10.1080/01402390.2023.2212345

Glavica, P., & Brulc, L. (2024). The legality of the defensive measures taken by the USA and the UK in response to the Houthi attacks. LeXonomica, 16(1), 67–84. https://doi.org/10.18690/lexonomica.16.1.67-84.2024

.Guilfoyle, D. (2009). Shipping interdiction and the law of the sea. Cambridge University Press

Guilfoyle, D. (2022). Maritime security, law enforcement and the rule of law at sea. In N. Klein (Ed.), Unconventional lawmaking in the law of the sea (pp. 201–223). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oso/9780192865748.003.0010

.Hillman, J. E. (2020). The emperor's new road: China and the project of the century. Yale University Press

Igwela, F. P., & Chiangi, M. A. (2021). Maritime security and development in Africa: An examination of the challenges and prospects of the African Charter on .Maritime Security, Safety and Development 2016 (The Lomé Charter). Uniport Law Review, 5, 117–129

/International Crisis Group. (2024). The Red Sea rivalries and security architecture (Report No. 315). https://www.crisisgroup.org

.Khadduri, M. (1968). Closure of the Suez to Israeli shipping. Law and Contemporary Problems, 33(1), 147–157

Klein, N. (2011). Maritime security and the law of the sea. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199566365.001.0001

.Klein, N. (2015). Maritime security. Oxford Bibliographies in International Law

.Kraska, J., & Pedrozo, R. (2013). International maritime security law. Brill

Kraska, J., & Pedrozo, R. (2022). International maritime security law (2nd ed.). Brill Nijhoff. https://doi.org/10.1163/9789004231721

Lanteigne, M. (2024). China's maritime strategy and the Red Sea. Journal of the Indian Ocean Region, 20(1), 89–106. https://doi.org/10.1080/19480881.2024.2323456

.Love, K. (1969). Suez: The twice-fought war. McGraw-Hill

Maluki, P., & Njoki, F. (2024). Maritime security concerns in the emerging global order: An African view on the Red Sea. Journal of International and Area .(Studies, 31(1

.Michel, D., & Sticklor, R. (Eds.). (2024). The rising tide of maritime security challenges. Stimson Center

.Murphy, M. (2012). Piracy (Maritime Irregular Warfare Studies, Book 5). United States Naval War College, Center on Irregular Warfare and Armed Groups

Nkomadu, O. E. (2024). The impact of the Lomé Charter on combating trafficking in persons at sea: A South African legal perspective. Turf Law Journal, 4, Article 40. https://doi.org/10.62726/tlj.v4.40

.Ostrom, E. (2009). A polycentric approach for coping with climate change (World Bank Policy Research Working Paper No. 5095). The World Bank

/Reuters. (2025, January 16). Maritime sources expect Houthis to halt Red Sea attacks after Gaza deal. Reuters. https://www.reuters.com

Rodriguez-Diaz, E., Alcaide, J. I., & Gracia-Llave, R. (2024). Challenges and security risks in the Red Sea: Impact of Houthi attacks on maritime traffic. Journal .of Marine Science and Engineering, 12(11), 1900

Schmitt, M. N., & Watts, S. (2022). The law of naval warfare and contemporary maritime conflict. International Law Studies, 98, 157–181. https://digital-/commons.usnwc.edu/ils/vol98/iss1/7

.Schmitt, M., & Watts, S. (2023). The law of naval warfare and humanitarian access. International Law Studies, 98, 157–182

.Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford University Press

.Slaughter, A.-M. (2004). A new world order. Princeton University Press

/Stewart, P. (2025, January 22). Trump designates Yemen's Houthis as a 'foreign terrorist organization'. Reuters. https://www.reuters.com

/Stockholm International Peace Research Institute. (2024). Military bases and strategic competition in the Red Sea (SIPRI Report). https://www.sipri.org

United Nations. (1945). Charter of the United Nations and statute of the International Court of Justice. https://www.un.org/en/about-us/un-charter

United Nations. (1994). United Nations convention on the law of the sea (adopted 10 December 1982, entered into force 16 November 1994). 1833 UNTS 3. https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf

.United Nations Development Programme. (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. Oxford University Press

.United Nations Development Programme. (2025). Regional human development report for the Arab states. UNDP

.United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Yemen humanitarian needs and response plan 2025. OCHA

United Nations Security Council. (2008, June 2). Resolution 1816 (2008) [On acts of piracy and armed robbery against vessels in territorial waters and on the high (seas off the coast of Somalia] (S/RES/1816). https://undocs.org/S/RES/1816(2008

United Nations Security Council. (2008, December 16). Resolution 1851 (2008) [On international cooperation to fight piracy and armed robbery at sea off the coast (of Somalia] (S/RES/1851). https://undocs.org/S/RES/1851(2008

/United States Naval Institute. (2025). Red Sea security and freedom of navigation operations (USNI Special Report). https://www.usni.org

Verhoeven, H. (2015). Water, civilization and power in Sudan: The political economy of military-Islamist state-building. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9781316104712

# تعزيز أمن التجارة في البحر الأحمر والقرن الإفريقي:
# إسهام القدرات الاستباقية

بابكر إلياس عثمان

## مقدمة: الاستشراف الاستراتيجي

تفاقمت تحديات تأمين طرق التجارة في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر مع تزايد الانخراط الجيوسياسي للفاعلين الإقليميين والدوليين. وتشهد المنطقة تدهوراً أمنياً متسارعاً، وتوسعاً في بناء القواعد العسكرية، ونفوذاً سياسياً مدعوماً بتدفقات «المال الساخن» التي تشكل التحالفات والتحالفات المضادة. وقد عكّرت هذه الديناميكيات الأنظمة الإقليمية القائمة والرؤى المتنافسة التي تدفع بها دول ذات نفوذ مثل المملكة العربية السعودية وإثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة (Verhoeven, 2018).

وفي ظل تطور المشهد الأمني وتشابك الاعتبارات الجغرافية والجيوسياسية، طرأت الحاجة إلى تحليل متعمق لفهم كيفية تأثير العوامل المتقلبة على طرق التجارة. ولذلك يلجأ صناع القرار على نحو متزايد إلى الاستشراف الإستراتيجي، مستفيدين من ممارسات هذا المنهج المعمول بها في الشركات، لتفسير نظام أضحى تدرجاً هو المعيار الجديد السائد في بيئة جيوسياسية حساسة (Rohrbeck & Kum, 2018). والسؤال الجوهري هنا هو: كيف يمكن استباق التطورات والاستعداد لها بما يضمن أمن طرق التجارة في البحر الأحمر؟

يتيح الاستشراف الإستراتيجي توقع سيناريوهات متعددة للمستقبل بشكل استباقي، والتخطيط لفترات عدم اليقين، و تأمين حرية الملاحة، وذلك عبر الاستعداد المسبق للمخاطر الجيوسياسية (Rohrbeck & Kum, 2018). ويعرّف روهر بيك وكوم الاستشراف بأنه عملية منهجية تتوقع التحديات المستقبلية وتستعد لها عبر تقييم احتمالات وقوع أحداث خطيرة باعتماد منهجيات معترف بها مثل استكشاف الآفاق horizon scanning و تخطيط السيناريوهات (Rohrbeck & Kum, 2018).

ومن المهم أيضًا تبني هذا المنهج ضمن آليات عمل المؤسسات. ويجادل يوتيرسونكي ومونرو بأن وزارات الشؤون الخارجية ينبغي أن تجعل هذه العملية المنهجية الإستراتيجية ركيزةً أساسيةً في عملها، عبر دمجها في جميع هياكل الحوكمة. كما يشددان على ضرورة تعزيز القدرات التنظيمية والقدرات الخاصة بالموارد البشرية وجعل الاستشراف الإستراتيجي جزءًا لا يتجزأ من عمليتي صنع السياسات وتنفيذها، لا مجرد ممارسة عارضة. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تخطيط أكثر كفاءةً وشفافيةً وشموليةً، بما ينسجم مع الأهداف الأوسع للحوكمة (Jüter-sonke & Munro, 2024, pp. 4–6).

---

د بابكر إلياس عثمان : ممارس وباحث في الاقتصاد والتمويل الدوليين، مع تركيز خاص على سياسات الدفاع الاقتصادي و الحوكمة في القرن الأفريقي.

## استعـــــراض الأدبيـــــات

يقيم يوتيرسونكي ومونرو الصلة بين الحوكمة الاستباقية والقدرة المؤسسية على الصمود تحت ضغط البيئات السياسية المتقلبة. ويوضحان كيف يُسهم الاستشراف في توطيد استقرار و اتساق السياسات، رغم التغييرات التي تحدث في هيئات الموظفين و التعاقب الدوري في الإدارات السياسية. كما تتيح هذه الحوكمة قدراً أكبر من المرونة وتكييف التكتيكات والاستراتيجيات في ضوء ما يستجد من معلومات وسيناريوهات (Jütersonke & Munro, 2024).

يمكن أن يطبّق تعزيز قدرات الحوكمة الاستباقية داخل مجتمع التجارة ذلك الإطار الذي قدمه جريم (Grim, 2009). ويركّز هذا النموذج، الذي يُطلق عليه نموذج النضج الاستشرافي، على معايير (باراميترات) المنظمة وقدرات الموارد البشرية والعقليات. ويجب على مجتمع التجارة أن يفهم أين يقف في الوقت الحالي، وأن يعترف بممارساته الاستشرافية الحالية، إن وجدت، بغية وضع استراتيجيات لدمج هذا النهج الحيوي في عملياته من أجل كفالة الحوكمة الاستباقية الكاملة والتخطيط الاستراتيجي للأمن البحري (Grim, 2009).

تُظهر بعض التجارب الفعلية من قطاع الشحن نجاعة التخطيط الاستباقي. ومن أبرزها تجربة شركة "ميرسك" التي ترصد بدقة التطورات في البحر الأحمر معتمدةً على التقنيات المتقدمة والتحليل الآني للبيانات والتنبؤ المدعوم بالذكاء الاصطناعي للاستشراف المبكر للمخاطر والمشكلات، وتغيير مسارات السفن عند الحاجة، وتعزيز السلامة، مما يسهم في الحد من اضطرابات طرق التجارة. كما تمثّل الإمارات العربية المتحدة، عبر شركة موانئ دبي العالمية، مثالاً آخر على أهمية التخطيط الاستباقي للدول والشركات في دعم تموضعها الإقليمي على المدى الطويل. فقد أولت الإمارات العربية المتحدة موانئ البحر الأحمر أهمية إستراتيجية متعاظمة، وسعت إلى ترسيخ حضورها التجاري والعسكري عبر تطوير البنية التحتية وإنشاء قواعد عسكرية. كما تستثمر شركة موانئ دبي العالمية في التجارة وتقدم دعماً لدول مثل إثيوبيا، مما يؤكد رغبتها في تشكيل مستقبل طرق التجارة والتحالفات الإقليمية (Styan, 2018, pp. 5-6).

وتكشف هذه الأمثلة أن الاستشراف الإستراتيجي في قطاع الاقتصاد البحري يتعدى ضمان الاستعداد الأمني إلى التنافس للهيمنة على البنية التحتية التجارية، وبسط النفوذ، وإعادة تشكيل التحالفات على المدى الطويل.

## دمـــج القـــدرات الاستباقيـــــة

يجب معالجة أهمية دمج الحوكمة الاستباقية، والسلطة، والتوقّعات الأمنية security projection، والديناميكيات الجيوسياسية في الأمن البحري في البحر الأحمر، نظراً إلى مستوى التحديات الأمنية والجيوسياسية الناشئة والفرص الاقتصادية في المنطقة. والموقع الجيواستراتيجي للبحر الأحمر يُعرضه للمنافسة الجيوسياسية من القوى الإقليمية والدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية، كما أن ديناميكيات السلطة تضخّم التعقيدات الأمنية وتتطلّب من السلطات الحكومية والشركات توقع تشكّل التحالفات والاستراتيجيات(Germond, 2015, p. 141).

تتيح الحوكمة الاستباقية الرصد المبكر للمخاطر والفرص، وتقييمها وقياسها كمياً. كما تدعم رسم خطط الاستجابة، وبناء السيناريوهات، وتطوير تدابير إدارة المخاطر بما يحد من التصعيد. تدمج مجتمعات الأعمال والتجارة الاستشراف الإستراتيجي ضمن الديناميكيات الجيوسياسية، وتنخرط في تعاون استباقي مع الحكومات والمنظمات الإقليمية، لتعزيز بناء القدرات وتفعيل الحوار المنظم بما يخدم مجتمع التجارة بمفهومه الأوسع (Germond, 2015, p. 142).

علاوةً على ذلك، ومع نمو التجارة والتوسع في بناء الموانئ والمناطق الاقتصادية، تزداد الحاجة إلى الاستشراف الاستراتيجي المرتبط بالتخطيط الجيوسياسي، إذ تتيح الحوكمة الاستباقية للأطراف التجارية والحكومات صياغة الخطط والتفاوض على

أطر التعاون الأمني للحد من التهديدات (Germond, 2015, p. 139). ومن شأن بناء سيناريوهات مستقبلية متعددة أن يمكّن الأطراف كافة من الاستعداد لاعتماد مسارات شحن جديدة، ومواجهة المخاطر المحتملة، والتهيؤ للتحولات التجارية، مما يعزز قدرتهم على الاستجابة الفاعلة (Demneh et al., 2023, p. 11).

تسهم أساليب الاستشراف الإستراتيجي في التخطيط للمستقبل والاستعداد له، إذ يرى كولز أنه منهج للتفكير في التحولات المحتملة، بما يُمكّن من اقتناص الفرص وتلافي التحديات والتهديدات الناشئة. ويتيح هذا النهج في التفكير توقع مجموعة متنوعة من السيناريوهات المحتملة، وصياغة خطط لتحقيق الأهداف، واستكشاف ما قد يحمله المستقبل على المدى القصير والمتوسط والطويل (Cuhls, 2019, p. 4).

يُعرّف لوبيل وموريسون الحوكمة الاستباقية بأنها دمج الاستشراف في عمليات اتخاذ القرار، بما يعزز المرونة والقدرة على التكيف عبر رصد الاتجاهات والابتكارات الناشئة التي تؤثر في السياسات العامة ومنظومة الحكم (Lubell & Morrison, 2021). ومن جانبه يعرّف وودز "استكشاف الآفاق" بأنه فحص منهجي للتهديدات المحتملة والفرص والتطورات المستقبلية المتوقعة، بما يتجاوز الإدارة التقليدية للمخاطر عبر تمكين القادة من بناء السيناريوهات وجمع المعلومات من مصادر متعددة، وتقييم الاتجاهات والمخاطر، ومن ثم اعتماد استراتيجيات قائمة على البيانات. وتتيح عملية "استكشاف الآفاق" فحص الافتراضات المسبقة ومنح الأولوية للمخاطر والفرص التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً في المؤسسة (Woods, 2023).

## الحوكمة الاستباقية في مجال أمن التجارة

تُفعّل مجتمعات التجارة الاستشراف الاستراتيجي من أجل تعزيز أمن طرق التجارة في البحر الأحمر عبر تبني نهج استشرافي ضمن أنظمتها القائمة. وتشير أبحاث ايملي مونرو بشأن التخطيط للسلام إلى جملة من الخطوات التي يمكن للمؤسسات تبنيها، وفي مقدمتها توظيف التوقعات المستقبلية بانتظام في عمليات صنع القرار. وتشدد مونرو على ضرورة أن تكون هذه التنبؤات جزءًا أصيلاً من آليات عمل المؤسسة، لا مجرد إجراء إضافي (Munro, 2023). ولتحقيق هذه الغاية، يتعين عليها التركيز على العوامل المؤثرة في أمن البحر الأحمر، وإشراك صناع القرار، بما يكفل تحويل الرؤى المستقبلية إلى إجراءات عملية.

وتؤكد مونرو أهمية التعاون وتبادل المعلومات والأفكار، إذ يسهم تبادل الأفراد والدول للمعلومات وتلاقح الرؤى في تعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل. وتكتسب الموانئ والممرات المائية في البحر الأحمر أهمية إستراتيجية بالغة، إذ تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي عبر قناة السويس ومضيق باب المندب. وفي ظل اعتماد التجارة العالمية على النقل البحري بنسبة تناهز 80%، ومرور عدد كبير من السفن بين آسيا وأوروبا عبر البحر الأحمر، فإن أيّ اضطراب جيوسياسي في هذه المنطقة قد يخلف تداعيات وخيمة على الأسواق العالمية (Luigi & Cyril, 2021).

وقد تصاعد الاهتمام بتطوير المراكز الاقتصادية واللوجستية مدفوعاً بالمنافسة الجيوسياسية، إذ تسعى الدول الساحلية، كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى إنشاء موانئ كبرى ومناطق اقتصادية في غرب شبه الجزيرة العربية، بما يضمن تأمين سلاسل إمداد الغذاء وبسط النفوذ الجيواقتصادي على إفريقيا عبر السيطرة على البنية التحتية التجارية الحيوية.

وبالتوازي، تمتد التهديدات الأمنية إلى المجال الرقمي وتتفاقم هشاشة الأمن السيبراني في منطقة البحر الأحمر، لا سيما مع تنامي الاعتماد على الابتكارات في قطاعات الشحن والملاحة وتبني الممارسات الحديثة في التجارة. ومع تعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة، تتصاعد المخاطر السيبرانية، في وقت ما تزال فيه اللوائح والأطر المنظمة للأمن السيبراني غير كافية. ولذلك، تحتاج الأطراف المعنية إلى

عمليات استباقية تعاونية ومبادرات مشتركة، مثل المنصات الإقليمية للاستشراف وآليات الرصد والتقييم المنسق للأمن السيبراني، بما يكفل تعزيز حوكمة المخاطر السيبرانية عبر شبكات البنية التحتية التجارية.

وعموماً، ترتكز الحوكمة الاستباقية في سياق أمن التجارة على مقاربة متكاملة، تشمل: رصد المخاطر الجيوسياسية والتشغيلية وتوقعها، وإدماج الرؤى الاستشرافية في العمليات اليومية وصنع القرار، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية للحد من حالة عدم اليقين وضمان استمرار الأعمال حتى في خضم الاضطرابات.

## عملية التطوير

يناقش بيريزنوي عمليات تطوير الاستشراف و إدماجه في سياق الشركات متعددة الجنسيات. ويصف هذه العمليات بأنها أداة للتوقع الإستراتيجي، وتعزيز قدرات استكشاف الآفاق (Bereznoy 2017). وتتمثل مساهمته الجوهرية في منطق التصميم المؤسسي، إذ يرى أن نجاح هذا التدخل يستلزم ثقافة مؤسسية وهيكلاً يتيحان مشاركة واسعة بدلاً من الانكفاء على دائرة تحليلية مغلقة.

ويقتضي ذلك تنظيم ورش عمل مشتركة، وتكوين فِرَق معنية باستمرارية الأعمال، وبناء القدرات، وفتح قنوات اتصال وتبادل المعلومات بين الموظفين، والمديرين التنفيذيين، والأطراف الفاعلة في البحر الأحمر ويشمل ذلك أصحاب المصلحة، والوكالات الأمنية، والسلطات الحكومية، والجمعيات الصناعية، بما يضمن إدماج الرؤى الاستشرافية في خطط وإجراءات تنفيذية (Bereznoy, 2017).

على الرغم من محدودية الممارسات القائمة في مجتمع التجارة، يمكن تنظيم الاستشراف وتطويره بناءً على الأسس القياسية الثلاثة ذات الصلة التي طرحتها مونرو. وتوفر هذه الركائز إطاراً متسلسلاً لبناء قدرات الحوكمة الاستباقية.

## الأساس الأول:

## العقليـــــــة

يجري مجتمع التجارة استكشافاً للأفق الجيوسياسي، ويبني قواعد بيانات للاتجاهات الإقليمية تستند إلى مؤشـــرات قويـــة، وذلك بهدف ربط الماضي والحاضر والمستقبل، لتفسير كيفية تشكل التهديدات والفرص المرتبطة بأمن التجارة في البحر الأحمر. كما تتيح هذه العقلية أيضاً استشراف النتائج المستقبلية وتشكيلها انطلاقاً من الحاضر، بما يضمن التوجه نحو المستقبل المنشود مدعومًا بالتعلم القائم على المؤشرات.

## الأساس الثاني:

## تطبيـــق عمليـــات الاستشـــراف وأساليـــــبه

ينبغـــي ألا يقتصـــر بناء السيناريوهـــات والأساليب المرتبطـــة به علـــى الأكاديميـــن أو المستشارين الخارجيين، وأن تتسع لتشمل أصحـــاب المصلحـــة، فتشارك فرق متعددة التخصصات في صياغة السيناريوهات الافتراضية، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة، وتطوير القدرات التعاونية. وتُعد المهارات البشريـــة، والقـــدرات المؤسسيـــة، والموارد المالية عوامل حاسمة في تيسير هذه الأساليب، وبناء الثقة المتبادلة، وتشارك الرؤى، وتحقيق نتائج أمنية أفضل.

## الأساس الثالث:

## السيـــاق الجيوسياســـي الراهن وسيـــناريوهـــات التنميـــــة

يستلزم بناء السيناريوهات في بيئة مضطربة وسريعة التغير كالبحر الأحمر قيادة فاعلة، واستيعاباً دقيقاً لأهمية التوقيت، وتواصلاً شاملاً، وحشداً للموارد لتحقيق نتائج أمنية أفضل. وتربط مونرو (2023) هذه الركائز بجملة من الخطوات لتعزيز الأمن في طرق التجارة. وتشمل: تنظيـم الفاعلين المحليين و الإقليميـــن والدوليـــن وتصنيـــفهم؛ وضمان تحويل التحليل الاستشرافي إلى ممارسة مؤسسية منتظمة؛ وإدماج مخرجات الاستشراف في الهياكل والعمليات التجارية القائمة؛ وتعزيز التنسيق بين الأطراف الفاعلة في البحر الأحمر (Munro, 2023).

## التحليـــل النقـــــدي

الغرض من هذه الورقة الإسهام في تعزيز أمن طرق التجارة في منطقتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي عبر تقييم القدرات الاستباقية وربط الاستشراف الإستراتيجي بالحوكمة الاستباقية في مجتمع التجارة. ويتضمن ذلك التوصية بإنشاء هياكل مؤسسية، مثل اللجان أو الوحدات المعنية بهذه العملية المنهجية، إلـــى جانـــب بناء ثقافة الاستشـــراف باعتماد الركائز الثلاث: العقليـــة، والموارد الماليـــة، والتقدم التقني. ويتيح دمج هذه القدرات للجهات الفاعلة في مجتمع التجارة توقع الفرص واغتنامها والحد من المخاطر الجيوسياسية المحتملة (Demneh et al., 2023).

وثمة معادلة أساسية ينبغي أن تحققها الحوكمة الاستباقية، وهي الموازنة بين التخطيط للمستقبل والمرونة اللازمة للاستجابة للتطورات غير المتوقعة، إذ أن الاعتماد المفـرط علـــى خطـــطٍ معدة مسبقاً لمواجهة سيناريوهات محتملة، قد يفضي إلى حالة من الجمود. في حين يحدّ ضعف التكامل المؤسسي، في المقابل، من فاعلية الاستشراف الإستراتيجي.

ويُعدّ وضع وحدات الاستشراف بالقرب من مراكز صنع القرار في المؤسسات التجارية أمراً بالغ الأهمية، إذ ييسّر التواصل، ويضمن اتساق المخرجات مع العمليات التشغيلية، فضلاً عن تسريع وتيرة صنع، والاستجابة الفاعلة للتحديات الجيوسياسية. كما يُسهم هذا القرب فـــي الحـــد من احتكار المعلومات وتقييد المشاركة الحوار -وهي ممارسات من شأنها أن تحجب الآراء المغايرة أو تعزل الأطراف المعنية-

مما يُعزز الثقة، ويزيد فاعلية الخطط الأمنية المشتركة ووضوحها (Boston, 2016, p. 419).

كما يمثّل التعاون بين مجتمع التجارة وأصحاب المصلحة الآخرين في البحر الأحمر ركيزة أساسية لمجابهة المخاطر الجيوسياسية. وفي هذا الصدد، يؤكد كيوسا تفوق النهج متعدد الأطراف على الأنظمة التقليدية الصارمة. وتعتمد فاعلية الاستشراف الإستراتيجي في الشركات، كما يتجلى في تجربة شركة شل، على التنسيق المرن والقدرة على الاستفادة من أشكال الدعم والتعاون الدولي (Kuosa, 2014, p. 70). وفي سياق البحر الأحمر، يُعد دمج الأجهزة العسكرية والاستخباراتية في عمليات الاستشراف ضرورياً عند التخطيط لبناء قدرات الاستجابة لمظاهر العداء وتفكيك النوايا والدوافع لدى الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ويعني ذلك أن المنتجات الاستشرافية ينبغي أن تخدم الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتضمن التخطيط الدفاعي والأمني بعيد المدى أسئلة استباقية، مثل جدوى مشاركة القوات في عمليات بناء السلام، وتحديد الدول الداعمة لتلك المهام. وبناءً على هذه المقاربة، ينبغي أن تدمج رؤية القيادة العليا جميع العناصر؛ لضمان منتجات استشرافية صالحة للسياسيين وتخطيط عملهم على المستوى الوزاري، وهذا يؤكد أهمية التعاون حيث يمكنه إثراء عملية صنع السياسات البديلة ومعالجة التهديدات بشكل أكثر فعالية. (Kuosa, 2014, p. 58-59) . وعلى مستوى مجتمع التجارة، يُسهم هذا النوع من التعاون الاستشرافي في دعم التقييم الشامل للمخاطر الجيوسياسية، وبناء سيناريـــو مستنيـــر لإعادة توجيه طرق التجارة، وتعزيز الوعي بالأحداث الجيوسياسية من أجل اتخاذ قرارات أفضل (Kuosa, 2014, p. 70).

وعلاوة على ذلك، تعزز الابتكارات التقنية جهود إنتاج المعرفة الاستباقية. يجادل ناسيمنتو وزملاؤه بأن الاستشراف والتقنيات الناشئة يسهمان في تجاوز حالات عدم اليقين وإدارة المخاطر، بالاستناد إلى التقدم التقني المطرد وعمليات الاستشراف التحويلي. ويمكن أن تساعد تقنيات الأمن البحري الناشئة، على اختلاف مستويات نضجها، الأطراف المعنية في مواجهة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية، وتساهم في تعزيز الأمن في اقتصاد البحر الأحمر (Nascimento et al., 2020).

ومع ذلك، فإن التقنية وحدها لا تكفي لتحقيق الحوكمة الاستباقية، إذ يحتاج مجتمع التجارة إلى موظفين يتمتعون بمستويات عالية من المهارات التحليلية والتكنولوجية من أجل توقّع المخاطر الجيوسياسية بشكل فعّال. ويسهم تطوير المهارات وبناء القدرات في تطوير الاستشراف الإستراتيجي وتعزيز فاعلية الحوكمة الاستباقية عبر تمكين صناعة القرارات وتنفيذها استنادًا إلى البيانات. ويدعم ذلك ترسيخ الثقافة المؤسسية وتعزيز المرونة لدى الأطراف المعنية في مواجهة السيناريوهات الجيوسياسية سريعة التغير (Jütersonke & Munro, 2024). وعلاوةً على ذلك، تعتمد أطر الحوكمة الاستباقية التي تتسم بالشرعية والقابلية للمساءلة على كفاءة الموظفين وقدرة المؤسسات على التعلم المستمر (Slaughter & Hines, 2020, p. 249; Jütersonke & Munro, 2024).

وتُعد القيادة شرطاً تمكينياً جوهرياً آخر. ويجادل بيرك بأن القادة الذين يتمتعون ببصيرة نافذة يملكون القدرة على تشكيل المستقبل عبر التعلم المستمر وتهيئة فرص التطوير لتعزيز الكفاءات متعددة المهارات. كما يدعم الالتزام القيادي التدريب التوجيه، مما يرسخ قيم المرونة والاستعداد ضمن ثقافة المؤسسة. وفي هذا السياق، يركّز إطار عمل بيرك على دور القيادة في تأسيس منصات التواصل وتوسيع الخيارات، بما يمكّن الأطراف المعنية من إعادة صياغة الهوية المؤسسية وتطوير عمليات الأمان وتحديث الهياكل التنظيمية، لتحقيق النتائج المستقبلية المنشودة (Burke، بدون تاريخ). ويمكن تعزيز مأسسة هذا التوجه عبر وحدات أو أقسام مخصصة، على غرار بعض أنظمة الاستشراف في الخدمة العامة (Choo & Fergnani, 2021). وفي نهاية المطاف، يربط القادة بين الاستشراف الإستراتيجي وآليات الحوكمة التي تعزز المرونة والقدرة على التكيف

في مواجهة التقلبات (Jütersonke & Munro, 2024).

يفرض تعقّد البيئة الجيوسياسية في البحر الأحمر وتسارع وتيرة تحولاتها، فضلاً عن تفاوت الوصول إلى البيانات، قيوداً على تطوير القدرات الاستباقية. ومع ذلك، لا تلغي هذه القيود ضرورة تعزيز قدرات الحوكمة الاستباقية. ويظل التعاون والتبادل المستمر للرؤى بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ومجتمع التجارة السبيل الرئيس إلى تجاوز العقبات وتعميق فهم ديناميكيات أمن طرق التجارة. وينبغي أن تركز الأبحاث المستقبلية على دراسة أثر المنافسات الجيوسياسية والتحالفات الإستراتيجية في التجارة والتعاون الأمني، لا سيّما تلك المرتبطة بسياسات الموانئ في القرن الإفريقي. ومع تصاعد الحضور العسكري وتنامي استثمارات القوى الإقليمية، مثل الديناميكيات المرتبطة بالموانئ تبرز فجوة معرفية جوهرية تتعلق بمدى ارتباط التنافس على الموانئ، بما في ذلك البنية التحتية للحاويات والبضائع، بأنماط الصراع الإستراتيجي الأوسع، مثل تداعيات الحروب وتمزق التحالفات في إريتريا وإثيوبيا والصومال. وفي هذا السياق، يثير ستاين (2018) أسئلة مهمة بشأن العلاقة بين الاستثمار في الموانئ التجارية وقرارات إنشاء القواعد العسكرية، بما يفتح المجال لمزيد من البحث في كيفية تحول المصالح الجيوستراتيجية إلى تموضع عسكري وترتيبات أمنية على الأرض (Styan, 2018).

## خاتمـــــــة

تُعدّ طرق التجارة في البحر الأحمر والقرن الإفريقي ذات أهمية إستراتيجية بالغة، غير أنها معرضة لمخاطر جمّة نتيجة التطورات الجيوسياسية المستمرة. ولذا، تحتاج الجهات الفاعلة في مجتمع التجارة إلى استشرف الديناميكيات الجيوسياسية والأمنية وتقييم آثارها في مسارات الملاحة واستمرار الأعمال والسلامة البحرية. فالاستعداد يُسهم في تعزيز أمن التجارة واستمرارها، حتى في ظل الظروف المضطربة.

وعبر دمج الاستشـــراف الإستراتيجـــي فـــي العمل المؤسسي، تستطيع الجهات الفاعلة في مجتمع التجارة تطوير خططها للاستجابة للتحديات التشغيلية وصون الأمن والمصالح الاقتصادية (Bereznoy, 2017). وفي هذا السياق، تدعم الحوكمة الاستباقية التطور المستمر للقدرات، عبر تعزيز الأمن المادي، وحوكمة المخاطر السيبرانية، وحماية البنية التحتية البحرية، بما يضمن الاستجابة الفاعلة للتطورات المفاجئة، ويرفـــع مســـتوى أمن طـــرق التجـــارة وموثوقيـــــتها.

في الختام، يعتمد تعزيز أمن التجارة في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي اعتماداً أساسياً على تعزيز القدرات الاستباقية وتضافر جهود أصحاب المصلحة. فمن خلال تبني الاستشراف الإستراتيجي، وبناء القدرات، وتوظيف التقنيات الحديثة، والاعتماد على قيادة كفؤة، تستطيع المؤسسات معالجة التحديات قبل تفاقمها. ويُسهم هذا النهج في التفكير والاستعداد في تعزيز أمن التجارة واستقرارها في منطقة البحر الأحمر.

## المراجع:


Bereznoy, A. (2017, March 28). Corporate Foresight in Multinational Business Strategies. National Research University – Higher School of Economics, 11(1), 9-22. https://doi.org/10.17323/2500-2597.2017.1.9.22

Boston, J. (2016, November 1). Designing and Embedding a Strategic Foresight Capability. Emerald Publishing Limited, 379–422. https://doi.org/10.1108/s2053-769720160000025013

.Burke, R. (n.d.). Anticipatory action learning, leadership, strategy, and foresight: Creating a successful future while enhancing results today

Choo, E., & Fergnani, A. (2021, October 18). The adoption and institutionalization of governmental foresight practices in Singapore. Emerald Publishing Limited, 24(1), 19–36. https://doi.org/10.1108/fs-10-2020-0103

Cuhls, K. (2019, November 24). Horizon Scanning in Foresight – Why Horizon Scanning is only a part of the game. Wiley, 2(1). https://doi.org/10.1002/ffo2.23

Demneh, M. T., Zackery, A., & Nouraei, A. (2023, April 24). Using corporate foresight to enhance strategic management practices. Springer Nature, 11(1). https://doi.org/10.1186/s40309-023-00217-x

.Germond, B. (2015, April 1). The geopolitical dimension of maritime security. Elsevier BV, 54, 137–142

.Grim, T. (2009). Foresight Maturity Model (FMM): Achieving best practices in the foresight field. Journal of Futures Studies, 13(4), 69–80

Jütersonke, O., & Munro, E. (2024). Developing anticipatory governance capacities in ministries of foreign affairs (GCSP Strategic Security Analysis No. 29). Geneva .Centre for Security Policy

Kuosa, T. (2014). Towards Strategic Intelligence: Foresight, Intelligence, and Policy-Making. https://urn.kb.se/resolve?urn=urn:nbn:se:fhs:diva-8131

Luigi, N., & Cyril, W. (2021). The Red Sea link. Geo-economic projections, shifting alliances, and the threats to maritime trade flows. Research Project Report .Regional Security Initiative Issue 2021/12

Morrison, T. H., Bodin, Ö., Cumming, G. S., Lubell, M., Seppelt, R., Seppelt, T., & Weible, C. M. (2023, January 23). Building blocks of polycentric governance. https://doi.org/10.1111/psj.12492

.Munro, E. (2023, April 1). Instruments for Sustaining Peace: The Contribution of Strategic Foresight

.Munro, E., & Knappe, T. (2024, February 19). Strategic Foresight for Peace and Security

Nascimento, L. D. S., Reichert, F. M., Janissek-Muniz, R., & Zawislak, P. A. (2020, November 10). Dynamic interactions among knowledge management, strategic foresight and emerging technologies. Emerald Publishing Limited, 25(2), 275–297. https://doi.org/10.1108/jkm-01-2020-0044

.Styan, D. (2018, July 18). The politics of ports in the Horn: War, peace and Red Sea rivalries

Verhoeven, H. (2018, June 12). The Gulf and the Horn: Changing Geographies of Security Interdependence and Competing Visions of Regional Order. Taylor & Francis, 20(3), 333–357. https://doi.org/10.1080/13698249.2018.1483125

.Woods, R. B. (2023). Beyond Traditional Risk Management: Integrating Horizon Scanning and Strategic Risk Prioritization. 2022 Editorial Board, 209

تصوير: عصام عبد الحفيظ

# السـودان والاتحـاد الإفريقـي وأمـن البحـر الأحمـر: لماذا تتـزايـد أهميـة الأمن البحـري؟

أميـمة قطبـي

عمل الاتحاد الإفريقي على وضع إطار سياسة بحرية ذات معنى بهدف مخاطبة مسألة أمن البحر الأحمر على نحو مباشر، مع أن ذلك الإطار لَمْ يَرْقَ بعد إلى نظام إقليمي متكامل من الناحية العملية. فمن خلال إستراتيجية إفريقيا المتكاملة للملاحة البحرية لعام 2050، والميثاق الإفريقي للأمن والسلامة والتنمية في البحر (ميثاق لومي)، ومنظومة السلم والأمن الإفريقية (APSA)، أرسى الاتحاد الإفريقي ركائز معيارية للحوكمة البحرية، والملكية الإفريقية، والتعاون في مجالي الأمن والتنمية (African Union, 2012, 2016; African Union Peace and Security Department, n.d). ومع ذلك، يبقى هذا الإطار مجزءاً، ويعاني نقصاً في الموارد وبطئاً في التنفيذ، مما يُبقي الفجوة مستمرة بين الطموحات السياسية والقدرات التشغيلية. وتترتب على هذه الفجوة آثار، خاصةً على السودان، الذي تمثل سواحله وموانئه ركائز أساسية للسيادة والتجارة وعمليات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب.

أميـمة قطبـي: خبيـرة فـي السـلام والأمـن

في ممر البحر الأحمر، لا يتشكّل الأمن البحري بفعل القرصنة والتهريب والاتجار فحسب، بل يتأثر أيضاً بالتنافس على الموانئ، والتمركز العسكري، والحضور المتنامي للقوى الخارجية. ومن ثمّ، لا يجوز اختزال البحر الأحمر في كونه ممراً لحركة الشحن؛ إذ يمثّل فضاءً جيوسياسياً وأمنياً شديد التنازع، تتفاعل فيه هشاشة الدول الساحلية والمنافسة الأجنبية، ويُعزز كلٌّ منهما الآخر (ISS Africa, 2019; SIPRI, 2019). كما أنّ الاعتراف الدبلوماسي الإسرائيلي بجمهورية أرض الصومال يمنح اسرائيل موطئ قدم ونفاذاً إلى معلومات بحرية وسياسية بالغة الأهمية. ومع ذلك، لم يتخذ الاتحاد الإفريقي أيّ إجراءٍ عمليّ يتجاوز حدود الإدانة.

من منظور الاتحاد الإفريقي، تترتب على هذه البيئة تبعات قارية واضحة، لا سيّما في جانبيْ السلم والأمن. وتنظر إستراتيجيته البحرية إلى بحار إفريقيا ومحيطاتها باعتبارها أصولاً إستراتيجية تستلزم إدارتها في إطار التعاون، وصون السيادة، والتنمية المستدامة (African Union, 2012). ويعزز ميثاق لومي هذا التوجّه عبر ربط الأمن البحري بالسلام والأمن والتنمية والتعاون القانوني بين الدول الإفريقية (African Union, 2016). وتُظهر هذه الأدوات مجتمعةً أن الاتحاد الإفريقي يُدرك انعدام الأمن البحري بوصفه تحدياً بنيوياً لا مجرد مشكلة بحرية محدودة. كما تضع هذه الأدوات أساساً لمواجهة التهريب، والتدهور البيئي، والتنافس المتصاعد على الموانئ والبنية التحتية الساحلية.

ومع ذلك، يتجاوز الإطار البحري للاتحاد الإفريقي نطاق البحر الأحمر، ويمثّل هذا الامتداد مصدر قوة ونقطة ضعف في آنٍ واحد. فهو يطرح مبادئ وأولويات موحدة، غير أنّه لا ينشئ مؤسسة متخصصة في شؤون البحر الأحمر ذات تمويل مستدام، وقدرات تقنية، وصلاحيات تنفيذية. وقد أكد الباحثون والمحللون السياسيون مراراً أن الحوكمة البحرية في إفريقيا تشوبها مشكلات في التنفيذ، وتداخل في الأدوار المؤسسية، وضعف في التنسيق بين المنظمات القارية والإقليمية (Egede, 2016; ISS Africa, 2025a, 2025b). ومن الناحية العملية، يعني ذلك أن الرؤية البحرية للاتحاد الإفريقي واضحة على المستوى المعياري، لكن لا يقابلها مستوى مماثل من التطبيق الفعلي. صُمّمت منظومة السلم والأمن الإفريقية (APSA) لتكون الإطار الأساسي للاتحاد الإفريقي في مجالات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وتقوم هذه المنظومة على جملة من المؤسسات، تضم: مجلس السلم والأمن، ونظام الإنذار المبكر القاري، ولجنة الحكماء، والقوة الإفريقية الجاهزة، إلى جانب صندوق السلام (African Union, n.d.; African Union Peace and Security Department, n.d.). وعلى المستوى النظري، ينبغي أن تُمكّن هذه المنظومة الاتحادَ الإفريقي من التصدي لانعدام الأمن البحري عند تداخله مع ديناميكيات الصراع الأوسع. غير أنّ الواقع يشير إلى أن منظومة السلم والأمن الإفريقية (APSA) كانت، تاريخياً، أكثر فاعلية في معالجة الأزمات البرية مقارنةً بالمجال البحري، إذ يتسّم التنسيق العملياتي في هذا المجال بالتشتت والحساسية السياسية، فضلاً عن تأثره بحضور دولي يفوق الحضور القاري. ويثير ذلك تساؤلاً أوسع بشأن ما إن كانت السيادة القارية في القضايا البحرية ما تزال أقرب إلى الطموح منها إلى الفاعلية. تكمن خطورة القصور في منظومة السلم والأمن الإفريقية (APSA) في أنّ عدم الاستقرار في البحر الأحمر يتجاوز البُعد البحري، إذ يرتبط بهشاشة الدول، والمخاطر الحدودية، والنزاعات المسلحة، والاقتصادات غير المشروعة، فضلاً عن التنافس على الموانئ وتصاعد الصراع الدولي على النفوذ. كما يتقاطع ملفا البحر الأحمر وخليج عدن مع أطر إقليمية ودبلوماسية متعددة، مثل تنسيقات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD)، والتعاون العربي الإفريقي، والشراكات الأمنية الثنائية، وهو ما يزيد من تعقيد التنسيق الإفريقي. وتنتج عن ذلك بيئة أمنية معقدة ومكتظة بالفاعلين، يحتفظ فيها الاتحاد الإفريقي بشرعية مؤسسية معتبرة، لكنه لا ينفرد بتحديد الأجندة.

يشهد البحر الأحمر كذلك اتجاهاً متصاعداً نحو العسكرة. وغالباً ما يُبرّر الحضور العسكري الأجنبي في المنطقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والتصدي للقرصنة، أو تأمين مسارات الشحن التجاري. غير أنّ هذه المبررات أسهمت أيضاً

في ترسيخ نفوذ خارجي مستمر على السواحل الإفريقية (ISS Africa, n.d.; SIPRI, 2019). وتبرز جيبوتي بوصفها المثال الأوضح على هذه الظاهرة، إذ تستضيف عدداً من القواعد العسكرية الأجنبية بفضل موقعها المحاذي لنقطة اختناق بحرية إستراتيجية. وعلى نطاق أوسع، تحولت منطقة القرن الإفريقي إلى واحدة من أكثر مناطق العالم احتشاداً بالقوات والقواعد العسكرية الأجنبية، بما يحمله ذلك من تداعيات عميقة على السيادة، والتنافس الإقليمي، والخيارات الأمنية المحلية (SIPRI, 2019). كما تشهد القارة الإفريقية تنامياً في أعداد العمليات والقواعد العسكرية الأجنبية، التي تنشأ في معظم الحالات بموجب اتفاقات ثنائية بين دول الاتحاد الإفريقي وقوى خارجية، على الرغم من تحفظات مجلس السلم والأمن الإفريقي على توسع القواعد العسكرية الأجنبية في القارة (ISS, 2019). ويوضح الجدول أدناه القوى الدولية والإقليمية التي تدير قواعد عسكرية أو منشآت إستراتيجية ذات صلة بأمن البحر الأحمر.

| قوة دولية / إقليمية | موقع القاعدة | طبيعة العملية |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | جيبوتي (معسكر ليمونيه؛ منطقة المطار/ المطار | معسكر ليمونيه منشأة أمريكية راسخة في جيبوتي منذ فترة طويلة |
| الصين | جيبوتي (قاعدة دعم جيش التحرير الشعبي - بالقرب من دوراليه) | أول قاعدة عسكرية صينية خارج البلاد |
| فرنسا | جيبوتي | يشمل الوجود منشآت جوية وبحرية |
| اليابان | جيبوتي | مرفق قاعدة خارجية |
| إيطاليا | جيبوتي | تشغيل منشأة/ قاعدة إسناد وطنية |
| المملكة المتحدة | جيبوتي | وجود قوات والوصول إلى المنشآت |
| ألمانيا | جيبوتي | الأفراد العسكريون الذين يعملون في منشأة جيبوتي |
| إسبانيا | جيبوتي | وجود القوات/ الإبلاغ عن الوصول إلى المنشآت |
| السعودية | جيبوتي/ قواعد عسكرية سعودية مُتفاوض عليها كنقطة ارتكاز بحرية في البحر الأحمر | وجود القوات و/أو الترتيبات |
| روسيا (مُبلغ عنها/ مُحتملة) | القرن الإفريقي، بما يشمل أرض الصومال والسودان (جرت مناقشات بشأن السودان خلال حقبة البشير) | الاهتمام بالمرافق/ اللوجستيات المحتملة |
| تركيا | الصومال (مقديشو) | وجود مؤثر في ديناميكيات الأمن في باب المندب/ البحر الأحمر |

تكتسب الأطر البحرية للاتحاد الإفريقي ثقلاً سياسياً متزايداً. ومع أن الاتحاد الإفريقي لا يحظر الوجود الأجنبي عبر أداة قانونية معينة خاصة بالبحر الأحمر، فإن فلسفة سياسته تبدو جلية: ينبغي إدارة المناطق البحرية الإفريقية في إطار التعاون الإفريقي بدلاً من إخضاعها لمنطق العسكرة والتنافس الخارجي (African Union, 2012, 2016). ولا ينحصر هذا القلق في الجانب النظري فقط، إذ يفضي تكثيف الحضور العسكري الأجنبي إلى ترسيخ التبعية، وتأجيج التنافس، وتقليص الاستقلالية السياسية للدول الساحلية. وتتجلى أهمية هذا الأمر بوجه خاص في منطقة البحر الأحمر، حيث يتداخل الوصول العسكري مع تطوير الموانئ والتوافق الإستراتيجي.

يُعد السودان من أبرز الدول في معادلة البحر الأحمر؛ إذ يتيح له ساحله النفاذ إلى مسار تجاري رئيس، فيما يظل ميناء بورتسودان محورياً لتدفقات التجارة، وإيرادات الجمارك، والجدوى الاقتصادية الخارجية. كما يكتسب السودان أهمية بالغة للدول الإفريقية الحبيسة، مثل إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان. فالساحل ليس مجرد ميزة جغرافية، بل أصل إستراتيجي يرتبط بالسيادة والقدرة المالية والنفوذ الإقليمي. وقد جعلت هذه القيمة الإستراتيجية من الساحل السوداني مجالاً للتنافس الأجنبي على الموانئ والخدمات اللوجستية والوصول العسكري، مما زاد من تعقيد إدارة المجال البحري (SIPRI, 2019). وعلى الرغم من أن المياه السودانية في البحر الأحمر لا تشهد أيّ عمليات عسكرية رسمية في الوقت الراهن، فإنها تظل محل تنافس دولي في ظل مساعي روسيا إلى إنشاء قاعدة بحرية، إلى جانب مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة سعيها إلى السيطرة على الموانئ وتورطها العسكري مع قوات الدعم السريع أو عبرها. وفي الوقت ذاته، تواصل المملكة العربية السعودية تقديم الدعم للقوات المسلحة السودانية، وفق ما تقتضيه مصالحها، بالتوازي مع استمرار المصالح القطرية والتركية المرتبطة بميناء سواكن.

يتمتع البحر الأحمر بأهمية حيوية للسودان من أربعة جوانب رئيسة على الأقل. أولها: يتعلق بالسيادة وبسط النفوذ الإقليمي، إذ تُسهم البنية التحتية الساحلية في تعزيز سلطة الدولة وتحصيل الإيرادات. والثاني: يتصل بالنفوذ الأجنبي والنزعات العسكرية، إذ تسعى أطراف خارجية للوصول إلى سواحل السودان عبر الاستثمارات والشراكات الأمنية والترتيبات اللوجستية. والثالث: يرتبط باقتصاد النزاع والهشاشة الأمنية، إذ أضعفت الحرب قدرة الدولة على مكافحة التهريب والتدفقات غير المشروعة والشبكات القسرية. أما الرابع، فيتصل بكون البحر الأحمر أداةً للنفوذ الدبلوماسي، إذ إن انتهاج سياسة متماسكة تجاه البحر الأحمر سيمكّن السودان من صياغة القواعد الإقليمية المؤثرة في الموانئ والشحن والإدارة الساحلية (UNCTAD, 2024).

غير أنّ الحرب المتواصلة أفضت إلى تراجع حاد في قدرة السودان على الاضطلاع بهذه الأدوار، فقد جعل تفتت الدولة الساحلَ أكثر عرضة للتنافس الداخلي والتدخلات الخارجية. وفي هذا الإطار، لا يُعد أمن البحر الأحمر قضية ثانوية في السياسة الخارجية، بل يمثّل ركناً أصيلاً في معركة الحفاظ على الدولة وإعادة الإعمار والسيادة مستقبلاً. ومن شأن التنفيذ الفعّال لسياسات الاتحاد الإفريقي للأمن البحري أن يوفر سنداً للسودان في مساعيه للخروج من الصراع العنيف والمتعدد الأبعاد الذي يواجهه حالياً.

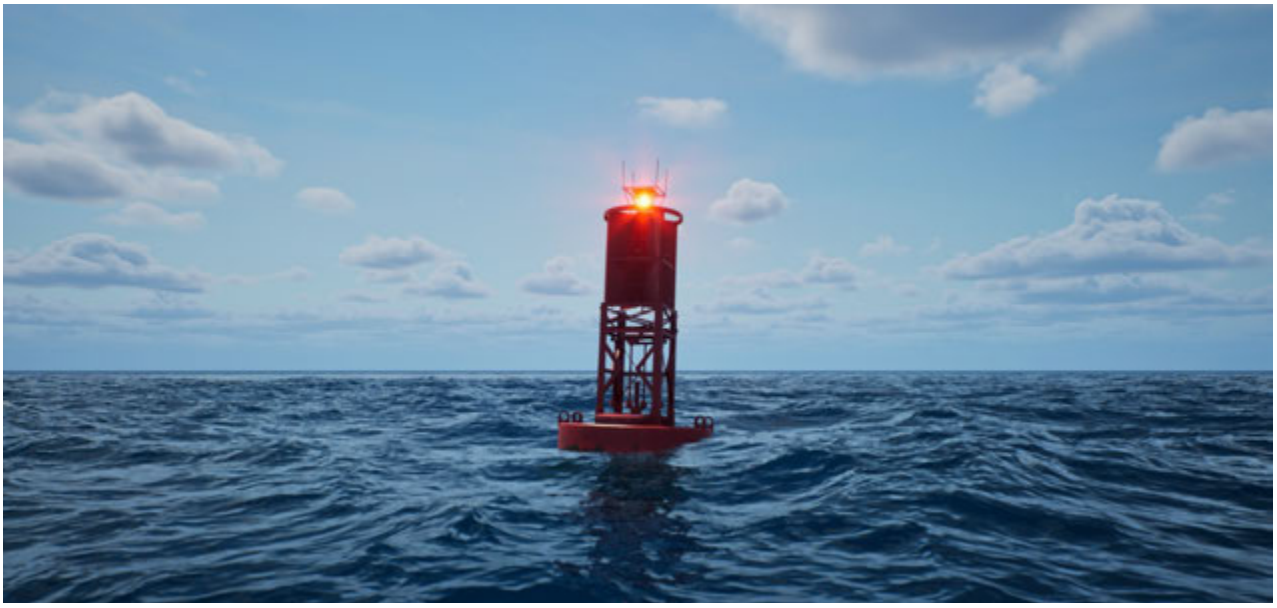

NENRIA
LOBYE
ON
IXRA
NASBENTVAN

ويبقى السؤال الجوهري هو هل أجندة الاتحاد الإفريقي بشأن البحر الأحمر ذات صلة بالسودان؟ والجوب: نعم، لكن ضمن حدود واضحة. فإطار الاتحاد الإفريقي ذو صلة من حيث إنه يكرّس خطاباً قارياً قوامه السيادة، والأمن البحري، والتعاون الإفريقي، فضلاً عن أنه يمثل ثقلاً موازناً لترتيبات الأمن التي تهيمن عليها قوى دولية (African Union, 2012, 2016). ومع ذلك، ثمة ثلاثة قيود جوهرية. أولها مؤسسي، فما يزال الاتحاد الإفريقي يفتقر إلى آلية متخصصة في شؤون البحر الأحمر تمتلك القدرات التقنية لإدارة تعقيدات هذا الممر. والثاني سياسي، إذ أفضت الحرب في السودان إلى إضعاف قدرة الدولة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى تنسيق إقليمي فعّال. أمّا القيد الثالث فذو طبيعة بنيوية، إذ تتشكل ملامح أمن البحر الأحمر على يد قوى خارجية يتجاوز نفوذها في معظم الأحيان نطاق نفوذ المؤسسات الإفريقية (ISS Africa, n.d.; SIPRI, 2019).

بإيجاز، توفر منظومة الأمن البحري للاتحاد الإفريقي أساساً قارياً متيناً لتنظيم إدارة الدول الإفريقية لمنطقة البحر الأحمر، عبر الربط بين السيادة والأمن والتنمية والتعاون. غير أنّ نطاقها العملياتي يظل متفاوتاً نتيجة التجزئة ونقص الإمكانات ومحدودية القدرة على التنفيذ المتخصص في المجال البحري. ومن منظور السودان، لا يُعد الأمن البحري قضية إقليمية هامشية، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدولة، والتجارة المعتمدة على الموانئ، والتحولات الأمنية الناجمة عن الحرب، والحضور العسكري الخارجي، واقتصادات النزاع. ومن ثم، يتعيّن على السودان التعامل مع الأجندة البحرية للاتحاد الإفريقي بوعي إستراتيجي؛ باعتبارها إطاراً سياسياً لضبط المعايير والتنسيق، مع السعي الموازي نحو آليات تقنية أكثر فاعلية، وتحقيق تكامل أوسع لعمليات منظومة السلم والأمن الإفريقية (APSA) في المجال البحري. وعندئذٍ فقط، يمكن أن تتحول الطموحات السياسية للاتحاد الإفريقي إلى دعم فعلي لجهود لإعادة بناء السودان وترسيخ سيادته مستقبلاً في ممر مائي ما تزال المصالح الخارجية والمنافسة على الوصول تعيدان تشكيل مشهده الأمني.

## المراجع:


African Union. (2012). 2050 Africa's integrated maritime strategy (AIM Strategy). https://au.int/sites/default/files/documents/30929-doc-2050_aim_strategy_eng_0.pdf

African Union. (2016). African charter on maritime security and safety and development in Africa (Lomé Charter). https://au.int/en/treaties/african-charter-maritime-security-and-safety-and-development-africa-lome-charter

African Union. (n.d.). African peace and security architecture (APSA). https://www.peaceau.org/en/topic/the-african-peace-and-security-architecture-apsa

African Union Peace and Security Department. (n.d.). The African peace and security architecture (APSA). https://www.peaceau.org/en/topic/the-african-peace-and-security-architecture-apsa

Atta-Asamoah, A. (2019). Proceed with caution: Africa's growing foreign military presence. ISS Africa. https://issafrica.org/iss-today/proceed-with-caution-africas-growing-foreign-military-presence

Barcot, C., & Faure, M.-A. (2024). Red sea crisis and implications for trade facilitation in Africa. United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org/news/red-sea-crisis-and-implications-trade-facilitation-africa

Congressional Research Service. (2026). Djibouti (IF11303). https://www.everycrsreport.com/reports/IF11303.html

Egede, E. (2016). Institutional gaps in the 2050 Africa's integrated maritime strategy. Iilwandle Zethu: Journal of Ocean Law and Governance in Africa, 1, 1–22. https://journals.co.za/doi/abs/10.10520/EJC-60a884aa0

ISS Africa. (2025a, September 4). Maritime security should be plain sailing once essential structures are established. https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/maritime-security-should-be-plain-sailing-once-essential-structures-are-established

Melvin, N. J. (2019). The foreign military presence in the Horn of Africa region. SIPRI. https://www.sipri.org/publications/2019/sipri-background-papers/foreign-military-presence-horn-africa-region

Ochanda, W. (2023). Advancing regional cohesion, coordination and cooperation by IGAD taskforce on the Red Sea and the Gulf of Aden. IGAD. https://igad.int//advancing-regional-cohesion-coordination-and-cooperation-by-igad-taskforce-on-the-red-sea-and-the-gulf-of-aden

Walker, T., & Reva, D. (2025b, September 16). With three bold moves, maritime security in Africa could be plain sailing. ISS Africa. https://issafrica.org/iss-today/with-three-bold-moves-maritime-security-in-africa-could-be-plain-sailing

# أثر التقنيات الناشئة في إعادة تشكيل أمن البحر الأحمر

غادة كدودة

## مقدمة

لطالما هدّدت المنافسة الجيوسياسية والأنشطة خارج إطار القانون أمن البحر الأحمر، وهو ممر بحري إستراتيجي يربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس. حوّلت القرصنة والتهريب والصراعات الإقليمية بالوكالة والعسكرة في نقاط الاختناق مثل مضيق باب المندب، هذا الممر التجاري التاريخي إلى بؤرة توتر جيوسياسية معقدة، إذ حلّت التهديدات من الجهات المسلحة من غير الدول محل الصراعات بين الدول. وعلاوةً على ذلك، أحدَثت التقنيات الجديدة تحولاً جذرياً في طبيعة المشكلات وآليات معالجتها في السنوات الماضية، مما أسفر عن ابتكار نماذج أمنية مستحدثة في المنطقة (Xian, 2025). و يلزم، قبل الخوض في أنواع التقنيات التي أحدثت التغيير في المشهد الأمني للبحر الأحمر، التعرف على الفترات المفصلية، وبعض الأحداث الرئيسة التي شكّلت الواقع الجيوسياسي الذي تُثار في ظله المخاوف الحالية، ، وهو موضوع هذا المقال.

د. غادة كدودة: خبيرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية و التكنولوجيا الملائمة، تحمل شهادة دكتوراه في هندسة البرمجيات

## اضطرابات الأمن في البحر الأحمر: التسلسل الزمني

عبر التاريخ، مثّل البحر الأحمر ممراً تجارياً حيوياً ومتنازعاً عليه بشدة. وشهد تصاعداً ملحوظاً في التوترات الأمنية حينما احتلت القوات الإسرائيلية السواحل الشمالية لخليج العقبة (الفرع الشرقي للبحر الأحمر) في عام 1949. ورداً على ذلك، فرضت مصر والسعودية سيطرة عسكرية مصرية على مضيق تيران (الذي يُعد مدخل خليج العقبة إلى البحر الأحمر)، مما منع الوصول البحري الإسرائيلي من جهة الجنوب. كما فرضت مصر حصاراً على السفن الإسرائيلية عبر مضيق باب المندب (الرابط بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي) إبان الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1973، مما شكّل تصعيداً خطيراً (Labib, 2024). وقد أدت هذه النزاعات بين الدول إلى إغلاق مسار الشحن فعلياً لعدة سنوات، مما تسبب في خسائر اقتصادية عالمية فادحة.

لاحقاً، وعقب انهيار الاقتصاد الصومالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تصاعدت عمليات القرصنة التجارية الصومالية. ومع انحسار الحروب الأهلية، تحوّل التهديد الأمني الأساسي نحو الجنوب عند خليج عدن ومضيق باب المندب. وتعرضت السفن التجارية الدولية للاحتجاز من قبل القراصنة الذين طالبوا بفديات بملايين الدولارات. وقد أفضت هذه الحالة إلى تعاون دولي غير مسبوق، إذ أُطلقت عمليات بحرية عالمية كبرى وأنشئت تحالفات مثل القوات البحرية المشتركة (CMF) في عام 2008، بهدف التصدي للقرصنة الصومالية (Lons, et al., 2025).

حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظلت الأساليب الأمنية التقليدية، بما في ذلك الدوريات البشرية والتقنيات الأمنية الأساسية مثل المراقبة بالرادار والطائرة القتالية المأهولة ومدافع السفن البحرية، كانت تلك التدابير كافية لردع القرصنة والتهريب والسفن غير المرخصة. غير أنّ اندلاع الحرب الأهلية في اليمن عام 2015 أسهم في تحول الأوضاع تحولاً جذرياً، فأضحى الساحل الشرقي للبحر الأحمر منطقة صراع ملتهبة. وبعد أن سيطرت جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، على الموانئ والبنية التحتية الحيوية كالحديدة، وجلبت أسلحةً بعيدة المدى إلى الساحل، انتقلت الجماعة تدريجياً من المواجهات البرية إلى البحرية، مستخدمةً الألغام البحرية، والسفن المسطحة المسيّرة، والصواريخ المضادة للسفن، ضد قوات التحالف بقيادة السعودية، وأحياناً ضد الناقلات التجارية.

منذ تجدد الهجمات الاسرائيلية في قطاع غزة عام 2023، شهدت البيئة الأمنية تدهوراً ملحوظاً عقب إعلان الحوثيين فرض حصار بحري نشِط يستهدف سفن الشحن المرتبطة بإسرائيل، وهو ما تطور سريعاً ليشمل هجمات عشوائية على السفن التجارية، مما دفع شركات الشحن الكبرى إلى تجنب قناة السويس تماماً جراء هذا التهديد المتواصل. ونتيجةً لذلك، اتجهت السفن إلى الإبحار عبر رأس الرجاء الصالح في أقصى الجنوب الإفريقي، مما تسبب في إطالة مدة العبور ورفع تكاليف التجارة الدولية (Lons, et al., 2025). ولمواجهة هذه الهجمات، شكّلت الدول الغربية تحالفات عسكرية دفاعية مثل عملية "حارس الازدهار" (Sorge, 2024)، كما نشرت دول كالصين والهند وعدة قوى أوروبية أساطيل بحرية مستقلة، مما حوّل المنطقة إلى نقطة اختناق عسكرية، مجزأة سياسياً، ومدعومة بأحدث التقنيات. وفي الآونة الأخيرة، بدأت الإمارات العربية المتحدة، نظراً إلى توسع نفوذها على امتداد شبكة واسعة من المراكز التجارية واللوجستية في البحر الأحمر، بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة والهند وإسرائيل لتأمين مسارات الشحن في البحر الأحمر والمحيط الهندي الغربي.

## المشهد الأمني المعاصر: حـــرب تقنيـــة

في الفقرات الآتية، يستعرض المقال مجموعة من التقنيات الناشئة التي تُعيد تشكيل تهديدات الأمن في البحر الأحمر وسُبل مواجهتها. وتتضمن هذه التقنيات،

الأنظمة غير المأهولة، مثل الطائرات المسيّرة (UAVs) لأغراض المراقبة المستمرة، والسفن السطحية المسيّرة (USVs) للدوريات البحرية لتعزيز الرصد دون تعريض الأرواح للخطر؛ والمراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بهدف الرصد الفوري لأيّ أنماط غير مألوفة في الصور البحرية الرقمية، وتتبع الأهداف تلقائياً، وحماية البنية التحتية الحيوية لكابلات الاتصالات تحت الماء (Leccese, 2025)؛ إلى جانب التدابير المضادة غير الحركية باستخدام الليزر وأنظمة الحرب الإلكترونية المتطورة لتعطيل المستشعرات البصرية، وإعماء رحلات الاستطلاع المعادية، وفرض سيطرة تكتيكية دون المخاطرة بالتصعيد.

تُعد المراقبة البحرية أحد أبرز المجالات التي تجلت فيها فاعلية التقنية بوضوح. ففي السابق، كانت المراقبة تعتمد على صور الأقمار الصناعية والدوريات البحرية المتفرقة لرصد الأنشطة في مساحات محيطية واسعة. غير أنّ التقنيات أحدثت تحولاً جذرياً عبر الوعي الآني بالوضع، وذلك عبر الدمج بين الطائرات المسيّرة والرادارات التصويرية النشطة وأنظمة التعريف الآلي (AIS)؛ إذ تستطيع الطائرات المسيّرة المجهزة بكاميرات متقدمة إجراء مراقبة جوية شاملة، مما يتيح الكشف الفوري عن السفن المشبوهة (Xian, 2025). وإلى جانب تطوير القدرات البحرية، تتيح هذه الوسائل للمنظمات البيئية وخفر السواحل الإقليميين مراقبة عمليات الصيد غير المشروع والأنشطة الأخرى التي تمثّل تهديداً للأمن والتنوع البيولوجي البحريين. وبالمثل، أثرت تقنيات الاتصال في عملية اتخاذ القرارات الفورية في حالات الطوارئ، إذ تتيح شبكات الاتصالات الآمنة فرصاً لتبادل البيانات بسرعة وكفاءة بين القوات البحرية والجهات المعنية. وفي أوقات الأزمات، تبرز أهمية هذه الاتصالات الموثوقة في خفض حدة التوترات بين الدول ذات الحدود المشتركة أو المناطق البحرية المتداخلة. وتوظّف هذه المنصات في تفعيل الاستجابات المنسقة والحدّ من احتمالات وقوع الأخطاء التي قد تنجم عن المعلومات المغلوطة أو سوء التواصل، وبذلك تساهم في خلق بيئة أكثر استقراراً في البحر الأحمر.

وعلاوةً على ذلك، غدا الأمن السيبراني ضرورياً لتطوير أطر الأمن في المنطقة؛ فمع تزايد الاعتماد على النُظم الرقمية، تصاعد استهداف الجهات المعادية للبنى التحتية الوطنية، مما يهدد سلامة السفن وأمن الملاحة في هذه المياه، لا سيّما في ظل تنامي احتمالات وقوع هجمات سيبرانية تستهدف العمليات والأنظمة البحرية (Hieber, 2025). كما أسهم تطور الذكاء الاصطناعي (AI) في توفير قدرات التحليل التنبؤي التي تعين السلطات على توقع المشكلات ومعالجتها قبل تفاقم خطورتها (Chukwun-weike et al., 2024). وفضلاً عن ذلك، يُوظّف إنترنت الأشياء (IoT) عبر المستشعرات المدمجة في السفن والعوّامات والمنصات البحرية في جمع البيانات ذات الصلة بالظروف البيئية ونقلها، وحركة السفن، والمخاطر المحتملة (Allan, 2021; Hamid, 2025). ويُسهم جمع هذه البيانات في الوقت الفعلي في تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات المعنيّة بأمن البحر الأحمر، ويتيح اتخاذ قرارات أكثر كفاءة. وتتضمن الفوائد أيضاً مراقبة البيئة، مما يمكّن من الاستجابة الفعّالة للكوارث البيئية الوشيكة والتغيرات المناخية.

وفي حين تفتح التقنيات الناشئة المذكورة سابقاً المجال أمام عمليات بحرية أكثر ذكاءً وتنسيقاً وكفاءة لمواجهة التهديدات، فإنها تتيح الأمر ذاته للجماعات المسلحة التي تمثّل تهديداً أساسياً لأمن البحر الأحمر. فعلى سبيل المثال، وظّف الحوثيون الطائرات المسيّرة المسلحة والتي تدعم المراقبة (UAVs)؛ وقوارب مفخّخة تُدار عن بُعد (USVs) في استهداف السفن التجارية؛ كما وظفوا أنظمة صواريخ كروز وصواريخ باليستية متطورة ودقيقة التوجيه ضد السفن.

وفي المقابل، عاد القراصنة الصوماليون إلى الظهور بوصفهم جماعات منظّمة تعتمد تقنيات متقدمة، مستفيدين من حالة الفراغ الأمني وعدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن هجمات الحوثيين (Allen, 2025). وباتوا الآن يستخدمون، قبيل تنفيذ الهجوم، الطائرات المسيّرة التجارية، وأنظمة متقدمة لتحديد المواقع، وتقنيات التتبع عبر الأقمار الصناعية لأغراض

الاستطلاع الجوي، وذلك لتحديد الأهداف ذات العوائد المرتفعة بدقة على مسافات تمتد إلى مئات الأميال البحرية بعيداً عن سواحل الصومال (Mamouni, 2025). والأخطر من ذلك، هو تقارب تهديدات القراصنة الصوماليين وجماعة الحوثيين في اليمن ضمن المجال البحري، إذ تشير دلائل على أن الحوثيين يوفرون تدريبات عسكرية وطائرات مسيّرة انتحارية وأسلحة لجماعات مسلحة سياسية مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الصومال (Africa Center for Strategic Studies, 2025)، والذين يضطلعون بأدوار في رعاية عمليات القرصنة وحمايتها مقابل الحصول على حصة من عائدات الفدية (Mamouni, 2025).

من الضروري استحضار أنّ التمكين التكنولوجي وتبادل الخبرات بين الجماعات المسلحة في منطقة البحر الأحمر قد بدأ قبل أن يتحول الحوثيون إلى مهدد بحري بارز. فعلى سبيل المثال، أدت هجرة المقاتلين عقب العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان (2001) والعراق (2003) إلى تنامي عسكرة ممر البحر الأحمر (Atteridge, 2016). وقد انتقل هؤلاء المحاربون المتمرسون إلى اليمن، مما أسهم في نقل المعارف المتعلقة بتقنيات الاتصال المتطورة وأنظمة التتبع، والتكتيكات البحرية كالتلاعب بنُظم تحديد المواقع العالمي (Raymaker, 2026)، بالإضافة إلى تقنيات صناعة الأسلحة كالطباعة ثلاثية الأبعاد. وقد مكّن هذا التلاقح المجموعات المحلية، كالحوثيين، من تطوير قدراتهم، مما أضاف بُعداً من الحرب السيبرانية إلى المنظومة الأمنية البحرية الراهنة (Paoli & Bueger, 2024). وعلى النحو ذاته، لا يمكن إغفال انعكاس السيولة في طبيعة الجماعات المسلحة على المشهد المتغير في بنية النظام العالمي في ظل تنافس القوى المختلفة على توسيع نفوذها إقليمياً ودولياً. وبينما التلاقح بين الجماعات المسلحة غير رسمي ويُعد جريمة؛ فإن التلاقح بين الأنظمة العالمية مؤسسي وقانوني. ومع أن التهريب والقرصنة والحصارات البحرية أنشطةٌ إجرامية، فإن استخراج الموارد، والحروب بالوكالة، والاحتلال، التي تؤثر في دول بأكملها هي أيضًا أنشطة إجرامية. ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى أن التكنولوجيا، عبر دمقرطة القدرات العسكرية، تمثل محفزاً قوياً لهذه التداخلات، مما يؤدي إلى طمس الحدود الفاصلة بين المنظمات المسلحة والنُظم العالمية. لذا، فإننا نواجه مساراً طويلاً، لا سيمّا في حال استمر تآكل الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، وضعف المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، وتراجع التعددية الدولية لمواجهة التحديات الكبرى.

## ملاحظات ختاميـــة

على الصعيد الإقليمي الأوسع، يتشكّل الأمن في منطقة البحر الأحمر عبر تداخل المصالح الكثيفة والمتنافسة في أغلب الأحيان بين القوى العالمية الكبرى، والقوى الإقليمية المتوسطة، والدول المشاطئة، فضلاً عن تفاقم الوضع نتيجة عدم الاستقرار والنزاعات في محيطها (Alsayed, 2021; Ardemagni, 2025; Pinto, 2026). فإن تداعيات العدوان الأمريكي-الإسرائيلي على فلسطين ولبنان وإيران، إلى جانب صراع المصالح بين السعودية والإمارات، بما يشمل توجهاتهما المتباينة في الحرب والسياسة الإقليمية في اليمن والصومال والسودان – قد تحوّل البحر الأحمر إلى منطقة توتر مستمر. ويجسّد التفاعل القائم بين التقنيات الناشئة والأمن في منطقة البحر الأحمر مشهداً متطوراً وديناميكياً؛ فعبر منح الكيانات الصغيرة القدرة على مجابهة القوى التقليدية، أحدثوا تحولاً جذرياً في الأمن البحري، على غرار تغييرهم ملامح الحروب عبر دمقرطة القوة والنفوذ، بحيث لا يستطيع أيّ طرف تحقيق نصر حاسم.

في حين استعرض هذا المقال الطبيعة مزدوجة الاستخدام للتقنيات الناشئة التي توظفها الأطراف المتنازعة، فإنها تَعِد أيضاً بإمكانية المساهمة في مسارات السلام ودعم الجهود الدبلوماسية (Du-ursma & Karlsrud, 2021; López, et al, 2024; Liiv et al, 2025). وتتوافر خيارات متعددة يمكن للتكنولوجيا عبرها تيسير الحوار بين مختلف الأطراف المعنية، مثل المسؤولين الحكوميين، والمنظمات

غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، بهدف صياغة إستراتيجيات أكثر شمولاً للأمن الإقليمي تركّز على الحوكمة التشاركية والاستدامة ومعالجة النزاعات (من دون تاريخ، IMO)، عوضاً عن الأساليب العسكرية المتبعة حالياً (Maluki and Njoki, 2024).

وتتضمن الأمثلة: تحليل البيانات والتحليلات التنبؤية التي تتيح أدوات للكشف عن مؤشرات مبكرة للنزاعات، ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي لرصد اتجاهات الرأي العام؛ كما يمكن لتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز أن تتيح للأطراف المتنازعة الوقوف على تصورات متعددة للنزاع، بما يعزز التعاطف والفهم المتبادل؛ ويمكن لتقنية البلوكشين حماية نزاهة اتفاقات السلام؛ فيما يمكن لحلول حشد المعلومات من الجمهور أن تيسّر انخراط المواطنين العاديين في عمليات بناء السلام؛ ويمكن للمنصات الافتراضية والذكاء الاصطناعي تقديم دعم للوساطة عبر توفير تحليلات موضوعية وأدوات للترجمة تساعد على تجاوز كلاً من اضطراب المعلومات و الحواجز اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع المجتمع المدني والمراقبون الإقليميون توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد عالية الدقة لرصد المخاطر البيئية، ومتابعة الأضرار البيئية الناجمة عن النزاعات، وتعزيز الشفافية، وهو ما يتيح تحقيق المساءلة المبكرة دون الحاجة إلى التهديد القسري (Zwijnenbur and Ball-inger, 2023). كما تتيح شبكات الإبلاغ عبر الهواتف الذكية وتكامل نظام تحديد الهوية الآلي (AIS) للصيادين المحليين والمجتمعات في الدول الساحلية القدرة على الإبلاغ عن الصيد غير المشروع، وحالات الاتجار بالبشر، وحوادث الطوارئ (Şeker, 2026).

وفي حين تُظهر الأمثلة السابقة أن التقنية تؤدي دوراً وظيفياً يُسهم في دعم العمليات، فإنّ قدرتها لا تتجاوز معالجة الأعراض دون المساس بجوهر الأزمات. والأهم من ذلك، أنها لا تمثّل محفزاً أخلاقياً ولا وسيلةً لمعالجة المظالم الراسخة. ويمكن للباحثين والناشطين، لا سيّما المهتمين بالتقنيات الناشئة، أن يؤدوا أدواراً حيوية في دعم استخدامها المسؤول، وضمان أنها تعزز التعاون الدولي بدلاً من تقويضه. وبذلك، تمهّد الطريق نحو مسار جديد لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار للجميع عبر الاستفادة من الابتكارات التقنية.

ختاماً، من المهم تأكيد أن التقنية تعجز عن حلّ المعضلات الإنسانية والأخلاقية الجوهرية، مثل تلك المتعلقة بأمن البحر الأحمر. ومع وصف التكنولوجيا بأنها عملة القوة الجديدة، فهي تُسهم في احتدام التنافس بين القوى العالمية والإقليمية على حساب الدول الأكثر ضعفاً. كما أن التعويل المفرط على "الحلول التكنولوجية" في حين تتطلب المشكلات تغييرات ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو بنيوية جذرية، يؤدي غالباً إلى صرف الانتباه عن القرارات الصعبة المطلوبة لتحقيق تحول حقيقي ومستدام. وبما أنّ البشر، لا التقنية، هم من يشكلون المستقبل، فلا ينبغي أن يظل السعي غير الأخلاقي وراء المصالح الوطنية النهج الجيوسياسي الأوحد، إن أردنا تجنب إعادة إنتاج الأزمات ومعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

# المصادر:


Africa Center for Strategic Studies. )2025(. Expanding Al Shabaab–Houthi Ties Escalate Security Threats to Red Sea Region. https://africacenter.org/spotlight/al-./shabaab-houthi-security-red-sea

Allan. Keri. (2021). LoRaWAN IoT network strengthens safety, security for Red Sea project. Published by CIO. https://www.cio.com/article/188885/lorawan-iot-.network-strengthens-safety-security-for-red-sea-project.html

Allen, Karen. (2025). Houthis in Somalia: friends with technological benefits? Published by the Institute of Security Studies (ISS) Today articles. https://issafrica.org/iss-today/houthis-in-somalia-friends-with-technological-benefits

Alsayed, Dalal Mahmoud. (2021). The Red Sea Region Security: Different Visions. Journal of Politics and Economics, 4(12): 1-33. https://jocu.journals.ekb.eg/.article_197526.html

Ardemagni, Eleonora. (2025). The GCC States' Security Policies in the Red Sea Geopolitical Border: Factors and Policy Options. Policy Paper published by Luiss ./Mediterranean Platform. https://mp.luiss.it/archives/the-gcc-states-security-policies-in-the-red-sea-geopolitical-border-factors-and-policy-options

Atteridge, Amber. (2016). Foreign Fighters Post-Conflict: Assessing the Impact of Arab Afghans and Syrian-Iraqi Foreign Fighters on Global Security. Published by .the International Institute for Counter-Terrorism. https://www.ict.org.il/UserFiles/ICT-Foreign-Fighters-Post-Conflict-May-16.pdf

Chukwunweike, Joseph Nnaemeka, et al. (2024). Enhancing Maritime Security through Emerging Technologies: The Role of Machine Learning in Cyber Threat .Detection and Mitigation. International Journal of Research Publication and Reviews, 5(8): 4121-4136. https://doi.org/10.55248/gengpi.5.0824.2401

Duursma, A., and Karlsrud, J. (2021). Technologies of Peace. The Oxford Handbook of Peacebuilding, Statebuilding, and Peace Formation, Oliver P. Richmond and .Gëzim Visoka (Eds.). https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190904418.013.28

Hamed, Ahmed Maged Kabil. (2025). The Impact of the Red Sea Crisis on Global Shipping and Strategic Supply Chain Management. Iconic Research and .Engineering Journals, 9(4): 582-592. https://www.irejournals.com/paper-details/1711267

Hieber, Samuel. (2025). The economics of modern Defense: How tech innovation is remapping global military spending. Published by Acquinox Capital. https://.acquinox.capital/insights/space-and-defense-tech/the-economics-of-modern-defense-how-tech-innovation-is-remapping-global-military-spending

.International Maritime Organization (IMO). (n.d.). Red Sea Project 2021 - 2026. https://www.imo.org/en/ourwork/security/pages/redseaproject.aspx

Labib, Ashraf. (2024). Bab El-Mandeb Strait and its impact on Red Sea security and stability. Published by the National Center for Middle East Studies. https://./en.ncmes.org/3360

Leccese, Giacomo. (2025). Chokepoint Above and Below the Surface: The Red Sea's Emerging Infrastructure Challenge. Published by the Istituto Affari Internazionali .(IAI). https://www.iai.it/en/publications/c41/chokepoint-above-and-below-surface-red-seas-emerging-infrastructure-challenge

Liiv, I. et al. (2025). Data for peace: how novel data sources and technology can enhance peace? Data & Policy. 2025;7:e45. doi:10.1017/dap.2025.10006. https://www.cambridge.org/core/journals/data-and-policy/article/data-for-peace-how-novel-data-sources-and-technology-can-enhance-peace/8C3521EF9D26646B05.0C6EF9554D37E4

Lons, Camille. et al. (2025). Anatomy of a chokepoint: Mapping power and conflict in the Red Sea. Published by the European Council on Foreign Relations. https://./ecfr.eu/special/anatomy-of-a-chokepoint-mapping-power-and-conflict-in-the-red-sea

López, M. M. et al. (2024). Science and technology: a framework for peace. Communications Engineering, Volume 3, Article number: 159. https://www.nature.com/.articles/s44172-024-00310-4#citeas

Maluki, Patrick. and Njoki, Fridah. ( 2024). Maritime Security Concerns in the Emerging Global Order: An African View on the Red Sea. Journal of International and Area Studies, 31(1): 19-33. https://www.researchgate.net/publication/391494989_MARITIME_SECURITY_CONCERNS_IN_THE_EMERGING_GLOBAL_ORDER_AN_.AFRICAN_VIEW_ON_THE_RED_SEA

Mamouni, Khadija. (2025). Somali Piracy: A Simple Flare-up or a Rising Threat? Published by Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma/.publications/somali-piracy-simple-flare-or-rising-threat

Paoli, Giacomo Persi and Bueger, Christian. (2024). Navigating the Depths: Unravelling the Complexity of Contemporary Maritime Security. Published by The ./United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR). https://unidir.org/who-we-are/about-unidir

Pinto, Teresa Nogueira. (2026). The struggle for control of the Red Sea. Published by Geopolitical Intelligence Services AG. https://www.gisreportsonline.com/r/./red-sea-geopolitics

Raymaker, Anna. (2026). When GPS lies at sea: How electronic warfare is threatening ships and their crews. The Conversation. https://theconversation.com/when-.gps-lies-at-sea-how-electronic-warfare-is-threatening-ships-and-their-crews-278181

Şeker, Burak. (2026). Safeguarding the Seas and Promoting a Sustainable Blue Economy Through Maritime Security. Chapter 10, in Book, AI and Climate-Smart Policies for Blue Economy, pp.243-284. 10.4018/979-8-3373-5238-1.ch010. https://www.researchgate.net/publication/400512059_Safeguarding_the_Seas_and_.Promoting_a_Sustainable_Blue_Economy_Through_Maritime_Security

Sourge, Helmut. (2024). Red Sea Risks: Security Challenges and the Global Trade Equation. Published by Policy Center for the New South. https://www.policycenter..ma/publications/red-sea-risks-security-challenges-and-global-trade-equation

Xian, Chong De. (2025). Emerging Technologies and Maritime Security: Key Lessons from the Red and Black Seas. Published by the Institute of Defence and Strategic Studies (IDSS) Papers. https://rsis.edu.sg/rsis-publication/idss/ip25046-emerging-technologies-and-maritime-security-key-lessons-from-the-red-and-./black-seas

Zwijnenburg, W. and Ballinger, O. (2023). Leveraging emerging technologies to enable environmental monitoring and accountability in conflict zones. International Review of the Red Cross, 105 (924):1497–1521. https://international-review.icrc.org/articles/leveraging-emerging-technologies-to-enable-environmental-.monitoring-and-accountability-in-conflict-zones-924

# انتصـــــار بلا استقـــــرار:

## كيـــف أنتـــج ردع القرصنة فراغاً فـــي الأمن البحـــــري فـــي الصومـــــال؟

عبد الله قريـــضة

في أبريل 2026، تصاعدت التوترات الأمنية قبالة سواحل بونتلاند بشمال شرق الصومال، مُسجلةً سلسلة من الهجمات البحرية المنسقّة ضد سفن تجارية وناقلات نفط، مما دفع هيئات الملاحة العالمية إلى رفع مستوى التحذير الأمني. وخلقت هذه التطورات صدمةً غير متوقعة؛ فعلت بنية تهديد ظلت كامنة لفترة طويلة. و تثير عودة القرصنة تساؤلات جدية عن مدى نجاعة الردع الدولي، وهو تدخل مُنسّق يستهدف تقويض قدرة الفاعلين على تنفيذ هجمات عبر رفع كلفتها التشغيلية. لقد نجحت التدخلات الدولية في احتواء القرصنة والحد من تهديدها للملاحة في خليج عدن والبحر الأحمر، غير أنها أخفقت في استدامة الاستقرار على الساحل الصومالي. ومع تراجع الحضور العسكري، عادت شروط إنتاج التهديد. تقوم حجة هذا المقال على أن الردع البحري لم يُرافقه بناء قدرات محلية أو آليات حوكمة وتنسيق مستدامة، مما أتاح إعادة إنتاج بيئة القرصنة.

عبدالله قريضة: باحث في دراسات السلام والعمل الإنساني، تتركز اهتماماته البحثية في تحليل قضايا الأمن الإقليمي والقرن الأفريقي

يستلزم فهم آليات عودة القرصنة السير عبر مسارٍ متعرجٍ لتجاوز التفسيرات السطحية. فقد تخطت القرصنة في الصومال عتبة الفعل الإجرامي المجرّد منذ انهيار الدولة المركزية في عام 1991، والذي أفضى إلى غياب الرقابة على السواحل الصومالية، مما سمح بتوسع الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلّغ عنه IUU Fishing[2] فضلاً عن ممارسات الإغراق البيئي. وترتب على ذلك استنزاف الموارد البحرية وتدهور اقتصاديات الصيد وتفاقم الفقر في المجتمعات الساحلية، مما دفع شريحة من الصيادين والمهمشين اقتصادياً إلى الإنزلاق نحو القرصنة بوصفها بديلاً معيشياً في ظل ضعف الحوكمة وغياب البدائل الاقتصادية. وتشير الأدبيات إلى أن هشاشة سُبل العيش في المجتمعات الساحلية، وتراجع عائدات الصيد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، هيأت مجتمعةً بيئة خصبة مواتية لتجنيد الأفراد في شبكات القرصنة[3] .

في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أعلنت القوى البحرية الدولية أن القرصنة الصومالية باتت تحت السيطرة، وأن التهديدات للملاحة في باب المندب وخليج عدن تراجعت إلى مستويات متدنية. وكان هذا التقييم دقيقاً على المستوى الإجرائي، إذ انحسرت وتيرة الهجمات وتحسنت مؤشرات الأمن البحري، بيد أنّ شروط إنتاج الأزمة لم تتغير. يعكس ذلك الفجوة بين الاحتواء العملياتي للقرصنة والمعالجة الهيكلية لجذورها، وهي الفجوة ذاتها التي تفسر عودة الظاهرة. فمن منظور استراتيجي، شهدت المرحلة اللاحقة إعادة توجيه واسعة للموارد نحو الردع البحري، في حين ظل الاستثمار في البنية المحلية محدوداً، مما أسهم في تعزيز حماية السفن، لكن دون تغيير الظروف البرية والاقتصادية المنتِجة للتهديد، فيما استمر الضغط على الموارد البحرية الصومالية دون انقطاع.

وقد أفضى تسارع وتيرة هجمات القرصنة في أواخر عام 2008 إلى استجابة دولية متدرجة، بدأت بقرارات صادرة عن مجلس الأمن،من أبرزها القرار الذي أفضى إلى إنشاء مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال[4] (CGPCS)، ثم توسعت عبر عمليات بحرية دولية مثل أتلانتا الأوروبية ودرع المحيط التابعة للناتو[5] وقوة المهام[6] المشتركة[7] (CTF-151). غير أنّ هذه التدخلات لم تمنع تصاعد الهجمات لتبلغ ذروتها بين عامي 2009 و2011، بما يزيد على مائتي حادثة سنوياً[8].

سيّرت العمليات دوريات بحرية، ونشرت فرق حراسة مسلحة على السفن، وعملت على تعزيز قدرات الاستجابة السريعة وأنظمة الإنذار المبكر وخفر السواحل في المنطقة. أدى هذا إلى انخفاض واضح في الهجمات خلال العقد الثاني، مما أوحى بأن التراجع جاء نتيجةً لتفكيك شبكات القرصنة، غير أن هذا الاستنتاج لم يكن دقيقاً، إذ لم تُمسّ بنية هذه الشبكات التي ظلت كامنة نتيجة ارتفاع كلفة نشاطها تحت وطأة الضغط الدولي وظلت بمنأى عن التفكيك.

في سياق جهود كبح جماح القرصنة، يلزم التمييز بين الردع والاستقرار البنيوي، فهما عمليتان تدريجيتان وليستا آنيتين. وفي حين تحقق ردع القرصنة بشكل نسبي في مناطق نشاطها المعتادة، لم يبدأ الاستقرار البنيوي فعلياً. فتراجعت الهجمات بفعل ارتفاع الكلفة التشغيلية، لكن بقيت شبكات القرصنة كامنةً مع احتفاظها ببنيتها وعلاقاتها وخبراتها المتراكمة، ذلك أنّ التدخلات تركزت على تخفيف المخاطر عبر أدوات تشغيلية مثل الدوريات والمرافقة البحرية، دون تغيير يُذكر في البيئة الاجتماعية والمؤسسية المنتجة للتهديد، فكانت المحصلة احتواءً عملياتياً تقاصر عن معالجة الشروط البنيوية.

2-Illegal, Unreported and Unregulated (IUU) fishing. Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://www.fao.org/iuu-fishing/ /background/what-is-iuu-fishing/en

3-https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent cgi?article=1218&context=jss

4- S/RES/1851 (2008). Security Council. https://main.un.org/securitycouncil/ar/s/res/1851-%282008%29

5- Mission, EUNAVFOR. https://eunavfor.eu/mission

6-Operation OCEAN SHIELD. mc.nato.int. https://mc.nato.int/missions/operation-ocean-shield

7- CTF 151: Counter-piracy. (2026). Combined Maritime Forces. https://combinedmaritimeforces.com/ctf-151-counter-piracy/

8- https://www.crisisgroup.org/ojs/africa/somalia/roots-somalias-slow-piracy-resurgence

لم تشهد منطقة خليج عدن وباب المندب غياباً كاملاً للقوات الدولية، لكن بالفعل تراجع الردع البحري بشكل كبير، وأدى هذا التراجع في كثافة انتشار القوات الدولية مقروناً بتراجع مؤسسات الحوكمة الساحلية، وضعف قدرات إنفاذ القانون البحري بما في ذلك خفر السواحل وأجهزة المراقبة في الصومال، إلى تراجع التغطية الأمنية والتنسيق، مما خلق فراغاً أمنياً يعبّر عن تراجع القدرة على المراقبة والتنسيق وتبادل المعلومات، لا عن الغياب العسكري أو الأمني التام. ويتجلى هذا القصور على مستويات عدة، فتبادل المعلومات لا يجري على نحو منتظم، مما يحول دون توظيفها في خطط ميدانية فورية، فيما باتت قدرات الاعتراض البحري أقل قدرة على تغطية مسرح عمليات واسع يتجاوز مليوني ميل بحري مربع، مما يجعل التغطية الشاملة متعذرة عملياً. ويظهر هذا القيد في حوادث بعيدة خارج التغطية التقليدية، مثل اختطاف سفينة Navios Apollon [9] في العام 2009 على بعد 200 ميل بحري شرق سيشل. يُضافُ إلى ذلك أن إعادة توجيه قدر من الجهود نحو البحر الأحمر ومضيق باب المندب مؤخراً، أسهم في تقليص كثافة الاعتراض في بعض مناطق شمال الصومال ووسطه، ما أتاح لشبكات القرصنة هامشاً أوسع للحركة داخل المناطق غير المغطاة. وفي المحصلة، وجد صانع القرار الصومالي نفسه رهينة فجوة معلوماتية يتقلص معها هامش مناورته باستمرار، الأمر الذي سمح لشبكات القرصنة بإعادة إنتاج نفسها مستغلة هذه الثغرات والظروف المواتية.

تتطلب البنية المستدامة للأمن البحري إطاراً شاملاً يوازن بين حماية الأصول البحرية والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي ودعم الاقتصاد الأزرق. ويستدعي ذلك تعزيز القدرات المحلية والإقليمية بما يضمن استمرار العمل بعد انسحاب الحضور الدولي، إلى جانب بناء مؤسسات تنسيق فاعلة وآليات دائمة لتبادل المعلومات الاستخباراتية حتى في فترات انحسار التهديد. غير أنّ هذا المسار لم يكتمل في الصومال، إذ ما تزال القوات البحرية التي أعيد بناؤها عام 2009 تعاني ضعفاً هيكلياً مزمناً.

في السياق الإقليمي الأوسع، أسهمت هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر منذ أواخر 2023 في زيادة الضغط على المنظومة البحرية وإعادة توجيه جزء من الموارد نحو حماية الملاحة هناك. وفي المقابل، لا تجري عودة القرصنة في البيئة الاستراتيجية ذاتها التي شهدت ذروتها في السابق، إذ أصبح الفضاء البحري الممتد من خليج عدن إلى البحر الأحمر محتشداً أكثر بالفاعلين المسلحين والشبكات غير النظامية، في ظل استمرار نشاط "حركة الشباب"، وتصاعد حضور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في أجزاء من بونتلاند، فضلاً عن التطورات السياسية المرتبطة باقليم أرض الصومال وعلاقاته الإقليمية. لا تعني هذه التطورات وجود علاقة مباشرة بالقرصنة، لكنها تكشف عن بيئة أشد تشظياً تتيح تمدد الاقتصاد غير المشروع واستغلال الثغرات الأمنية.

وفي مثل هذا السياق، تصبح أي ثغرة في الساحل الصومالي ذات أثر مضاعف على كلفة التأمين ومسارات الشحن، وتمنح شبكات القرصنة هامشاً أوسع لإعادة التموضع. كما أن آليات التنسيق الإقليمي، مثل الإيقاد IGAD، بقيت محدودة الأثر عملياً ولم تتحول إلى أدوات ميدانية ذات نتائج قابلة للقياس، مما أبقى النجاح الأمني محصوراً في البحر، مقابل استمرار التدهور البري والساحلي.

طوال هذه المدة، غلبت المقاربة العسكرية على طبيعة التدخلات، إذ انصبّ التركيز على تأمين حماية خطوط الملاحة ومرافقة السفن التجارية وتكثيف الاعتراض في عرض البحر، في حين ظلّ الاستثمار في أدوات الحوكمة المحلية داخل الصومال شحيحاً، مما أبقى جذور التهديد بمنأى عن أي معالجة بنيوية حقيقية.

انطلقت كثير من التدخلات الدولية من افتراض ضمني مفاده أن القرصنة الصومالية تمثل في جوهرها مشكلة أمنية أو جنائية يمكن احتواؤها عبر الردع

9- https://eunavfor.eu/news/hijacked-mv-navios-apollon-arrives-somalia

والملاحقة. غير أن هذا التصور أغفل بُعداً جوهرياً من السياق الذي نشأت فيه الظاهرة. فبعض المجتمعات الساحلية لم تنظر في البداية إلى القراصنة بوصفهم جماعات إجرامية خارجة عن القانون، بل باعتبارهم استجابة مشوهة لحالة متجذرة من الشعور بالحرمان الاقتصادي والعجز عن حماية الموارد المحلية. فمع استمرار الصيد غير المشروع وغير المنظم من قبل سفن أجنبية، وترسّخ الانطباع المحلي بأن السلطات غير قادرة أو غير راغبة في فرض القيود القانونية على هذه الأنشطة، تنامى الشعور بأن القانون البحري يُطبق على نحو انتقائي؛ إذ تُحشد الموارد الدولية لتأمين حماية خطوط التجارة العالمية، في حين تظل الانتهاكات التي تطال مصادر رزق الصيادين المحليين أقل حضوراً في أولويات الاستجابة الدولية.

ولا يعني ذلك أن القرصنة كانت شكلاً مشروعاً من المقاومة الاقتصادية، فقد تطورت سريعاً إلى شبكات ربحية منظمة ترتبط بوسطاء وممولين وسماسرة وتتجاوز ادعاء الدفاع عن المجتمعات الساحلية. بيد أنّ تجاهل المظالم التي ساهمت في نشأتها أدى إلى إغفال أحد أهم شروط إعادة إنتاجها. فمع تراجع عائدات الصيد، وتآكل الثقة في قدرة السلطات على حماية الموارد، يغدو تجنيد أفراد جدد و كسب تعاطف محلي مع القراصنة أيسر حتى داخل مجتمعات كانت ترفضهم في السابق. ومن هذا المنظور، تبدو عودة القرصنة تأكيداً لاستمرار البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تمنحها قدراً من القبول والشرعية المحلية كلما تراجعت السيطرة الأمنية.

من الضروري التوصل إلى اتفاق إقليمي يضاهي في جودته الانتصار العسكري الذي حققته القوات الدولية في ذروة انتشارها، فإن كانت القرصنة قد عادت لأن شروط إنتاجها ظلت قائمة، فإن أيّ إستراتيجية جديدة يجب أن تستهدف هذه الشروط في المقام الأول. فعلى المستوى المؤسسي والأمني، يتطلب ذلك بناء آليات تنسيق إقليمي منتظمة، وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر إنشاء نظم متابعة وتقييم مستمرة. وعلى المستوى القانوني والتنفيذي، تحتاج الأجهزة المحلية إلى تعزيز قدراتها في إنفاذ القانون البحري والتحقيق والملاحقة والرقابة الساحلية. أما على الصعيد الاقتصادي، فلا يمكن فصل الأمن البحري عن مستقبل المجتمعات الساحلية، إذ تمثل إعادة بناء اقتصاديات الصيد، وتوسيع فرص العمل من خلال الحد من استنزاف الموارد أدوات أساسية لمنع إعادة تجنيد الأفراد في شبكات القرصنة. وعليه، فإن الاتفاق الإقليمي المطلوب ينبغي أن يدمج بين اطار التعاون الأمني مع منظومة تضمن استمرارية هذه المحاور بعد تراجع التدخلات الدولية. وتبقى عودة القرصنة بطبيعة الحال نتيجة منطقية لنموذج التدخل المؤقت الذي يُبقي البيئة خصبة لإعادة إنتاج التهديدات. وقد أضحت كلفة الاستمرار في هذا النموذج اليوم أعلى بكثير من كلفة كسره.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

# السيـــــــادة المجـــــزأة:

## ببليوغرافيـــا شارحـــة لفهـــم حـــرب أبريـــــل 2023 فـــي الســـــودان

مجـــدي النعيـــــم

## مقـــدمـــة

هذا هو الجزء الثاني من هذه الببليوغرافيا التي تستند إلى حجتين رئيسيتين: أولاً، أن حرب 2023 إخفاقات هيكلية مزمنة في الدولة السودانية وليست مجرد حدث معزول. ثانياً، تطور الصراع إلى حرب بالوكالة تشمل قوى إقليمية، وينطوي على صراعات فرعية متعددة مترابطة يخوضها العديد من الأطراف المسلحة، وتصحبها فظائع واسعة النطاق وجرائم دولية.

وتهدف الببليوغرافيا إلى تجميع وتركيب الدراسات من مختلف التخصصات، واستكشاف اتجاهات المعرفة المتعلقة بالحرب، وتزويد الباحثين بمراجع موثوقة ومتاحة.

لمزيد من المعلومات حول تصميم الببليوغرافيا ومنهجيتها، يُرجى من القراء الاطلاع على المقدمة التمهيدية المنشورة في العدد الأول من مجلة زاوايا.

مجدي النعيم: مترجم، ومحرر، وباحث في سياسات وقضايا حقوق الإنسان

# القســـــم الأول:

# الجـــذور المباشـــرة للتمـــــزق

**إبراهيم، عبد الله علي. (2025). من الثورة إلى الحــرب: الطريق الوعر لبناء الدولة السودانية. دار الموسوعــة.**

يضم هذا الكتاب مختارات من المقالات التي كتبها المؤلف في مراحل مختلفة، ويقدّم قراءة نقدية لمسار بناء الدولة السودانية من الحقبة الاستعمارية إلى ثورة ديسمبر ثم الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023. وتتناول فصول الكتاب قضايا عديدة من خلال مقاربة تجمع بين التحليل التاريخي والنقد السياسي والثقافي. وتكمن قيمة الكتاب في أنه يوثق تطور رؤية أحد أبرز المفكرين السودانيين للأزمة السودانية، ويقدم تفسيراً متماسكاً يربط الحرب الراهنة بسياقاتها التاريخية والمؤسسية، مما يجعله مرجعاً مهماً لفهم الجذور الفكرية والسياسية للصراع. ويُعدّ عبد الله علي إبراهيم مؤرخاً وباحثاً ومفكراً سودانياً بارزاً، أسهمت أعماله إسهاماً مهماً في دراسة تاريخ السودان وسياساته وثقافته.

يشير الكاتب إلى أنه، بموازاة الحرب العنيفة، يجري صراع سياسي بين قوى الحرية والتغيير بمختلف مسمياتها وبين جماعة النظام القديم (الإسلاميين) يدور حول اتهام كل منهما للآخر بأنه المسؤول عن إشعال الحرب. ويستعرض في ذلك آراء عدد كبير من الكتابات الصحفية التي تعرض آراء الطرفين. ولاحظ الكاتب أن هذه الأطراف زوّرت الأدلة لإثبات تورط الطرف الأخر. وفي اعتراضه على آراء الطرفين يسرد المؤلف كيف انهمك حميدتي في العمل السياسي الصريح بعد أبريل 2019، على خلاف أعضاء المجلس العسكري الآخرين، بغرض تعزيز قيادته واستقلال قواته. ولفهم هذا السعي للاستقلال، يلفت الكاتب النظر إلى اقتصاد الدعم السريع ونفوذ حميدتي وعائلته في السوق. لذلك، فقبول حميدتي بالاتفاق الإطاري، الذي ينص على دمج قواته، ولو بعد حين، وطردها من سوق الاستثمار، لم يكن سوى مكر. لكن الكتاب لا يقتصر على ذلك إذ يناقش طيفاً واسعاً من القضايا في فصوله السبعة تشمل: غياب بعض الأبعاد التاريخية من النقاشات الجارية مثل تركة الاستعمار، والتفاعلات مع القوى العظمى؛ ومنشأ وأدوار القوى الفاعلة في بعد الثورة مثل الجيش والدعم السريع ولجان المقاومة وبعض الوقائع المرتبطة بتفاعلات هذه القوى؛ والسجال حول "المركز والهامش"، الشهير في الصراع الفكري في السودان وإصلاح دولة ما بعد الاستعمار؛ وهجرة عرب الساحل الافريقي الى السودان بسبب ما سماه المؤلف "محنة البادية"؛ وروايات الحرب (مزاعم السعي للديمقراطية والدولة، وطبيعة الحرب، والسجالات والوساطات المرتبطة بها)؛ واستراتيجية الدعم السريع في بعض النزاعات المحلية وسلوكه إبان سيطرته على ولاية الجزيرة؛ ومواقف تحالف "الحرية والتغيير"، (لاحقاً "تقدم") من الحرب، في نقد يستكمله الكاتب في خاتمة الكتاب.

# القســـم الثانـــــي:

# الخســـــائر البشـريـــــة الموثقـــة

**الأرشيف السوداني. (2024، 8 مايو). تحقيق مفتوح المصدر في احتجاز وإساءة معاملة البالغين والأطفال في أردمتا (بالإنجليزية). مستعاد من اللينك أدناه.**

**Sudanese Archive. (2024, May 8). Open source investigation into the detention and abuse of adults and children in Ardamata. Retrieved from https://tinyurl.com/mr374rwm**

يسلط هذا التقرير الضوء على لحظة حاسمة في أعمال العنف الواسع التي أعقبت سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الجنينة بغرب دارفور في أكتوبر 2023، حيث ظهرت مزاعم بارتكاب إبادة جماعية ضد مجتمع المساليت. وتستند الأدلة المستخدمة في التقرير حصراً إلى معلومات رقمية متاحة على الإنترنت وفي المصادر المفتوحة، بالإضافة إلى تقنيات تحليلية تركز على الاحتجاز وسوء المعاملة، ومزاعم القتل والتعذيب والنهب والعنف الجنسي. وقد تراوح عدد الضحايا، في الواقعة محل التقصي، بين 500 و750 شخصاً، بينهم أطفال تعرضوا للاحتجاز والتعذيب، وربما القتل. إضافة إلى مزاعم الاغتصاب والعنف الجنسي. وقد حدد المحققون مكان الوقائع في حي أردماتا بالجنينة، في مقر الفرقة 15 مشاة، ومناطق أخرى في الحي، خلال الفترة من 4 إلى 6 نوفمبر 2023. ويحدد التقرير زمان ومكان الواقعة، ويحمّل التقرير بوضوح قوات الدعم السريع المسؤولية عن الجرائم المرتكبة.

يمكن لهذا النوع من الأرشيف الرقمي مفتوح المصدر أن يكون مفيداً في تحقيق المساءلة، إذ يحوّل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي إلى أدلة قوية. والأهم من ذلك، أنه يساعد في إثبات مسؤولية القيادة عن الجرائم المرتكبة.

كما أن حفظ الأدلة من خلال الرقمنة أمر بالغ الأهمية في الإجراءات القضائية، وفي بناء سجل تاريخي للملاحقات القضائية المستقبلية ولعمليات إجلاء الحقيقة في سياق العدالة الانتقالية. علاوة على ذلك، فإن تحديد الموقع الجغرافي للجرائم يُفند مزاعم الجناة الذين يرفضون التقارير الحقوقية باعتبارها "أخباراً كاذبة" أو دعاية سياسية.
يستند هذا التقرير إلى تحليل وتدقيق 289 مقطع فيديو، وصورة، وتقرير، ومنشور على منصات التواصل الاجتماعي حول احتجاز قوات الدعم السريع لأشخاص. ويربط التقرير المعالم الظاهرة في المحتوى المرئي بصور الأقمار الصناعية، والتقارير الأولية للحوادث بالمعلومات المتاحة من مصادر أخرى. ويتضمن التقرير خرائط الأقمار الصناعية من جوجل إيرث، ورسومات بيانية، ولقطات شاشة لأدوات التحقق الرقمي المستخدمة.

## القســـم الثالـــث:

## اقتصـــاديـــــات الحـــــــرب

**المرصد السوداني للشفافية والسياسات. (2026). المخدرات في سودان الحرب: اقتصاد غير مشروع يؤجج نار الحرب. سلسلة اقتصاديات الحرب. استرجعت النسخة العربية من** https://tinyurl.com/4juu-wr9t Sudan Transparency and Policy Tracker (STPT). (2026). Drugs in wartime Sudan: An illicit economy fueling the war. Retrieved from https://tinyurl.com/bu2ebrb6

تعالج الورقة ديناميكية جديدة خطيرة في الحرب الحالية، وهي تحول السودان إلى "مركز تصنيع إقليمي" للمخدرات التخليقية. وتغطّي الورقة إعادة تموضع إنتاج الكبتاغون جغرافياً، بعد انهيار صناعته في سوريا، وتوثّق كيف أدى سقوط النظام السوري في ديسمبر 2024 إلى هجرة شبكات تصنيع "الكبتاجون" نحو بيئات هشة. وتشير إلى أن المصنعين وجدوا في فوضى الحرب في السودان، وغياب الرقابة، وسهولة الوصول إلى منافذ البحر الأحمر ملاذاً للتحوّل من مجرد استخدام ممرات التهريب السودانية إلى إنشاء "مركز إنتاج صناعي" بقدرة إنتاجية قفزت، في بعض المختبرات المكتشفة بالخرطوم، إلى 100 ألف حبة في الساعة. ويوضح التقرير كيف أصبحت التجارة غير المشروعة بالمخدرات (الكبتاجون، الميثامفيتامين الكريستالي، والبانجو المستهلك محلياً) أداة حيوية لفاعلين مسلحين (خاصة قوات الدعم السريع في مناطق سيطرتها) لتمويل عملياتها، إلى جانب تهريب الذهب وجبايات نقاط التفتيش المتكاثرة. كما ترصد الورقة ارتفاع الطلب الداخلي مدفوعاً بالصدمات النفسية والنزوح والبطالة بين الشباب، إلى جانب الاستخدام الكثيف والممنهج للكبتاجون والترامادول من قِبل المقاتلين على جبهات القتال لقمع الجوع، وزيادة اليقظة، وتقليل الخوف أثناء المعارك.

تكمن أهمية هذه الورقة في أنها تقدم دليلاً إمبريقياً على تشظي السيادة والحدود التي يسهل اختراقها وكيف يُسهّل التنازع على الأرض وتبدّل السيطرة عليها بين المتحاربين الأنشطة غير المشروعة التي تُخرج النزاع السوداني، مع عوامل أخرى، من كونه مجرد حرب محلية، لتضعه في سياق شبكات الجريمة المنظمة العابرة للقارات.

## القســـم الرابـــــع:

## التدويـــل والجغرافيـــا السياسيـــة

**هيومن رايتس ووتش. (25 مايو 2026). من بوغوتا إلى الفاشر: دور الإمارات في نشر مقاتلين كولومبيين وغير ذلك من أشكال الدعم لقوات الدعم السريع في السودان (بالإنجليزية) . استرجع من اللينك أدناه**
Human Rights Watch. (2026, May 25). From Bogotá to El Fasher: The UAE's Role in the Deployment of Colombian Fighters and Other Backing to the Rapid Support Forces in Sudan. Retrieved from https://tinyurl.com/3kdha5sd

يتتبع التقرير عملية تجنيد ونشر متعاقدين عسكريين كولومبيين خاصين منذ أغسطس 2024 من قبل مجموعة الخدمات الأمنية العالمية (GSSG)، وهي شركة أمنية خاصة مقرها أبو ظبي، لكن تربطها علاقات وثيقة

بسلطات الإمارات العربية المتحدة والعائلة الحاكمة فيها. وبحلول سبتمبر 2025، نُشر ما لا يقل عن 300 متعاقد عسكري كولومبي خاص في دارفور. ويقدّم التقرير سرداً مفصلاً لعمليات تجنيد وتوظيف ونقل ونشر هؤلاء المتعاقدين العسكريين الكولومبيين. ويؤكد التقرير بشكل قاطع صلات سلطات الإمارات العربية المتحدة بهذا التدخل غير القانوني في دعم قوات الدعم السريع في صراع من المفترض أن يكون داخلياً. كما ويقدّم أدلة على تورط ليبي وصومالي وتشادي في هذه العمليات، إلى جانب دور وقوات الدعم السريع نفسها. وخلُصت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن المتعاقدين العسكريين الكولومبيين دعموا عمليات التدريب لقوات الدعم السريع، وقد نُشروا إلى جنب مقاتلي هذه القوات في الفاشر ومحيطها، وفي معارك أخرى. ويشير التقرير إلى تحويل أسلحة وتقنيات كانت متجهة إلى الإمارات العربية المتحدة من مصنّعين صربيين وبلغاريين وفرنسيين إلى السودان لصالح قوات الدعم السريع. ويؤكد التقرير المسؤولية القانونية التي تتحملها مجموعة الخدمات الأمنية العالمية(GSSG) ودولة الإمارات العربية المتحدة عن تقديم هذا الدعم. ويختتم التقرير بتوصيات موجهة إلى الإمارات العربية المتحدة، وقوات الدعم السريع، والاتحاد الأوروبي، وحكومة الولايات المتحدة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي، والحكومة الكولومبية، والحكومة السودانية.

يستند هذا التقرير إلى مقابلات شملت متعاقدين عسكريين كولومبيين خدموا في السودان، وضباطاً عسكريين كولومبيين متقاعدين، وموظفين، ومصادر مطلعة على أنشطة الإمارات في المنطقة، وصحفيين كولومبيين، ومصادر من داخل وخارج الفاشر. كما استخدم الباحثون مصادر مفتوحة للتحقق من المحتوى، وتحديد المواقع الجغرافية لمقاطع الفيديو والصور ذات الصلة. كما قاموا بتحليل وثائق وسجلات الشركات والوثائق الحكومية ذات الصلة. كما يحتوي التقرير على لقطات فيديو محددة المواقع الجغرافية، بالإضافة إلى خرائط وصور عالية الدقة التقطتها الأقمار الصناعية.

## القســـم الخامـــس:

## حـرب في الثقافـــة والآداب والفنـون

**أحمد، هـ. إ.، وإمبيرلينغ، ج. (2025). علم الآثار والتراث الثقافي في زمن الحرب: السودان 2023–2025. مجلة أنتيكويتي (الآثار)، 99(407)، 1197–1211. دار نشر جامعة كامبريدج. (بالإنجليزية). استرجع من اللينك أدناه.**

**Ahmed, H. I., & Emberling, G. (2025). Archaeology and cultural heritage in wartime: Sudan 2023–2025. Antiquity, 99(407), 1197–1211. Cambridge University Press. Retrieved from https://tinyurl.com/yw34v6x2**

تقدم هذه الدراسة سجلاً للآثار المدمرة للحرب على التراث الثقافي المادي للبلد من أبريل 2023 وحتى منتصف عام 2025. ويوثّق الباحثون الأضرار الهيكلية التي تعرضت لها المتاحف الوطنية الرئيسية والمواقع الأثرية، ووقوعها بين نيران المتقاتلين، ونهبها بصورة ممنهجة، مع دراسة الاستجابات الطارئة المحلية المصممة للتخفيف من هذه الخسائر. وتطرح الورقة حجتين أساسيتين فيما يتعلق بإدارة التراث الثقافي المادي في زمن الحرب: أولاً، أن المؤسسات الكبرى مثل المتحف القومي في الخرطوم تواجه دماراً شديداً عندما تقع مباشرة في مناطق القتال؛ وثانياً، أن تتبع الأضرار الهيكلية والاتجار غير المشروع يتطلب تعبئة نشطة ومنسقة من قبل السلطات المحلية والشركاء الدوليين. وتوضح الدراسة كيف أن القطع الأثرية التي كانت قد حُزمت بعناية داخل

صناديق ضمن مشروع لترميم المتحف بتمويل من اليونسكو قبيل اندلاع الحرب، أصبحت أهدافاً محتملة للنهب والاتجار غير المشروع عبر الحدود.

في مصادر أخرى، ورد على نطاق واسع أن قوات الدعم السريع نقلت شاحنات محملة بالقطع الأثرية من المتحف القومي إلى غرب السودان، كما عُرضت بعض القطع التي ربما تكون قد سُرقت من مجموعة المتحف القومي للبيع على موقع eBay وعبر الهاتف. ويُبيّن المؤلفون كيف أصبح علماء الآثار السودانيين والعاملون في المتاحف خط الدفاع الأول من خلال التدخلات التطوعية والتنظيم الذاتي. ومن الناحية المنهجية، تُقدّم الورقة دراسة حالة حول الحفاظ على التراث الثقافي في حالات الطوارئ أثناء نزاع مسلح غير دولي. وتُظهر أنه عندما تفشل المؤسسات الحكومية أثناء الحرب الداخلية، تنتقل مسؤولية حماية رأس المال التاريخي للبلد بشكل طبيعي إلى شبكات مجتمعية لامركزية ومستقلة.

تصوير: عصام عبد الحفيظ

# ما الـــذي تناقشـــــه اجتماعات البحر الأحمر حقـــــاً؟

فريـــــق التحريـــــر

تكشف الاجتماعات الأخيرة حول الأمن البحري عن نقاش لا يزال يدور حول شتات من الموضوعات دون أن ينفذ إلى مركزه. فقد تناول مجلس الأمن المسؤولية الجماعية، والقانون الدولي، وحماية الملاحة. فيما ركزت ورش العمل التقنية على إجراءات الموانئ والجاهزية المؤسسية. أما الحوارات الإقليمية فقد انصرفت إلى التنافس السياسي والتنمية وتعقيدات بناء التعاون بين أطراف لا تتشارك المصالح نفسها. وفي الواقع، هذه النقاشات ليست منفصلة، بل جزء من جدل أوسع بشأن ما ينبغي أن يعنيه الأمن عملياً.

## مجلس الأمن الدولـــيّ: نقـــاش لا يزال يتشكـــــل

ركزت المناقشات رفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن الدوليّ في 20 مايو 2025، على التعاون. وناقشت الدول الهجمات على السفن، والقرصنة، والاتجار غير المشروع، والبنية التحتية البحرية، والحاجة إلى تعزيز التعاون القانوني والعملياتي. وعاد النقاش مراراً إلى مسألة القدرات: إذ يُنتظر من دول ساحلية عديدة إدارة تهديدات معقدة بإمكانات محدودة، وأنظمة معلومات غير كافية، وتنسيق ضعيف بين المؤسسات.

ومع أن الاجتماع لم يخرج بترتيب إقليمي جديد. وكانت مساهمته بهذا الشأن أكثر من متواضعة، لكنها ذات أهمية بالغة. فقد أكَّد مجدداً أن التهديدات البحرية تتجاوز قدرة أي دولة منفردة، وأنَّ الأمن يعتمد على تبادل المعلومات، والإنفاذ المشترك، والتدريب، والتعاون القانوني.

عاد المجلس إلى هذا الملف في 11 أغسطس 2025

تحت عنوان: «الأمن البحري: الوقاية والابتكار والتعاون الدولي لمواجهة التحديات الناشئة». هذه المرة، انتقل خطابه من منطق الاستجابة إلى منطق الاستباق، فتركز نقاش المشاركين على المراقبة، وآليات الإنذار المبكر، والتقنيات الرقمية، والمخاطر السيبرانية، والوعي بالمجال البحري. ويكمن خلف التركيز على الابتكار قلق متزايد من استجابة المؤسسات للأحداث تأتي في الغالب بعد تفاقمها بالفعل.

وعاد النقاش كذلك إلى هشاشة أوضاع أطقم السفن التجارية. فكثيراً ما توصف السفن بلغة الشحن والتجارة والمسارات، لكن الهجمات تقع أولاً على أشخاص يعملون على متنها. وقد أصبحت هذه المسألة محور اجتماع بصيغة «آريا» نظمته اليونان والهند والفلبين في 21 نوفمبر 2025[1].

## المنظمة البحرية الدولية: العمل الذي يجري بعيداً عن طاولات المؤتمرات

انشغلت ورش المنظمة البحرية الدولية، التي عقدت في عدن وجيبوتي خلال يناير 2025، بنوع مختلف من الأمن: العمل اليومي اللازم للحفاظ على تشغيل الموانئ حين تكون المؤسسات تحت الضغط. ففي عدن، انصب التركيز على خطط أمن مرافق الموانئ. وتناول المشاركون أسئلة نادراً ما تتصدر العناوين: كيف ينبغي توزيع المسؤوليات؟ وكيف تُوثق مواطن الضعف؟ وكيف يستجيب العاملون للحوادث؟ وكيف يمكن الحفاظ على الإجراءات الأمنية في بيئة متأثرة بالنزاع؟

أمّا ورش جيبوتي، فركّزت على التقييمات الأمنية والتخطيط. وناقش المشاركون تحديد المخاطر، والتنسيق بين الوكالات، وإجراءات التفتيش، وتعديل الخطط الأمنية مع تغير الظروف. وعلى الرغم من الطابع التقني لهذه المناقشات ، فإن دلالاتها كانت سياسية بامتياز. فجاهزية الميناء لا يمكن أن تتجاوز جاهزية المؤسسات التي تديرها، وهذه المؤسسات تعتمد على موظفين مؤهلين، وقنوات اتصال فعالة، وصلاحيات واضحة، وموارد غالباً ما تكون شحيحة.

## في عمان: تنسيق، ولكن بين من؟

برز هذا السؤال بوضوح في عمّان في 23 أبريل 2025، خلال الجلسة التنسيقية لمنتدى الأمن البحري بشأن البحر الأحمر وباب المندب ومضيق هرمز. ودعت إلى الاجتماع وزارة الخارجية النرويجية والمركز العربي لدراسات الأمن والشؤون الدولية (ACSIS) والجامعة الأردنية. وانطلقت الفكرة من أن المشكلة لا تكمن في نقص المبادرات، أو المهام البحرية، أو البيانات السياسية، أو الجهات المعنية. بل في غياب التنسيق الفعال بين هذه الكيانات.

وناقش المشاركون التنسيق، والاتصالات الخاصة بإدارة الأزمات، وحرية الملاحة، وخفض التصعيد. لكن التنسيق ليس مسألة تقنية فحسب؛ فهو يتضمن تحديد الأولويات، والمعلومات الموثوقة، والأطراف التي تشارك في وضع القواعد.

## ورشة مومباسا لإستراتيجية الأمن

تناولت ورشة مومباسا في يوليو 2025 المسألة من منظور أوسع تجاوز منطق إدارة الأزمة المباشرة، وجمع البنية التحتية، واللوجستيات، والمناخ، والتنافس السياسي، والحوكمة الإقليمية في إطار تحليلي واحد. وكان هذا التأطير الأوسع مفيداً لأنه أفسح المجال للنظر في عوامل نادراً ما تظهر في البيانات العاجلة:

1 - اجتماع بصيغة آريا هو لقاء غير رسمي يعقده أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة قضايا لا يمكن أو لا يرغب المجلس في تناولها ضمن جلساته الرسمية.

كيف تُدار الموانئ، وكيف تعيد الاستثمارات تشكيل النفوذ السياسي، وكيف يؤدي الضغط المناخي والاقتصادي إلى تعميق انعدام الأمن.

## من جنوب مصر إلى القرن الأفريقي: الأسئلة السياسية التي تعود إلى السطح

طرحت المائدة المستديرة «بحر من الفرص: الأمن والتنمية عبر البحر الأحمر»، التي عقدت في فبراير 2026 ضمن دورة منتدى أسوان، فكرةً لا ينبغي الاختلاف حولها: لا يمكن فصل الأمن عن التنمية والاستقرار السياسي. وناقش المشاركون المرونة المؤسسية، والفرص الاقتصادية، والنزاع، والحاجة إلى وصل التدابير الأمنية بتعاون إقليمي أطول أمداً.

وأشار إطلاق منتدى أمن القرن الأفريقي والبحر الأحمر في الشهر نفسه إلى اتجاه مشابه. فقد أنشأ منصةً تجمع الباحثين وصناع السياسات والخبراء الإقليميين بما يضمن استمرار التداول والمناقاشات. وسيكون اختبار مثل هذه المساحة هو قدرتها على الحفاظ على النقاش النقدي عندما تخف وطأة الأزمة، وقدرتها على إشراك أصوات تتجاوز الحكومات والمؤسسات الأمنية.

## علاقات الخليج العربي والقرن الأفريقي في قلب حوارات البحر الأحمر

في الرابع من يونيو 2026 وضع برنامج «حوارات البحر الأحمر» عبر الإنترنت، ، العلاقة بين الخليج العربي والقرن الأفريقي على طاولة النقاش . وتحت عنوان «بعد الحريق: هل ستتعاون دول الخليج أم تتنافس على البحر الأحمر؟»، بحث المتحدثون النتائج السياسية للاستثمارات، واتفاقيات الموانئ، والعلاقات العسكرية،

والتحالفات المتغيرة. ولم يفترض النقاش أن الانخراط الخارجي المتزايد ينتج الاستقرار تلقائياً، بل تساءل عما إذا كانت اللحظة الراهنة تولد تعاوناً أم تفتح جبهات جديدة للتنافس.

وواصل منتدى أنقرة في 18 يونيو 2026 هذا التوجه المؤسسي،إذ ناقش المشاركون القانون البحري، وخفض المخاطر، وحرية الملاحة، والتنسيق الإقليمي، والتهديدات المرتبطة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وبرز خلاله مقترح إنشاء مجلس إقليمي للمخاطر البحرية بوصفها إحدى الآليات الممكنة لتعزيز التعاون المستدام.

ويحمل الاقتراح فرصاً واعدة، لكنه يطرح أيضاً سؤالاً لا يمكن لأي تصميم مؤسسي تجنبه: هل سيقتصر مثل هذا الجسم على التنسيق بين الدول والقوى الخارجية، أم سيفتح المجال للمجتمعات والعمال والباحثين والسلطات المحلية التي تتحمل يومياً تبعات انعدام الأمن البحري؟

## أيـــن يقف النقـــاش الآن؟

تكشف هذه الاجتماعات أن الأجندة تتسع، حتى إن لم تصبح أعمق بعد. ثمة اهتمام أكبر بالوقاية، والقدرات المؤسسية، ورفاه البحارة، والحوار الإقليمي، والصلّة بين الأمن والتنمية. لكن النقاشات لا تزال تميل إلى التحرك بسهولة أكبر نحو الحلول التقنية مقارنة بالحلول السياسية.

لقد ثبت أن مثل هذه النقاشات أقدر على تحديد المخاطر من مواجهة النزاعات، وأوجه عدم المساواة، والصراعات على السلطة والنفوذ التي تُبقي تلك المخاطر قائمة. وتكمن قيمة اللحظة الراهنة في أن هذه الأسئلة أصبحت في صلب النقاشات . أمّا التحدي المقبل فهو ضمان ألا تُهمَّش مرة أخرى حين يستعيد خطاب التنسيق وإدارة الأزمات هيمنته على جدول الأعمال.

# بين الخصوصية والتحـــــــولات:

## أغانـــي الهَدَنْـدَوَة فـي شـــرق الســـودان

محمد آدم سليمان أبو البشر

تصوير: عصام عبد الحفيظ

د. محمد آدم سليمان أبو البشر: كلية الموسيقى والدراما، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

## ملخـــص البحـــث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موسيقى إثنية الهَدَنْدَوَة في شرق السودان. وتتمحور أسئلة البحث حول فرضية خصوصية الثقافة الموسيقية في شرق السودان من حيث قوالبها وصيغها اللحنية والإيقاعية، وكون تلك الموسيقى من أهم الروافد الثقافية القادرة على إثراء المشهد الغنائي السوداني. وانطلاقاً من هذه الفرضية، اهتم البحثُ بجمع الأشكال الغنائية الشعبية وتوثيقها، ورصد أنواعها ووظائفها الاجتماعية، لحفظها وتيسير التعامل معها، توازياً مع سُبل الحفظ الشفاهي التقليدية.

اعتمَدَ البحث المنهج الوصفي، فعرّف ميدان الدراسة (ديار البِجَا)؛ وعرض بعض المفاهيم الخاصة باللغة التِّبْداويّة (بَدَوِييت) في شرق السودان. كما ناقش قوالب الغناء وتصنيفاته ومناسبات أدائه ورسائله، وما تعالجه من ثيمات مثل الأفراح والعمل والحروب والمآتم والمصالحات.

استعرضتْ الورقة أغاني النساء، ودواعي تأليفها، وأساليب أدائها، ودورها الاجتماعي. كما تقصّت أنماط الغناء عند الرجال، متناولةً الدوبيت لغةً واصطلاحاً، و غناء "البِي بُوب" والضرب الإيقاعي المصاحب له، بوصفه شكلاً من أشكال الغناء الجماعي، فضلاً عن أغاني "آلْكُول" والغناء المديني ورواده من المغنيين. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن الثقافة الغنائية لدى مجموعة الهَدَنْدَوَة في شرق السودان تتسم بخصوصية واضحة، تتجلى في:

- غناء "الدُّوبَيْت" الذي يرجع إليه أصل مصطلح "دُوبَيْت" المتداول في وصف شعر المُرَبّعَات المؤدى إنشاداً.
- لكل نوع من أنواع الغناء وظيفته الاجتماعية.
- خلو النصوص الغنائية من الإشارة إلى البحر الأحمر، مما يؤكد أن صلة البِجَا بالرعي والزراعة أوثق من صلتهم بالبحر.
- للغناء دورٌ في السلم والحرب، وفي المصالحات القبلية.


## تمهيـــد

يتميّز السودان بتنوع إثني ولغوي أثرى الثقافة السودانية أدباً وفناً. وتتباين الأشكال اللحنية والغنائية بين المجموعات الإثنية، فلكل مجموعة -في إطارها الثقافي- أنماطها التعبيرية الموسيقية التي يمكن تمييزها عند سماعها، بما يحدد هوية المجموعة وبيئتها الثقافية. ويشير القرآن الكريم إلى اختلاف الألسنة والألوان في قوله تعالى:( وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ) [سورة الروم: 22]. وينسحب هذا التنوع على التعبيرات الفنية القائمة على اللغة.

تتناول هذه الدراسة الهَدَنْدَوَة، إحدى المجموعات الرئيسة في شرق السودان، بوصفها جماعة صانت، منذ القدم، تراثها الغنائي، بما يحمله من دلالات اجتماعية وسياسية ودينية. وتقتصر الدراسة على الغناء، مع الإشارة إلى صلة الهَدَنْدَوَة بآلة البَاسَنْكُوب (الطَّمْبُور)، وهي آلة وترية ترافق الأداء الغنائي. وترصد تقليداً موسيقياً لدى المجموعة، يتمثل في أن لكل بطن لحناً خاصاً (وتراً) يُعزف في المناسبات السعيدة والحزينة، كما تؤدي وظيفة رمزية تتصل بأمن المنطقة. ويحظر عزفه على غير المنتمين إلى القبيلة أو البطن، مما يشير إلى استمرار تقاليد موسيقية حيّة، على الرغم تأثيرات الثقافة الحضرية التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين.

وتستند الدراسة إلى عمل ميداني أجري في شرق السودان. وتهدف إلى التعريف بثقافة المنطقة والتراث الغنائي لدى الهَدَنْدَوَة على وجه الخصوص، وإبراز قيمته بوصفه مرجعاً للباحثين والمهتمين.

## جغرافيـــا الدراســـة

تقع منطقة الدراسة في ولايتي البحر الأحمر وكسلا في أقصى شرق السودان، وتحدها من الشمال مصر، ومن الجنوب ولاية القضارف ونهر عطبرة، ومن الشرق البحر الأحمر، ومن الغرب الولاية الشمالية وولاية نهر

النيل، مع امتداد حدودها الجنوبية الشرقية نحو إريتريا وإثيوبيا. ويسود ولاية البحر الأحمر مناخ جاف مع أمطار شتوية على الساحل، و أمطار صيفية في المناطق خلف الهضاب. أمّا ولاية كسلا فيغلب على مناخها الجفاف شتاءً، مع هطول الأمطار في الصيف.

## الهَدَنْـــدَوَة وبطونـــها

يتعذّر في أحيان كثيرة الإلمام المحيط بمصادر ثقافة الجماعات، يساعد النظر في البيئة والنشاط الاقتصادي والتشكيل القبلي على تلمّس بعض تلك المصادر. وفي هذا السياق نجد أنّ الهَدَنْدَوَة إحدى كبرى الإثنيات البِجَاوية داخل الحدود السودانية، وتنقسم إلى خمسة بطون رئيسة تتفرع عنها فروع عديدة. ويغلب على نشاطها الرعي، مع ممارسة الزراعة والتجارة في بعض المناطق. وعُرفت بعض بطونها بأدوار اقتصادية واجتماعية مرتبطة بمدن ومناطق محددة، من بينها بورتسودان.

## اللغة والهوية

اللغة التّبْدَاوِيّة (بدوييت) هي لسان الهَدَنْدَوَة، مع تداخلات لغوية، منها التِّقْرِيَّة في مناطق جنوبية، فضلاً عن العربية الدارجة. ومع تطور المجتمع واتساع علاقات المصاهرة، تسربت مفردات عربية ودِينِيّة إلى التّبْداويّة، مع احتفاظها بخصائصها الصرفية. ويكشف ذلك عن عمق الاتصال التاريخي بالتجار ومؤسسات الحكم الرسمية. كما تبرز في الأغاني بعض الألفاظ الأجنبية المستعارة مثل كلمة Super التي تُنطق محلياً (سُيوبَر).

## صوتيات اللغة والخيار اللحني:

إنّ اختلاف البيئات والجغرافيا، بما تنطوي عليه من تنوع في التضاريس، سواء كانت سهلية أو جبلية أو غابية، يسهم إسهاماً كبيراً في تشكيل الخيارات اللحنية والقوالب الغنائية التي تعتمد على المفردة المنطوقة أو ما يمكن تسميته (لسان الشعب)، فمن خلال الخصوصية الصوتية للغة، يتأتّى للسامع تمييز الأغاني الخاصة بكل مجموعة إثنية لها لغتها التي تميزها عن غيرها، وإن تنوعت الضروب الايقاعية.

وقد أسهم اختلاف صوتيات اللغة التّبْداويّة عن اللغة العربية وغيرها من اللغات في إكسابها أبعاداً لحنية خاصة، تميزها عن غيرها من الألحان السودانية الأُخرى. وعلى الرغم مما يبدو من تقارب في اللون الصوتي (Tone color) بينها وبين بعض ألحان منطقة القرن الإفريقي نتيجةً لتشابه البيئة والجغرافيا، فإن مواضع النَّبْر في اللغة تظل عاملاً حاسماً في تشكيل الخيار اللحني (Form choice). قد أشار روبر (Roper) إلى النَّبْر في الشعر البِجَاوي، موضحاً أنّ أثره يتصل بطبيعة الإيقاع ، وأن النَّبْر يُلحظ عند إلقاء بيت الشعر أكثر مما يُلحظ عند كتابته (Roper, M:1927, P 148).

يُعد النَّبْر في اللغة المُغناة عنصراً محورياً في تحديد الخيارات الإيقاعية واللحنية، إذ تُسهم بنية الإيقاع في اللغة والشعر في توجيه البناء العام للحن، من خلال ربط صوتيات المفردات بإيقاعها الداخلي. وعلى هذا الأساس، يغدو النَّبْر صمام أمان يصون السمات الحيوية في اللغة المُغناة ويحافظ على خصوصيتها..

لاحظ الباحث أن النَّبْر الإيقاعي في كثير من أغاني الهَدَنْدَوَة، خاصةً المُغناة باللغة التّبْداويّة، يبدأ غالباً من النَّبْر الضعيف (Lavary)، كما يكثر فيها الضرب المؤجّل، المعروف بـ"السنكوب" (Syncopation). وتُعد هذه السمة إحدى الخصائص المميّزة لأغاني الناطقين بالتّبْداويّة، وقد توافقت مع بعض الضروب الإيقاعية المركبة مثل إيقاع الكُول.

و الضروب الإيقاعية البسيطة المتمثلة في: البِي بُوب، والسّيرّة.
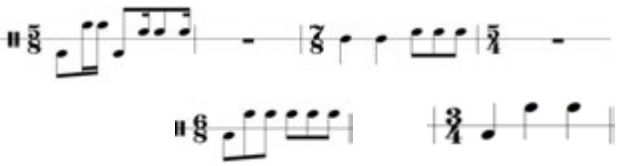
بالإضافة إلى الثنائية:

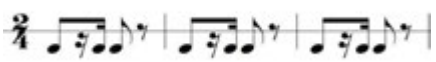

## قوالب الغناء عند الهَدَنْدَوَة

يندرج غناء الهَدَنْدَوَة ضمن فئة الغناء الشعبي، لما يتّسم به من مرونة ويُسْر في التلقي والممارسة داخل المحيط البيئي والاجتماعي. كما أن اعتماده على الشفاهة في التداول والانتشار أكسبه طابع الأداء الجماعي، لما يحمله من معانٍ و دلالات مرتبطة بالقبيلة، أفراداً وجماعات. ويمهد هذا الاستهلال إلى تعريف ببعض المفاهيم الخاصة بالغناء الشعبي، كما وردت في عدد من المراجع والموسوعات.

عُرفت الأغنية الشعبية بأنها أُغنية الجماعة التي تعيش في بيئة واحدة، و يشترك أفرادُها في تأليفها، ولذلك تظل أغلبها مجهولة المؤلف. وقد أورد إريك بلوم تعريفاً جاء فيه: "الأغاني الشعبية هي تلك التي تنتشر انتشاراً واسعاً وتصبح ملكاً للجماعة" (إيريك بلوم، 1954، ص 183). وترى ماريا ليش أن الأغاني الشعبية تزدهر في البيئات الريفية، ولا تخضع لطريقة تعليمية محددة سلفاً ولا لمنهج رسمي، بل يتعلمها الناس سماعاً و يتوارثونها جيلاً بعد جيل. أما من حيث الصنعة، فتذهب ماريا ليش إلى أن المغني الشعبي لا ينتج فنه انطلاقاً من وعي قصدي بمسائل الشكل والبناء، ولا يستند إلى نظرية جمالية تحليلية. وتشير إلى أن إسهام الفرد العادي من أفراد الجماعة في إنتاج الأغنية الشعبية أوسع وأكثر حضوراً مقارنةً بالموسيقى المصنوعة أو بآداب المدينة (ماريا ليش، 1950، ص 1033–1034). و يُظهر هذا التحليل أن الثقافة الشعبية أعيد إنتاجها من قبل الصفوة الأكاديمية الغربية بوصفها إنتاجاً اعتباطياً يفتقر إلى المنهجية، إذ يُقدّم التأسيس النظري بوصفه معياراً للجدارة والاعتراف، بما ينطوي عليه من نظرة استعمارية إلى ثقافات الشعوب في جنوب العالم بوصفها نسخاً متدهورة من الثقافة المعيارية الغربية.

وتشير ماريا، في معرض تناولها لمسألة الانتقال الشفاهي للأغاني وطرائق حفظها، إلى غياب التدوين الموسيقي للأغنية الشعبية، وتقول: " تفتقر الأغنية الشعبية للتدوين الموسيقي، إذ لا يتوفر التدوين موسيقى المجموعات الشعبية.و باستثناء الموسيقى الشعبية التي يتم تقديمها من المدينة، فإن الأغاني تُحفظ وتُستعاد من الذاكرة سماعاً".

وينطبق ذلك على الهَدَنْدَوَة، إذ يعتمدون على النقل الشفاهي، وهى سمة جوهرية من سمات تداول الغناء الشعبي. وقد أكدت الموسوعة البريطانية هذا النمط من أنماط التداول: "الموسيقى الشعبية هي تلك الموسيقى الحية في التقاليد الشفاهية، يتم تعلمها سماعاً وليس عن طريق القراءة. ويكون انتشارها داخل الأسر والمجتمع" (Hemingway, Helen, 1974:P 211).

وأورد بلوم تعريفاً آخر للموسيقى الشعبية، والتي تُعد الأغنية إحدى مكوناتها، قائلاً إن أيّ نوع من أنواع الموسيقى ينتمي إلى تراث جماعة من الناس، ويكون مجهول المؤلف، ولا ينتسب إلى أيّ مدرسة موسيقية، ولا يخضع لقوانين حقبة زمنية محددة، فإنه يظل أسير النقل الشفاهي (Erik, Blom 1954:182). وقد خلُص الباحث إلى وجود تقارب في تصنيف الأُغنية والموسيقى الشعبية وتعريفهما لدى كلٍّ من بلوم (Erik Blom) وليش (Maria Leach)، فضلاً عمّا ورد في الموسوعة البريطانية. ويمكن تلخيص هذا التقارب في أن الأغنية والموسيقى الشعبية (Folk) تعتمدان على الانتقال الشفاهي من جيل إلى جيل عبر السماع والحفظ لا التدوين. كما أن الأغنية الشعبية تزدهر في البيئات الريفية، وتتسم بأنها فن جماعي مجهول المؤلف في معظم الحالات (New Encyclope-dia Britannica-1974:211). وبذلك تختلف الأغنية والموسيقى الشعبية عن أغاني المدينة وموسيقاها، والتي تعتمد غالباً على نص شعري مكتوب معلوم المؤلف. كما تمتاز الأغنية الشعبية بقدر كبير من المرونة وقابلية واسعة للإضافة والحذف، تبعاً لحاجة المتلقي. ومع أن للبجا عامةً شعراء معروفين، فإن نصوصهم لا تدوّن في الغالب، بل تُحفظ بالتداول الشفاهي، وتنتقل من جيل إلى آخر.

## القوالب الغنائية (Songs Form)

يشكّل الغناء لدى الهَدَنْدَوَة حضوراً فاعلاً في معظم مناحي الحياة، بما في ذلك التعليم، والأفراح، والعمل، والحرب، والمآتم. ويغلب على قوالبهم الغنائية الطابع الجماعي في الأداء، وهو من السمات المميّزة للغناء في البيئات البدوية والريفية. وتتسم ألحانهم بالبساطة، إذ تقوم على جملة لحنية واحدة تتكرر طوال زمن الرقص أو ما يُعرف محلياً بـ"اللعبة"، وبذلك تؤدي وظيفتها التي أُلّفت من أجلها.

تؤكد نبيلة إبراهيم هذه المعنى، إذ تشير إلى أن أحد أهم وظائف الأغنية الشعبية الحيّة، أنها تسهم، مع غيرها من أشكال التعبير الشعبي، في الكشف عن صور بناء المجتمع الشعبي (إبراهيم، نبيلة، 1974، ص 224). كما أورد منير، في فن الجماعة، أن الأغنية الشعبية إبداع يتسم في جوهره بالجماعية، ومن ثم فهي تتجلى في صورة طقس جماعي، وتنبع تجسيداً ملموساً للحظة حياتية بعينها، وتؤدي دوراً تعبيرياً وظيفياً في سياقات الحب، والزواج، والكدح (منير، وليد، 1989، ص 294). ومن ثمّ، فإن الغناء عند الهَدَنْدَوَة لا يقتصر على كونه وسيلةً للترفيه أو التسلية، بل يمثل خلاصةً للخبرات والتجارب العملية المتراكمة في الحياة البدوية والريفية، وما يتصل بها من روابط حضرية.

## أنواع الغناء عند الهَدَنْدَوَة

### أغاني النساء:

عُرف الغناء في ديار البِجَا، على وجه العموم، عند النساء قبل الرجال، وتجلى في أغاني الأفراح، والمناحة، والفروسية، وكلها تُغني جماعياً، وتؤلف معظم نصوصها في أثناء المناسبة وفقاً لظروف الزمان والمكان. وقد اشتهرت من القوالب الغنائية النسائية عند الهَدَنْدَوَة، المسماة بأسماء ضروبها الإيقاعية، أغنيات الكَبُور، والسّيرة، والكُول.

### غناء الكَبُور:

أُغنيات الكَبُور هي القوالب الغنائية (Songs Forms) التي تؤديها النساء في مناسبات الأفراح، مثل الزواج والختان. وتأخذ طابع أغاني "السّيرَة" (الدلوكة)، غير أنّ الضرب الإيقاعي المصاحب لها يختلف عن ضرب إيقاع السيرة أو الدلوكة المعروفة لدى كثير من أهل السودان، إذ تتسم إيقاعاتها بالتباعد والبطء النسبي، وتنتظم في زمن مركب من ضربتين إلى جانب ثلاث ضربات (3+2 = ). وتُعنى نصوصها بذكر مناقب أهل العروسين، ووصف كرم الزوج وشجاعته، فضلاً عن التغني بجمال العروس، تصاحبها الزغاريد.

ولاحظ الباحث أن الزَّغْرُودَة عند نساء الهَدَنْدَوَة، وسائر مناطق شرق السودان والقرن الإفريقي، متقاربة في أسلوب الأداء، على خلاف أنماط الزغاريد المعروفة في أنحاء السودان الأُخرى. وتقتضي هذه الملاحظة الوقوف على خصائص هذه الزَّغْرُودَة التي تشير إلى صلة محتملة تستدعي مزيداً من البحث في أوجه التشابه بينها وبين الزغاريد في شمال إفريقيا على الرغم من التباعد الجغرافي.

### الزَّغْرُودَة:

إن النمط السائد للزغرودة والمتعارف عليه في كثير من الثقافات السودانية، يقوم على إخراج صوت من الفم يشبه "التَّرْعِيدَة"، ويتكون غالباً من صوتين موسيقيين يتحركان من أسفل إلى أعلى بفعل حركة اللسان. وتختلف سرعة الزَّغْرُودَة وطول امتدادها الزمني (المد) من منطقة إلى أخرى، تبعاً لطبيعة الظرف ومدى تفاعل المؤدية مع الحدث. أما الزَّغْرُودَة المصاحبة لأغاني الأفراح عند الهَدَنْدَوَة، فتقوم على صوت واحد ممتد، أو نغمة واحدة، مع تقطيع سريع يتحكم فيه اللسان، وتكون الحركة الداعمة لإخراجها من الأمام إلى الخلف داخل الفم وليس من اليمين إلى الشمال، فيأتي صوتها قويا فخيماً. وتتمثل وظيفتها في التعبير عن الفرح، فضلاً عن رفع الروح المعنوية للمشاركين، وإثارة الحماس.

**نموذج زَغْرُودَة:**

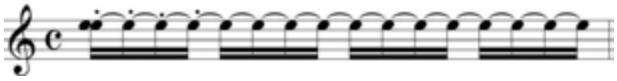

## الألحان في أغنيات الكَبُور:

تتسم ألحان أُغنيات الكَبُور ببساطة تراكيبها اللحنية، إذ لا تتجاوز جملتها اللحنية في الغالب أربعة موازير (وحدات إيقاعية) إلا نادراً. وهي ألحان متعددة ومتنوعة، يصاحبها ضرب إيقاع الكُوَل*، الأكثر شهرة في ثقافة الهَدَنْدَوَة الغنائية، في حين تُؤدى بعض الألحان على إيقاع السيرة. وتتميز جميعها بالتكرار في الأداء، لا سيّما في أثناء السيرة إلى بيت العروس أو ما يُعرف بدوباني (سليمان، محمد، 2002، ص 62).

## أغاني المَنَاحَة:

ارتبط هذا النمط من الغناء بالنساء، إذ يؤدى عند وفاة أحد أفراد القبيلة، وهي ممارسة شائعة في كثير من أنحاء السودان. غير أنّ للهدندوة تفاصيل خاصة في هذا الجانب، إذ يعتمد النص المُغنَّى على عمر المتوفى وجنسه. وتبعاً لذلك، تبدأ المرأة في التغني بمآثر المتوفى وكريم أخلاقه وطيب معشره، فما يُغنّى للرجل المسن يختلف عمّا يُغنّى للشاب أو الصبي (سليمان، محمد، 2002، ص 62).

استقى الباحث هذا الوصف من أفواه الرواة، بعد أن تعذّر عليه الوقوف على نموذج حي من أغاني المَنَاحَة، بحكم ارتباطها بمناسبة الوفاة. ومن ثم، فقد اعتمد على وصف الرواة لطبيعة أغاني المَنَاحَة وخصائصها. ويدل هذا الالتزام الصارم بأداء الأغاني وغيرها من أشكال الإبداع الموسيقي في مناسباتها المحددة على احترام الهَدَنْدَوَة، ومعظم الإثنيات الأخرى في ديار البِجَا، للأعراف الغنائية الشفهية المتوارثة لديهم والتزامهم بها، فهم لا يخالفون القواعد التي تحافظ على ثقافتهم الغنائية وتصونها من الابتذال عبر تداولها وأدائها خارج سياقها وفي غير مناسبتها. وينطبق هذا، بصفة خاصة، على أغاني النساء في البادية والقرية، إذ لم تنتقل بها إلى فضاء المدينة بما يتسم به من تنوع إثني.

## أغاني النساء في المدينة:

انتقلت أغاني النساء إلى المدينة عبر أصوات المغنيين الرجال، لأن المشاركة الجماعية للنساء ليست متاحة في المدينة، كما هي في البادية أو القرية، حيث يقتصر غناء النساء على مجتمع النساء فقط. فغدا تناول الرجال لهذه الأغاني في المدينة أمراً شائعاً، لاختلاف المكون الاجتماعي للمدينة عن مكوّن البادية أو القرية.

وقد لاحظ الباحث انتشار التغني بأغاني النساء بين المغنيين، سواء كانوا من الهَدَنْدَوَة أو غيرهم. غير أنّ أداءها في المدينة يختلف عن أدائها في البادية أو الريف، فالأداء في المدينة فردي، ولا يغلب عليه الطابع الجماعي، خاصةً في مناسبات الأفراح بمصاحبة الفرق الموسيقية، في حين يشارك الحضور في الرقص، بوصفه شكلاً من أشكال التفاعل الجماعي مع الغناء.

وبحكم انفتاح سكان المدينة على أنماط فنية متعددة، شهدت أنماط أداء أغاني النساء بعض التحولات، إذ حلّت الآلات الموسيقية محل الأصوات الجماعية، أو ما يُعرف بـ"الشَّيّالات"، التي كانت تردد خلف المغنية الرئيسة. ويشير ذلك إلى أن المغنيين في المدينة يعيدون صياغة ألحان أغاني النساء وفقاً لحاجات سكان المدينة وذائقتهم الفنية، وساعدتهم على ذلك مرونة الأغنية الشعبية وقابليتها للإضافة والحذف، بما يجعلها مادة يسيرة التناول وقابلة لإعادة التشكيل دون المساس بجوهر الأغنية ولحنها ورسالتها. وقد تغنى كلٌّ من الفنان محمد البدري والفنان حمادة سِنْكات ببعض أغاني النساء، وكانت الإضافة جليةً على مستوى أسلوب الأداء الصوتي مع المحافظة على الصيغ الأصلية للألحان. كما في أغنية "الكُوَل" التي أداها محمد البدرى وأغنية "سِيرَة سَادَة" التي أداها حمادة سنكات في 1999.
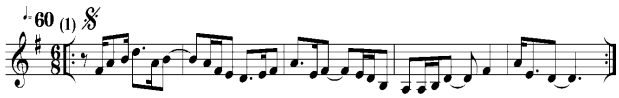
ويمثّل نموذج اللحن أعلاه أغنية "سِيرَة سَادَة"، وهي تقوم على جملة لحنية متكررة تؤيدها المغنية ثم ترد عليها "الشَّيّالات". غير أنّ الفنان حمادة سِنكات عوّض أصوات "الشَّيّالات" بموسيقى صادرة عن آلة الأورغن، عندما تغنى بها، مع المحافظة على اللحن الأصلي.

## الغناء والأداء عند الرجال

### الدوبيت:

دُوبَيْت مفردة من مفردات اللغة التِّبْداويّة، وتعني الغناء المرسَل الذي لا يصاحبه إيقاع، سواء كان من آلة نقر أو تصفيقاً أو حتى ضرباً بالأرجل على الأرض، وقد تصاحبها أحياناً آلة "البَاسَنْكُوب".

اشتُقّت مفردة دُوبَيْت من "دُوبَا"، وتعني عريس (الولد)، وتقابلها في المعنى مفردة "تُودُوبَا" وتعني عروس (البنت). أما مفردة "دُوبَانِي" تعني مكان اللعبة (الحفلة)، ومنها جاءت مفردة دوبيت مقرونةً بالغناء الحُر الذي يعتمد على نوع معين من الشعر يُسمى "هَبيت".

وكما أنّ لكل نوع من أغاني الهَدَنْدَوَة صيغته الشعرية الخاصة، فإن للدوبيت أيضاً صيغاً وقوالب خاصة تميّزه، وهو في الغالب شعر يُحفظ شفاهةً. وللدوبيت عند الهَدَنْدَوَة، وبقية القبائل الناطقة بالتِّبْداويّة، قوالب شعرية، منها القصير والطويل، بحسب عدد الأبيات الشعرية. ويبدأ من بيتين إلى أربعة أبيات (هبيت فِدك قِرمِي)، ويركز على موضوع واحد، وهو النمط الشائع في بادية الهَدَنْدَوَة وحواضرها. غير أنّ ثمة نمطاً ثالثاً يتكون في بنائه من ثلاثة أبيات، وهو مقارنةً بالنمط الأول أكثر من بيتين وأقل من أربعة أبيات، وجميعها تأتي كاملة المعني (سليمان، محمد، 2002، ص 64).

### القالب واللغة:

لكل نمط أو قالب غنائي عند الهَدَنْدَوَة طرائق أداء وفنيات مخصوصة، والدوبيت أحد أبرز الأنماط الغنائية السائدة في شرق السودان، ومن تلك الفنيات أن يتبارى منشدان بالدوبيت في موضوع واحد، فيمضي كل واحد منهما في الوصف بحسب ما أوتي من فصاحة وبلاغة في التعبير، ويُعرف هذا النمط بالمُجَادَعَة. وهو نمط سائد لدى شعراء الدوبيت، أو ما يُعرف بالمربعات من أقصى شمال غرب دارفور إلى شرق السودان. وثمة نوع آخر من المربعات ينشده الفرد منفرداً، على خلاف المجادعة، وغالباً ما يرتبط بالحنين إلى الديار، أو الغناء للمحبوبة، أو وصف جمال الطبيعة. يعتمد قالب الدوبيت على اللغة التِّبْداويّة، ويتخلله أحياناً بعض المفردات العربية، ولا سيّما الأسماء التي لا معادل لها في تلك اللغة .

تُعد اللهجة غالباً عاملاً مؤثراً في تحديد إيقاع البيت، إذ تختلف مواقع النَّبْر على مقاطع الكلمة نفسها من لهجة إلى أخرى، وذلك عندما تكون اللهجات متفرعة من لغة واحدة (شحاتة، حازم، 1990، ص 54). غير أنّ للهدندوة أسلوباً واحداً يختلف عما يغلب على بقية الأساليب المرتبطة باللهجات السودانية العربية.

يتناول الدوبيت عند الهَدَنْدَوَة موضوعات الفخر، والشجاعة، والكرم، والأنساب، والغناء للمحبوبة والديار. وعلى تغنيهم بأخلاق المحبوبة وصفاتها، فإنهم لا يصرحون باسمها، ويتجنبون أيّ إشارة قد تدل عليها، إذ يُعد ذكر اسم المحبوبة أو اسم أيّ امرأة عند مجتمع الهَدَنْدَوَة عاراً كبيراً.

## غناء البِي بُوب:

يُعد البِي بوب إحدى أشهر رقصات الهَدَنْدَوَة وغالب قبائل البِجَا. وقد كانوا في الماضي يؤدونها على أنغام آلة "البَاسَنْكُوب". وبمرور الزمن، صارت لها أغانٍ تؤدى بها، وعُرفت باسم أغاني "البِي بُوب". وهي رقصة متميزة تؤدى جماعياً على إيقاع ثلاثي، ويقفز فيها

المشاركون إلى أعلى، ثم يضربون بأرجلهم الأرض عند مواضع النَّبْر القوي.

يُؤدى غناء "البِي بُوب" ورقصه عادةً في مناسبات الزواج (دُوبَاني) والميلاد، والختان. وقد لاحظ الباحث أن المشاركة في رقص "البِي بُوب" لا تقتصر على فئة عمرية محددة، إذ ينخرط فيه الصغار والكبار في ثنائيات. ومن السمات اللافتة في هذا الرقص حالة الطرب والانفعال الشديد التي تتملك المشاركين، وتصل ببعضهم إلى حد الإغماء. وفي تلك الحالة لا يتوقف الغناء إلا بعد أن يفيق آخر راقص ممدد على الأرض.

**من ألحان البِي بُوب: هرير وا ريت.**
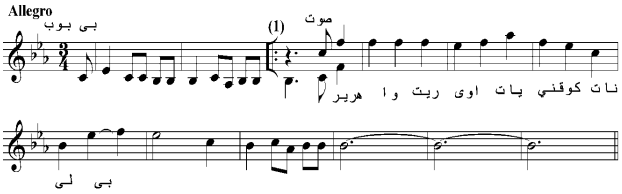
## الغناء الفردي (Solo)

عَرف الهَدَنْدَوَة الغناء الفردي في منتصف القرن العشرين، واستعملوا "آلة البَاسَنْكُوب" في مصاحبة الغناء، متأثرين بثقافة المدينة، لا سيّما بما تبثه الإذاعة السودانية من أغانٍ يغلب عليها الأداء الرجالي، مما دفعهم إلى أن ينحو المنحى نفسه، مع احتفاظهم بخصوصيتهم. فظهر الغناء الفردي عندهم في الحواضر مصاحباً لآلة "البَاسَنْكُوب"، في حين ظل الغناء في البوادي محافظاً على طابعه الجماعي.

أفاد كلٌّ من بامكار (بورتسودان) وباشتيل (هَيَا) الباحثَ بأنّ الغناء في الماضي كان مجالاً تختص به النساء وحدهن، في حين كان يقتصر دور الرجال على الرقص. أمّا استعمال "البَاسَنْكُوب" فقد ظلّ، إلى عهد قريب، مقتصراً على موسيقى (الميرهَتَ) (سليمان، محمد، 2002، ص 67).

برز عدد من المؤدين الذين كان لهم إسهام واضح في نشر الغناء، وإرساء أسلوبٍ جديد في الأداء، مستعملين آلة "البَاسَنْكُوب"، ومن أشهرهم آدم شاش الذي يُعد أول من تغنى وسجّل أغانيه لإذاعة أم درمان، إلى جانب أحمد دايتك، وأحمد أُمهيل، وآدم كور همي، وعلي أُوليل، ومحمد البدري (سليمان، محمد، 2002، ص 67).

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت أصوات غنائية جديدة أسهمت في إثراء التجربة التي أرساها الرواد الأوائل. ويمثل هؤلاء مغنّو المدينة التي غدت مستودعاً للألحان والموسيقى الوافدة من البادية والريف. وقد أخذت الأغاني تكتسب مقدمات موسيقية تقوم على لحن مطلع الأغنية (الفكرة الرئيسة)، وقد يسبق ذلك شيءٌ من الارتجال في إطار اللحن، مع تثبيت فكرة الضرب الإيقاعي أولاً، ومن ثم عزف الموسيقى التي تمهد للمغني الشروع في الغناء .أُنْظُر موسيقى المطلع في النموذج رقم (1)، ثم الموسيقى التي تمهد للغناء في النموذج رقم (2).

**أغنية: إيهاب دوني**
**نوع الأغنية: شعبية**
**غناء: محمد البدري**
**المصاحبة: فرقة موسيقية (وترية بالإضافة إلى النفخ) مهرجان البحر الأحمر للأغنية - بورتسودان - 15 يونيو 2003**
**الميزان: 8/3**
**الضرب الإيقاعي:**
**مشي الجمل**
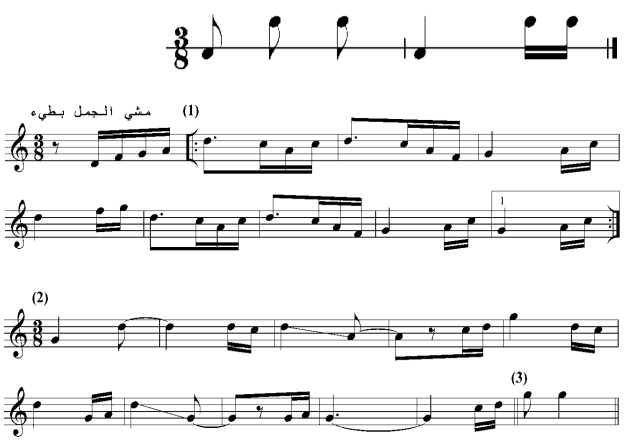
# من البَاسَنْكُوب إلى الأورغن: تحـــولات المُصَـــاحَبَة الموسيقية فـــي الغناء البجـــاوي

يتقارب معظم المغنين في أسلوب أدائهم الصوتي، ويُعزى ذلك إلى الخصائص الصوتية للغة التِّبْداويّة (بدويت). وتُستهلّ الأغنية عادةً بتمهيدٍ لحني يُعزف على آلة "البَاسَنْكُوب"، ثم يبدأ المغني أداءه، ويُصاحب الصوتَ موسيقى ذي نسق إيقاعي، مع تدخل لحني عند مواضع المد الصوتي الذي يختم به المُغني جملته الغنائية، لتعود الموسيقى إلى لحن المقدمة من جديد. ويكرر المُغني اللحن مرات عديدة، لكن بمفردات جديدة في كل مرة، غير تلك التي بدأ بها، دون أن يخرج من إطار اللحن الأول.

تتسم بعض الأغاني، مع ذلك، بتنوع الألحان والضروب الإيقاعية. وينطبق هذا الوصف، بوجه خاص، على الأغاني التي تصاحبها آلة "البَاسَنْكُوب". غير أنّ بعض المغنيين باتت تصاحبهم فرق موسيقية تعتمد على آلات غربية (أوروبية)، تستعملها في الغالب بديلاً الباسنكوب، إذ تتولى عزف الجملة اللحنية الرئيسة، يستلم المغني الغناء من نهايتها. وبذلك، تكون الفرقة قد حلت محلّ "الشيّالين" تارةً، وتارةً أُخرى محل "البَاسَنْكُوب". ومع هذا التحول، ظلّ المغنون متمسكين بإرثهم الغنائي بكل عناصره، من شعر وألحان وضروب إيقاعية. غير أنّ ظهور آلة الأورغن الكهربائي، المبرمجة بأصوات مختلف الآلات الموسيقية والضروب الإيقاعية، قد استهوى جيلاً من مغني البِجَا الشبان، فأدرجوها في مصاحبة الغناء، خاصةً في مناسبات الأفراح في المدن، لا سيّما مدينة بورتسودان.

وقد أضعف ذلك حضور آلة "البَاسَنْكُوب" في مصاحبة المغنين، وتعدى ذلك إلى تقليص دور الفرقة الموسيقية. كما أثر سلباً في اللون الصوتي الخاص بالغناء البِجَاوي.

## الخاتمـــة

سعت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على بعض عناصر الثقافة الغنائية لدى إحدى إثنيات البِجَا في شرق السودان، وهي الهَدَنْدَوَة. وقد تعرضتْ إلى ميدان الدراسة وبيّنت خصائصه الجغرافية والديموغرافية. كما تناولت الأنشطة المعيشية التي يمارسها الهَدَنْدَوَة، ووقفت على بطون القبيلة وأبرز مراكز انتشارها. وعرضت الورقة أبرز مكونات الغناء في بيئة الهَدَنْدَوَة، مبرزةً مكانته في حياتهم، وذلك في إطار هدف عام يتمثل في جمع الأنماط الغنائية لدى الهَدَنْدَوَة وتصنيفها وتوثيقها.

وقد وقفت الدراسة عند بعض المفاهيم الخاصة باللغة التِّبْداويّة في شرق السودان، مبينةً أهمية الخصائص الصوتية للغة ودورها في توجيه الخيارات اللحنية، وتشكيل اللون الصوتي في الجمل اللحنية، وكذلك بناء الضروب الإيقاعية المصاحبة للغناء أو الرقص معاً. وعرضت الدراسة قوالب الغناء وأنواعه ومناسباته ورسائله ووظائفه التعبيرية، والتي شملت: الأفراح، والعمل، والحرب، والمآتم، والتي يغلب عليها الأداء الجماعي، مما يدرجها ضمن أنواع الغناء الشعبي لما تتميز به من خصائص تتسق مع معايير التصنيف العلمي للأغنية الشعبية.

تناولت الدراسة كذلك بعضاً من ضروب أغاني النساء، وتطرقت إلى دواعي تأليفها، وأساليب أدائها ووظيفتها الاجتماعية. وشملت أغاني "الكَبُور" وألحانها وإيقاعاتها، والزَّغْرُودَة وأسلوب أدائها. وأشارت إلى أغاني النساء في المدينة وما شهدته من تحولات. كما اعتنت الدراسة بالغناء عند الرجال، شارحةً "الدوبيت" لغةً واصطلاحاً ومعنى، إلى جانب غناء "البِي بوب" وضربه الإيقاعي بوصفه أحد أنماط الغناء الجماعي، فضلاً عن أغاني "الكُول" وضربها الإيقاعي، مع عرض بعض النماذج اللحنية والضروب الإيقاعية. كما تناولت الغناء في المدينة وروادها من المغنين. وقد حققت الورقة أهدافها الرئيسة، وفي مقدمتها: توثيق الأنواع المختلفة من الأغاني الخاصة بإثنية الهَدَنْدَوَة في

# من العـــــدد الاول

شرق السودان، وتدوينها وحفظها، حتى يسهل التعامل معها بعيداً عن الشفاهية، بالإضافة إلى تدوين الضروب الإيقاعية وصونها من المؤثرات الموسيقية الخارجية، لا سيّما الإيقاعات المبرمجة في آلات المفاتيح الحديثة (الأورغن)، والتي لا تراعي الخصوصيات الثقافية، بحكم طابعها الآلي الرياضي.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها أنّ للثقافة الغنائية لدى مجموعة الهَدَنْدَوَة في شرق السودان خصوصيةً تتمثل في غناء «الدُوبَيْت»، الذي يُعد أصل مصطلح «دُوبَيْت» المتداول لدى من يتعاملون مع شعر «المُرَبَّعات» ويؤدونه إلقاءً صوتياً، كما أن لكل نوع من أنواع الغناء وظيفته الاجتماعية الخاصة. وتبيّن كذلك خلو النصوص الغنائية من الإشارة إلى البحر الأحمر، بما يشير إلى أنّ صلة البِجَا بالرعي والزراعة أوثق من صلتهم بالبحر، فضلاً عن اضطلاع الغناء بدور مؤثر في السلم والحرب وفي المصالحات القبلية.

## المراجع:


أُوهاج، محمد أدروب. (1986). من تاريخ البِجَا. دار جامعة الخرطوم للنشر.
إبراهيم، نبيلة. (1974). أشكال التعبير في الأدب الشعبي. دار نهضة مصر.
البدري، محمد. (n.d.). أوسنوني رهسنوك [ملف فيديو]. يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=Ufj_YAjzBHo
الجوهري، محمد. (1980). الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية. مطابع سجل العرب.
الحسين، عبد الحميد. (1990). قبيلة الهَدَنْدَوَة. جامعة البحر الأحمر، كلية التربية.
القرآن الكريم.
بامكار، جعفر. (2000، أكتوبر). برنامج من التراث البِجَاوي [برنامج إذاعي]. إذاعة بورتسودان.
خدمات البيئة. (1999). الموسوعة الولائية. دار الاتحاد العربي، مكتبة جعفر بامكار.
ضرار، محمد صالح. (1965). تاريخ السودان: البحر الأحمر إقليم البِجَا. دار مكتبة الحياة.
سليمان، محمد آدم. (2002). السلالم الخماسية في أغاني البِجَا الهَدَنْدَوَة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
سنكات، حمادة. (1999). اللاهيبا. في أندير [ألبوم]. OKAK للإنتاج الفني السعودية.
شحاتة، حازم. (1990، يناير- يونيو). الإيقاع في الموال. مجلة الفنون الشعبية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
محمد، عوض محمود. (1956). السودان الشمالي: سكانه وقبائله. مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة.
منير، وليد. (1989). الأغنية الشعبية: قراءة في أشكال الدلالة. مجلة الفنون الشعبية، (29). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

Blom, E. (1954). Grove dictionary of music and musicians. MacMillan and Co.Ltd.
Hemingway, H. (1974). Beja tribes. In The new encyclopedia Britannica. Benton Publisher.
Hudston, R. A. (1964). Grammatical study of Beja language. School of Oriental and African Studies.
Leach, M. (1950). Standard dictionary of folklore mythology and legend. Funk and Wagnalls.
Roper, E. M. (1927). Poetry of Hadandiwa. Sudan Notes and Records, 10. Sudan Government.

Zawayalilgj

zawaya@sdfg.ngo

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group